

١٤١١

هذا كتاب شرح الاسماء
في علم الا في علم العزرايا

صدا ان بشرح الاسماء

في علم الا في علم العزرايا

صدا ان بشرح الاسماء
في علم الا في علم العزرايا

١٢٩٨٦



١٤١١
محمد بن عبد الوهاب اسد



۱۴۱۱

هذا كتاب شرح الاشنة
في علم الا في علم العمران
صن الكتاب بشرح الاشنة

في علم الا في علم العمران
صن الكتاب بشرح الاشنة
في علم الا في علم العمران

۱۲۹۸۶



۱۴۱۱
محمد بن عبد الوفا اسد



بسم الله الرحمن الرحيم رب سواكم بفضل
الله لنا شريك في وميت كل حي الذي يده ملكوت كل شيء
الحاكم واليه ترجعون الذي لا يعذب عنه مثقال ذرة في الارض ولا
في السموات سبحانه اذا اراد شيئا فاما يقول له كن فيكون احده
وحده من الفرائض واشكره على تبارك فضل الفاضل واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون لنا من
عذابه امانا واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي انقذنا من
الجهالة وجماع من الضلالة حتى توافوا بعد التباين
واصبحوا بعد العداوة اخوانا صلى الله عليه وعلى اله صلوة
لا انتهاء لعددها وامدها ولا انقضاء لمدها ومدها
وسلم تسليمها كثيرا وبعده فان كتاب الكناية في الفرائض
للشيخ الامام الفاضل الرازي في الفضل عبد العزيز الاشعري
تلميذ الشيخ ابي اسحاق الشيرازي من انفع المؤلفات
وامتع المصنفات في هذا الفن على مذهب حبر الامم
وملك الائمة محمد بن ادرس الشافعي رضي الله عنه
فاستقرت الله في الحاخا طيبة وانصاف طالبه
بوضع شرح عليه يرتفع عن الاقلال الخلل ويخط عن
الاطناب الممل رسميته بالمواهب السنية في شرح الاشعري
والله اسأل ان يرشدنا الى افضل ما يعتمد ويسد لنا
الي اعدل ما يعتقده وان يحفظه خالصا لوجه الكريم
وان ينفع به مولفه وقاربه والناظر فيه انه هو

السميع

السميع العليم قال اما بعد حمد الله والصلوة على رسول
الله محمد بن عبد الله المختار من خير خلقه افتتح المصنف
كتابه بالحمد بعد البسملة اقتدا بالكتاب العزيز
لقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ فيه
بحمد الله فهو اجزم رواه بن حبان في صحيحه
من رواية ابي عريزة رضي الله عنه ومعنى ذي بال
اي محال مهمته به والاجزم بالحجم والذال المعجمة هو
الا قطع ومعناه هنا انه مقطوع البركة وقوله
اما بعد لفظة مستعملة في السنة العرب ياتي
بها الشخص اذا كان في حديث واراد الانتقال الي
غيره ولا يجوز الا ببيان بها في اول الكلام وكان صلى
الله عليه وسلم في خطبة وكتبه كما ثبت ذلك في الا
حاديث الصحيحة حتى رواه الحافظ عبد القادر الزهري
في الاربعين الذي له عن اربعين صحابيا فلذلك ذكره المصنف
والمعروف بناء بعد على الضم وروي تنوينها من فوعة و
منصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير لفظ المضاق اليه
لانها في كلام المصنف فتعني واختلفوا في اول من قال
فقيل انه داود على السلام وانها فضل الخطاب للشار
اليها في الاية وقيل قيس بن ساعدة وقيل كعب بن
لوي وقيل يعرب بن حطان وقيل سمعان بن وايل
حكاه النووي رضي الله عنه في كتابه في

شرح مسلم وقد اختلف العلماء في مدلول الحمد والشكر والمدح
على وجه اشهرها ان الحمد هو الثناء على المحمود بذكر صفاته
الجيدة وافعاله الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا
والشكر ما كان في مقابلة نعمة سواء كان قولاً او فعلاً ودليل
اطلاق الشكر على الفعل قوله تعالى اعملوا اذ اود شكرنا
فلحمد لا يكون الا باللسان والشكر يكون باللسان
وغیر قال الشاعر افاذك النعماني ثلاثة يدي
ولساني والضمير المحب الذي استدل الرمنشيري بهذا
البيت وفيه نظر فلحمد اسم من الشكر باعتبار ما نفعان
عليه والشكر اسم من الحمد باعتبار ما نفعان به وحينئذ فيكون
بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجوه فحتم ان في ثناء
في مقابلة نعمة ويوجد الحمد بدون الشكر في ثناء لا يقابل نعمة
والشكر بدون الحمد في فعل مقابل نعمة فليس كل حمد شكراً
ولا كل شكر حمداً وقرئ السهيلي بين الحمد والمدح فان الحمد
يشترط فيه ان يكون صادراً عن علم وان تكون تلك
الصفات المحمودة صفات كمال والمدح قد يكون عن
ظن ويصفه مستحسنه رايه فهذا انقص وقال الرافعي في
الثناء على الشخص عالا احتسان له فيه يطلق عليه المدح
دون الحمد وحينئذ يكون متعلق الحمد اسم الثلاثة
وقرئ المصنوع الحمد بالله دون ساير اسمائه لانه اسم
الزات فيستحق جميع صفاته واكثر اهل العلم على ان الاسم الاعظم

هو الله

هو الله وقوله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى اخره الصلوة في اللغة الدعاء وهي من الله تعالى
رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن
الادبيين تضرع ودعاء وسمي نبيا صلى الله عليه وسلم
بصناه ان تعالى اصطفاه واختاره على ساير خلقه فنفى
الصحيح اناسيد ولداوم ولا فخر قال فاني خرجت مختصراً
في علم الغرايف الى اخره لما حمد الله واشتق عليه اولاً ثم
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثانياً تشرع في تعداد
ما اعتنق عليه كتابة وانما قال مختصراً لكونه مجموعاً
كما سمي السوط مختصرة لاجتماع السيور وخصر الانسا
لاجتماع ودقته وحقيقة الاختصار ضم بعض الشيء
الى بعض ومعناه عند الفقهاء رد الكثير الى القليل وفي القليل
معنى الكثير وقيل هو ايجاز اللفظ مع استيفاء المعنى وعلم
الغرايف علم باصول تعرف منها قسمة التركة وتستخرجها
وانصابهم منها والغرايف جمع فريضة ففيلة بمعنى بقوله
مشتق من الفرض وهو التقدير قال الله تعالى فنقص ما
فرضتم اي قدرتم واتى بمعنى الحرز والقطع قال تعالى
نصيباً مفروضاً اي مقطوعاً بحدود او يقال فرض
القوس وفرضته الحر الذي يقع فيه الوتر وفرضه
النهر اي ثلثته التي منها يسقى ويقال فرض الحايطة
الثوب اي قطعةه وبمعنى التعيين قال الله تعالى قد فرض

الله لكم بحلة ايها الميراي بيبي وبعني الانزال قال تعالى
ان الذي فرض عليك القرآن اي انزل وبعني الاحلال قال تعالى
ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله اي احل وبعني العطا
تقول العرب ما اصبحت منه فرضا ولا قرضا ولما كان علم
الفرايض شتما على هذه المعاني الستة لما فيه من السلام
المقدرة والمقادير المقطعة والعطاء المحرود وبين الله لكل بار
نصيبه واحلاله له سمي بذلك قوله وعريته من الخلاق
الذين بين الائمة والعقلاء والعوام من الصعبة الشا
يقال امر غامض وقد غمض يغمض اذا ضاق وصعب
ومسالة غامضة اذا كان فيها نظرو فكر قوله وادفنت
ذلك بالوصايا اي اتيت بذكرها بعد ذلك تقول ردت
الرجل وادردفت اذا جئت بعده ومنه قوله تعالى بالقي
من الملائكة مردفين اي ياتون فرقة بعد فرقة
وباقى الخطبة ظاهري زيادة توضيح فصل في التجيز
على تعلم الفرائض وتعليمها عن بن مسعود رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض
وعلموها للناس فاني امر بمقبوض وان العلم سيقبض
وتظهر الفتن حتي يختلف اثنان في الفريضة فلا
يجدان من يقضي بينهما رواه الامام احمد والترمذي
والنساء والبيهقي والحاكم واللفظ له وقال الدارقطني
انه مرسل اصح وروي ابو هريرة مرفوعا تعلموا

الفرايض

الفرايض وعلموها للناس فانه نصف العلم وهو ينسب
اول شيء ينزع من امي رواه بن ماجه والحاكم والبيهقي
وقال تفرده جعفر بن عمر وليس بالقوي وقد علمه العلماء
رضي الله عنهم في قوله صلى الله عليه وسلم في انه نصف العلم
فقال اهل السنة لا تدري وليس علينا ذلك بل
يجب علينا اتباعه عقلنا المعني اوله نصف العلم وقال
اهل التاويل انه قول واختلفوا في تاويله قال بعضهم
انه باعتبار الحال فان حال الناس اثنان اما حيا
او وفاة والفرايض تتعلق بحال الوفاة وسائر العلوم
تتعلق بحال الحيا فيكون لفظ النصف عبارة عن
الواحد من قسمين قال الشاعر اذا مت كان النكاح
نصفان شامت واخر شمين بالذي كنت اصنع
وقال بعضهم انما قال ذلك باعتبار الثواب لان الله
يستحق بتعلم ماله واحدة من الفرائض مائة
جسنة وتعليم ماله من باقي العلوم مائة حسنة
فحينئذ تكون الفرائض باعتبار الثواب مساويا لسائر العلوم
وهو ضعيف وقال بعضهم انما قال نصف العلم باعتبار
الاسباب لان سبب الملل اثنان اختيار
واضطراري فالاختياري ان المملك خير انشاء
قبل وادخل في ملكه وانشاء ردكاشرا وقبول الهبة
والوصية والاضطراري ان المال يدخل في ملكه اختيارا

ردوا الفرائض تتعلق بالا ضطراري وسائر العلوم تتعلق
بالاختياري فلاجل هذا تكون الفرائض نصفها
وقال بعضهم انما قال نصف العلم باعتبار
للمشقة لان في تفهيم مسائل الفرائض مشقة كثيرة
وليس في تفهيم مسائل الفقه مشقة كثيرة نقلت
مشقته مع كثرة اجزائه وكثرة مشقة الفرائض
مع قلة اجزائه جعله نصفها بهذا الاعتبار وقال
بعضهم انما قال نصف العلم باعتبار المشقة لان
الفرائض نصف باعتبار الحقيقة لان فروع المسائل
قد تعلم وتفهم باصولها فاكفي بذكر اصولها بخلاف
سائر العلوم فانها لا تعلم ولا تفهم بذكر اصولها
لان اصولها مشتتة متفرقة لا تعرف فروعها
بذكر اصولها حينئذ كتبت اصولها مع فروعها
فصارت كثيرة بخلاف الفرائض فان فروعها تعرف
باصولها فاكفي بذكر اصولها عن فروعها فصار
هذه قليلة ولكن في الحقيقة لو كتبت فروعها لكانت
على سائر العلوم وهو ضعيف ايضا وقيل ان العلم
يستفاد بالنسبة بارة وبالقياس ارفى فعلم الفرائض
يستفاد بالنسبة وقيل غير ذلك وروي القزالي في
وسيلة ان الله لم يكمل قسمة موارثكم الي النبي رسل
ولا الي ملك مقرب ولكن تولى بيانها فقسمتها

ابن قسمة

ابن قسمة وكلام ابن الصلاح يشترع بدم ثبوت وروي
عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما باسناد
متصل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاث
وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة او سنة قايمة او
فريضة عادلة فالفرائض في هذا الحديث ثلث العلم وقد
روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
الفرائض ثلث العلم وعن عمر رضي الله عنه اذا حدثتم
فتجدوا في الفرائض واذا لم تجدوا فاللهو بالروي وروي
عنه انه كان لا يولي احدا من المؤمنين حتى يساله
هل يعرف قسمة الموارث او لا فان اعترف بقسمتها
ولاه وان انكرها تركه وقد صرح على تعليمها جماعة من
الصحابية والتابعين فلا ينبغي لعالم جهلها ولا يتع
فيها وقد اشتهر من الصحابة بعلم الفرائض اربعة
علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس رضي
الله عنهم واذا اتفق هؤلاء الاربعة في مسألة وافقهم
الامة واذا اختلفوا اختلفت الامة ولم يتفرق
في موضع الخلاف وذهب اشبه منهم الي مذهب
واشبه الي خلافة لكن حيث اختلفوا ارتفعوا احادا
او ذهب ثلاثة الي مذهب والرابع الي خلافة وهو
الاربعة تكلموا في جميع اصولها ومنهم من تكلم
في بعضها كابي بكر وعمر وعاص رضي الله عنهم ومنهم

من تكلم في مال معدودة كعثمان رضي الله عنه
ثم نظر الشافعي في موضع الخلاف فاختار مذهب زيد
ولم يقله لان مذهبه في الجديد خدم تقليد الصحابة
وانما وافقه في اجتهاده ومذهبه اقرب الى القياس وليس
له قول مخرج فيها بخلاف غيره وقد قال عليه السلام
في حقه اقرضكم زيد رواه بن السكن في مسنده
الصحيح وعن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اعلمكم بالفرايض زيد بن ثابت رواه
الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث
صحيح حسن وقال الحاكم علي شرط الشيخين اجتمع في اسم
زيد اصول الفرايض ومن الطرق ما حكى ان الوليد بن مسلم
تلميذ الاوزاعي راى في كتابه كانه دخل تبتيانا فاكل
من جميع ما فيه سوى العنب الابيض ففسره علي
الاوزاعي فقال له تصيب من العلوم كلها الا الترابي
فان الترابي جوهر العلوم كما ان العنب الابيض جوهر
العنب قال فاورد ذلك ذامات الانسان اخرج كفته
وما يحتاج اليه من مؤنة دفنه و تجهيزه من حمله الا بالعرف
لانه محتاج الى ذلك وانما يدفع الى الوارث ما يستغني عنه
الموات ولانه اذا كان يترك للميت فلسه حصه
ثوب يليق به فالميت اولي ان يستروى و يوارى لان
الحي يعالج ويسعى لنفسه والميت قد انقطع عمله بموته ولانه

صلى الله

صلى الله عليه وسلم كفن مصعب بن عمير في بردته او ثمرته
ولم يكن له غيرها قال الاستاذ ابو منصور ومؤنة التجهيز
حسب العرف في ياراه واعاياه ويندا ايضا مؤنة
عليه مؤنة كما نقله في الروضة في باب التخليص
عن نصر الشافعي واتفاق الاصحاب الا ان من يلزم
نفقة لا يقدم في الكفن باكثر من ثوب علي الاصح
هذا اذا لم يتعلق بعين التركة حق ادبي فان تعلو
قدم على مؤنة التجهيز بقدر ما لحق صاحب التعلق
كما في الحياة وقد نظم بعض الفضلاء الصور التي تقدم
على مؤنة التجهيز على المذهب فقال هذه البتتين
يقدّم في الموات قد رست كن زكاة وموهون بيع لمفلس
وجاز قراض ثم قرض كتابه ورد بعيب فاحفظ العلم اراس
ولنتكلم على الصور التي ذكرها الناظم ثم تذكر المسائل
الواردة عليه فنقول اذا اندر اعتاق عبد معين او التصد
بمال معين ومات ولم يخلو سواه فانه يقدم النذر علي
مؤنة التجهيز وكذا المعتدة بالحل سكنها مقدم علي
التجهيز لان الراعي نصر علي في كتاب العدة علي امتناع
بيعه للجل بعد العدة وكذا المتعلق به صو الزكاة
وقال الشافعي انه لا حاجة الى استئذان مسالة الزكاة
لانه ان كان النصاب باقيا فليس مما نحن فيه وان قلنا
تعلق جناية او رهن فقد ذكر وان علقناها بالدمه فقط

او كان النصاب تالفان قدما دين الادبي وساونا
فلا استثناء وان قدماها فتقدم على دين الادبي لا على
التجهيز انتهى واجيب عنه بانه وان قلنا نعلق بشرط
فلم يخرج عن الشرط خروجا جليا بدليل ان المالك لا دمع
الزكاة الى غيره من غير احتياج الى رضى المستحقين وكذا المهر
والبيع اذا مات المشتري مفسا وقال السبكي
في موت المشتري مفسا الثابت للبايع حق الفسخ
على الفور فان فسخ على الفور خرجت العين البيعة عن الشرط
فلا استثناء وان اضر بلا عذر سقطت حقها فتقدم
موت التجهيز منها عليه او بعد رضى ملك الورثة وحقه
متعلق بها فيحتمل تقديم حقه كما مرتهن والمجني عليه
ويحتمل ان لا يقدم لتقدم حقهما وهذا لم يثبت حقه الا
بالموت مفسا فهو كمتعلق الغرماء بالفسخ المفسى
يقدم بموت يومه فيكون هذا مسئلة انتهى وكذا الواتق
المالك مال القراض الا قدر حصصه العامل ومات ولم يترك
غيره تعين للعامل ذكر الشيخ برهان الدين بن الفركاح في
تعليقه هذا الفرع وقال كذا قيل وكذا الواتق ومات
ولم يخلق سوى ما اقترضه فلم يقترض تغريعا على المذهب
احياه بعينه وكذا اذا قبض السيد بخوم الكتابة ثم مات
قبل الايتا ومال الكتابة باق في الروضة واصلها ان
حق العبد يتعلق بعينه وحينئذ يقدم به على مؤنة

التجهيز

التجهيز وكذا اذا ارد المشتري البيع بعيب على الميت
او على ورثته فيقدم من التركة بالثمن نقله السبكي عن
الاستاذ الى منصور هذه المسائل التي اشار اليها
وسيد الناظم في البيتين ويرد عليه مسائل اخر احدها اذا
اصدق عينا بعينة فقبضها ثم طلق قبل الدخول
ومات والعين باقية التي مضى لها المروج الربوع الى
نفسها بعينه الثانية نفقة الامة المروية وان كانت
ملاكا للسيد قال الرازي الا ان حقها يتعلق بها
كما ان كسب العبد ملك للسيد ويتعلق به نفقة
زوجته الثالثة كسب العبد بالنسبة الى نفقة
زوجته كما ذكرناه الرابعة ضمان العبد حيث يتعلق
بما في يده من تجارة وبكسبه يتعلق بعين ذلك مقدما
الخامسة الاستعارة للوطن اذا مات المير يقدم
المرتهن به السادسة الغاصبة اذا غرم للمجمل ثم
التجهيز وجد الغصوب فبرده ويسترجع الموقوف
من التركة بعينه مقدما به نص عليه الشافعي رضي الله
عنه السابعة ما نقله السبكي عن الاستاذ الى منصور ان
التفيع اذا دفع الثمن للورثة يكون احق بالتقصص
الثامنة نفقة الامة المروجة حيث لا نفقة على زوجها
فان ذلك يتعلق بعين الامة التاسعة المشتري
بشرط العتق الفاشرة اذا اوصى شخص بعتاق عبد

بعد موته ثمرات بعض الورثة قبل اعتاقه فانه يقسم عاقبه
على مائة تجهيزه الحادي عشر المعين اذا تعلق الا لورثته ومن
مات ولا مال له فمؤنة تجهيزه على من كانت نفقته عليه في
حياته فان لم يكن فمؤنة المال فان لم يكن بيت مال فعلي
جماعة المسلمين فان كان الميت امرأة ولها زوج فمؤنة
التجهيز على الزوج سواء كان لها تركه ام لا على الاصح
ووقع في المحرر والمنهاج في كتاب الحسار ان الكفن في
تركته فان لم يكن تركه فعلي الزوج وجرى عليه الرشد
في شرحه قال الشرحي بعد ذلك ما عليه من الدين ثم بعد ذلك
تتخذ وصاياه لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين
ويبدأ بدين الله كالزكاة والكفارة والنجس ويقدم على دين الادبي
على الاصح ووقع في شرح الرشدي ان حقوق الله تعالى
كالديون وهو وجهه والاصح ما قلناه وفي جامع الترمذي
والحالم عن علي كرم الله وجهه قال انكم تقولون هذه الآية وان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية
وبعضه الاجماع على مقتضاه كما افاده القرطبي في تفسيره
وانفرد ابو ثور بتقديم الوصية كما قاله العبدري وقد ذكروا
في حكمة تقديم الوصية في الآية على الدين ان الوصية لما اشبهت
الميراث في كونها بلا عوض فكان في اخراجها شقة على الوارث فقد
حشا على اخراجها قال الرخشي ولذا ذكر جئ بكلمة او التي هي
للتسوية اي فيسويان في الاهتمام وعدم التضييع وان كان

مقدما عليها

مقدما عليها وقال السهلي لما كانت الوصية طاعة وصيرا والدين
غالبا لم ينفذت فقد وهو مذموم في غالب احواله وقد نفوذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكفر والدين بدعا طوي
الا فضل فهذا الوجه بالنظر الى الميت والذي قبله بالنظر الى
الورثة وقال بن عطية ان الوصية غالبها لضعاف نقوي
جانبها بالتقديم في الذكر لئلا يقطع فيها وصية اهل خلاف
فان فيه من القوة ما يغنيه عن التقوية بذلك قال ثم تقسم
بأبي تركته على فرايض الله عز وجل اي كما سياتي وكلامه
قد يوهم ان المالك لا ينتقل للوارث الا بعد وفاء الدين
والوصية وليس كذلك بل المالك في الجميع ينتقل للوارث
بمجرد الموت على الاصح وهذا الترتيب انما هو في الصرف نعم
التركة بكلها لها كالمهرهون وان قل فلا ينفذ تصرف
الوارث في شيء منها حتى يوفي سواء كان الوارث عالما
به ام لا خلافا لما انقضي كلام بعضهم نعم ان صاحب
الدين في ذلك نفذ تصرف الوارث بحسب الاذن
ولا يتعلق الدين بالزوايد الحادثة بعد الموت على الاصح
قال والاسباب التي يتوارث بها ثلاثة نسب وسبب
وولاء المراد بالنسب القرابة وهي على اربعة اقسام
البنوة والابوة والاخوة والعومة فالاقارب يرث
بعضهم بعضا على تفصيل سياتي قال تعالى والوا
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى والسبب

علي نوعين خاص وعام فالخاص النكاح والولي والعامة الورثة
بالاسلام والزوجات يرث بعضهم من بعض قال تعالى ولكم
نصف ما ترك ازواجكم وقال تعالى ولهن الربع مما تركن ويرث
المعتق الصيق لقوله صلى الله عليه وسلم الولي لجمه كلهم النسب
رواه بن حبان في صحيحه من حديث بن عمر وكذا الحاكم
وقال صحيح الاسناد شبه الولي بالنسب والنسب يورث به
فكذا الولي ولانه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولاهما
رواه بن ناجية والنسائي وقال ارساله هو الصواب ولا
عكس واذا لم يكن وارث بنسب ولا سبب خاص صرفت
التركة لبيت المال ارضا كما يجهل عنه الديه لقوله صلى الله عليه
وسلم انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه صحيح بن حبان
والحاكم وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه وانما يصرف ذلك
في مصالح المسلمين فهم الوارثون وفي قول ان المالك ينتقل الي
بيت المال على وجه المصلحة لا على وجه الارث كالمال الضائع
لانه لا يخلو عن بن عم وان بعد غلبا بانه لا يلزم من وجود
بن عم بعيد ان يكون وارثا لاحتمال ان لا يكون مسلما
وعلى الاول لا يصرف منه شيء لمالك ولا كافر على الاصح في رتبة
الروضة وفي صرفه لمن له في التركة وصية وجهان ويجوز
الصرف الي من ولد بعد موته او اسلم او اعتق الاول تقيده
كلام الروضة وغيرها استوى جميع المسلمين في ذلك وذكر
بن الرفعة انه يختص به اهل البلدة ولا يجوز نقله عنهم ذكره
في

في سنن ابوداود والترمذي ما يدل له قال السبكي ومقتضى
شبهه بالزكاة اعتبار بلد المال ويحمل النص والحديث على
ما اذا كان المال ببلد الميت فلو كان بغير بلده دفع الي اهل بلده
المال الثالث شروط الارث اربعة احدها تحقق موت المورث
او الحاقه بالموت تقدير الجنيبي انفصل بجنازة توجب القبره
او حكما كمفقود حكم القافي بموته اجتهدا الثاني تحقق
وجود المدي الي الميت باحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا
كان ذلك الوضوء او تقدير الحمل انفصل حيا الوقت يعلم بوجه
عند الموت ولو نطفة الثالث تحقق استقرار حيا هذا
المدي بعد الموت الرابع العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا
وهذا الخصر بالقضاه فلا يقبل القافي الشهادة بالارث مطلقا
ولا يكون كونه ابن عم مثلا بل لا بد من العلم بالقرب والدرجة
التي اجتمعا فيها فلو مات قرشي مثلا فكل قرشي عند موته بن
عمه فلا يرث منهم الا من علم قربه منه والاحراز وجود اقرب منه
الرابع التوارث يكون من الطرفين الا في مال احدهما الحدة
يرث اولاد بناتها وهم لا يرثونها الثانية العمة لا يرث اولاد
اخيهما وابنا اخيهما يرثونها الثالثة بنات الاخ والعلم لا يرث
عمهن واولاد عمهن واعمامهن وابنا اعمامهن يرثوهن الرابعة
المعتق يرث الصيق من غير عكس في ضبط ما يورث وقد ضبطه القافي
اكمل الدين الخوئي بانه حق قابل للتجريد ثبت لمستحق بعد موته من
كان له ذلك لو وجود قرابة بينهما او ما في معناها فالحق يتناول
الاموال وغيرها كالحبارة والسفلة وقابل للتجريد اي يمكن ان

والخيار ويخرج به الولاء والولاية على المرأة فانهما يتقلدان الى الابد
معدت الاقرب لانهما لا يقبلان التجري واورد عليه حد القوف
على القول بان احد الورثة اذا سقط سقط الكل وعلى القول بانه
لا يسقط شئ ويستوي فيه الاخر مع انه سورت وقوله بعد موت
من كان له يخرج به الموقوف الثابت بالشر والانهاب وغيرهما وقوله
لوجود قرابة يخرج به الوصية اي على قولنا انها ملك بالموت وقوله
او ما في معناها يد فيه التوريت بالزوجية والولا وغيرهما قال والمجموع
على توريتهم من المذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد
وان وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم وان تباعد الزوج ومولي
النوع هذا منه معنى عن التورية حيث نقل الاجماع فيه للفرضي في
حصص الورثة المذكور عبارة موجزة وبعبارة بسوطة فالموجزة اقصر
عليها المصنف والمحرر والمنهاج والبسوطة اقصر عليها في الروضة فقال
الرجال الوارثون خمسة عشر الابن وابن الابن وان سفل والاب
والجد وان علا والاخ للابوين والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ
للابوين وابن الاخ للاب والعم للابوين والعم للاب وابن العم
للابوين وابن العم للاب والزوج والمعتق وكان يجزى على المصنف
ان يقول في ابن الاخ الامن الام وكذا في العم وابنه وقد يقع
في بعض النسخ كذلك اعلم ان الفتى شجره ممدود بالسب بالشئ
الدلي من علو فاصل كل انسان اعلامه وفرعه اسفل منه كما
في الشجرة وكان يقتضي تشبيهه بالشجرة ان يكون اصله اسفل
منه وفرعه اعلا كما في الشجرة فيقال في اصله وان سفل وفي فرعه
وان علا وسمي للمعتق مولي النوع لانه الفهم على العبد بعقده

وتخصيل من اسر الرق قال ومن الاناث سبع البنت
وبنت الابن وان سفل والام والجد وان علت اي من
الجهتي المدينتي بوارث والاخت والروضة ومولات
النوع كذا عدهن في الحر والمنهاج سبعا وعدهن
في الروضة عشرة البنت وبنت الابن وان سفل والام
والجد للاب والجد للام وان علت والاخت للابوين
والاخت للاب والاخت للام والروضة والمعتقة في
احدي عشر مولاة المولا والمصنف لا يختلف واذا اجتمع
الوارثات من النساء ورث منهن ثلثي البنت وبنت الابن
والروضة والاخت من الابوين والذين يمكن اجتماعهم
من الصنفين وارث الابوان والابن والبنت واحد الزوجين
الرابع الاخوة والاخوات للابوين يسمون بني الاعيان سدا
بذلك لانهم من غير واحدة اي من اب واحد وام واحدة
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعيان بني الام يتوارثون في
الاخوة والاحوات للاب يسمون بني العلات سدا
لان ام كل واحد منهم لم تعمل الاخرى لم تقط لبني رضاها
والعلل الشرب والاخوة والاخوات لام يسمون بني الاحياء
والاحياء الاخلاط فلهذا من اخلاط الرجال وليسوا
من رجل واحد قال ومن لا يرث بحال ستة القتاتل
لا يرث لاحاديث واردة فيه في الابوان كلها متكلم فيها
منها ما رواه النساء انه صلى الله عليه وسلم قال ليس

ليس للقائل من الميراث شيء صحيح بن عبد البر في كتاب العرائض
وتنقل الاتفاق على ذلك وضعه غيره ومن جعلت المعنى
ان الوارث القاتل لا نامن ذا امر يستعمل الارث ان
يقتل مورثه فاقضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع
الموالة وهي سبب الارث والقتل قسمان مضمون
وقير مضمون فالمضمون موجب للحرمان سواء ضمن بقصاص
او دية او كفارة كمن رمى الى وصف الكفار ولم يعلم ان بينهم
مسلماً فقتل قريبه المسلم بحسب الكفارة ولا دية وسواء
كان القتل عمداً او خطأ على الشهود وسواء كان الخطأ
بمباشرة كمن رمى صيدا فاصاب مورثه او بالتسبب
كمن جفرت يدي اعدوا فانسقط فيها مورثه وسواء قصد
مصلحته كرب الاب والزوج والمعلم لتأديب وكسفية
الدوا وبطرحه للمعاليه اذ امارت به الصبي وغيره او
لم يقصد وفي بطح الزوج وسقي الدوا وجه وعن صاحب الترتيب
وجه في مطلق القتل بالتسبب انه لا يمنع وسواء فيه المكره للحرمان
وفي المكره خلاف والمذهب المنع واما الذي ليس بمضمون قسمان
ايضاً احدهما ما لا يسوغ تركه فاذا قتل الامام مورثه حدا
بالجرح او بالمحاربة فيمنعه او جلا نالها ان ثبت بالبينة منع
وان ثبت بالاقرار فلا عدم التهمة والاصح في رواية الروضة المنع
مطلقاً وفي كلام المصنف النوع الثاني ما يسوغ تركه كالنفاق
نفيه خلاف مرتب على قتل الامام حدا واولي بالحرمان ولو

شاهد

شاهد على مورثه بما يوجب الحد والقصاص فقتل شهاده
او شهده على احمائه وشهده غيره بالزنا او ذكر الشهود
بالزنا على مورثه فهو كما لو قتل قصاصاً القسم الثاني
ما لا يوجب بانه مستحق مقصود كقتل والباقي ففيه
خلاف مرتب على القصاص واولي بالحرمان والمذهب في
الصور كلها يمنع الارث وسواء صدر من مكلف او غيره
وسواء اتهم في استحالة الام لا لان المعنى اذا لم ينضبط
انيط الحكم بوصف اقدم من المعنى يستدل عليه في الغالب
يكون منضبطاً كالسفر حيث لم ينضبط المعنى في الرخص
وهو المشقة وكالقتل هنا حيث لم ينضبط فيه
قصد الاستحالة بانه رث القاتل من قاتله ولا خلاف
فيه وصورة بان يخرج مورثه ثم يموت قبل الجرح ثم
يموت الجرح من تلك الحراقة قال والمرتد المرتد لا يرث
مطلقاً لانه ان كان قريبه مسلماً فقد قال صلى الله عليه
وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم متفق
عليه من حديث اسامه رضي الله عنه والمرتد كافر وان
كان قريبه كافراً اصلياً فلما بينهما من المنافاة لان الكا
فر الاصل يقر على دينه والمرتد لا يقر وان كان قريبه مرتداً
فالمرتد لا يرث بل مال الباقي للمسلمين لاحق لقرا بته

فيه وما اطلق المصنف من ان المرتد لا يرث كذا اطلقه الايجاب
وقيده في الطلب بما اذا دام على الردة حتى يقتل او مات فان
عاد الى الاسلام وللورث مسلم تبين انه ورثه سواء قلنا
ان منكره بالردة ام لا ووجه السبكي وقال انه مصادم للحدوث
وخرق للاجماع قال ومن نقل الاجماع على ان المرتد لا يرث من
المسلم شيئا وحكم الزنديق حكم المرتد وهو من اظهر الاسلام وا
حتى الكفر او اظهر السنة واصفى البدعة المنكرة كالحولية للحية
وما استبهما وفسر الراعي الزنديق الذي لا يتدأين يدين
قال رام الولدي لانها ربيعة ولا حاجة لادها في الذكر اذ قوله
بعد ذلك ومن فيه جز من الرق يشملها قال واهل البيت اي لا
يرث كافرا من مسلم ولا مسلم من كافر للمحدث السابق ولان الميراث
لاجل النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر ومن الامام اهداه اقلنا
الدين الا يرث لا يمنع الارث بالولاة حكاية الامام عن علي ثم قال
وهو غريب لا اصل له واعترض بان له اصلا صيل وهو حديث جابر
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم
النصراني الا ان يكون عبده او امته رواه النسائي وصححه الحاكم
ومن الغريب ان القاضي عبد الوهاب المالكي نقل عن القاضي
كما قاله اهدى فقال لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات ورثه عند
القاضي خلافا لمالك واعتبر به الشيخ جمال الدين الاسوي
في شقيقه

في شقيقه قال بعض مشايخنا هو من القاضي وخطا من الشيخ
فان القاضي قد نص في الام والحقير في عدة مواقع نصا صريحا بخلاف
ذلك وسبب وهم القاضي ان القاضي قال ان ذلك لا يقطع الا
اي لان الولاة القاربة والقريبة لا تنقطع باختلاف الدين ولا
يلزم من بقاء الولاة الارث كما لا يلزم من بقاء القرابة الارث مع
وجود المانع وفي تفسير كلام القاضي ما يوضح مراده وسر الغف
الذي اراده انتهى بسببه لا يرث على اطلاق ان المسلم لا يرث الكافر
ما ذكره الراعي وغيره من ان الكافر اذا مات عن زوجة حاصل
ووقفنا الميراث للعمل فاسلمت ثم ولدت فانه يرث الولد مع كونه
محكوما باسلامه لانه كان محكوما بكفره يوم الموت وقد ورث
منه كان محكوما بهذا ونقل السبكي من من هو منسوب الى التحقيق
في الفقه موشق بدين معاصرية ان لنا جادا يملك وهو النعمة
واسمها السبكي والمذكور هو الشيخ الامام زين الدين بن
الكتاني قال واهل الدارين اي دار الاسلام ودار الكفر فلتأوا
رث بن حربي وذوي الانقطاع للولاة بينهما وقيل يتوارثان
لشمول الكفر والمعاهد والمستأمن كالذي علي الاصح المنصور لانها
معصومان بالعهد والامان وقيل هما الكفري لانها لم
يستوطنان ارفع في الاول الاصح يتوارث الذي للسبكي
وعلى الثاني فيه الخلاف والاصح عدم التوارث وقضيته

كلام المصنف انه اذا اتفقت يرث الكافر الكافر وان
اختلفت وان اختلفت ملتصقا كاليهودي مع
النصراني واليهودي مع عدة الاوثان لان جميع الكفرة البغلاء
كالملة الواحدة قال تعالى لكم دينكم ولي دين وقال تعالى فماذا
بعد الحق الا الضلال وفي قول او وجه لا يرث ملة
منهم اخري قال القاضي وسبب الخلاف ان الكفر ملة
او ملة واحدة وفيه قولان اصحهما الثاني قال في الزينة
واصلها لا فرق في توارث بعضهم من بعض بين ان
يكونا حربيين او غير حربيين ولا بين ان يكون النصرانيان
متفقين الدار او مختلفينها وذلك بان تختلف للموكر
ويرى بعضهم قتل بعض الروم والهند وما جزما
به من التوارث بين الحربيين المتقاربين جرم في
شرح مسلم بخلافه فقال اصحابنا وكذا السبكي في شرح
التبصرة للنووي قال في المهمات وما قاله في شرح مسلم وصحنا
من التباس كلامه او غلط حصل من اسقاط منه او من ناقض
وهو عن الامام الحارث بن اسد الهاشمي رضي الله عنه انه
ورث من ابيه مالا كثيرا فلم يأخذه لان اباها كان واقفا
اي قدري وقال صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال لا تتوارث اهل ملتين شتا ومات وهو محتاج

الي

الي دانق فنه قال ابن الصلاح في طبقاته وهذا منه
بناء على التكفير قال ومن فيه جزية قاضي الرافعي لا يرث
القن والمدبر والمكاتب وام الولد والمعض لان لو ورث
لكان الملك لسيده وهو اجنب من الميت ولا يمكن
تمليك العبد واستدل له السهيلي بقوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان
اللام فيه للتمليك والعبد لا يملك وان قيل يملك
فهو ملك ضعيف غير مستقر اقصى الرق في الطلاق
والنكاح والولاية فلم يرث كالقن والرق لا يرث
ايضا اذ لا ملك له وسبب الكافر الذي له امان
اذا وصيت له جناية في حال حربيه وامانه تهر نقض
الامان فسبى واسترق واتصلت السراية
بالموت في حال رقة فان قدر الدية لورثته على الام
قال الرزك شئ ليس لنا رقيق يورث في هذه السور
وفي البعض قولان الجديد انه يورث لانه تام الملك
قوة قريبه او معتق وكذا زوجه وفي القدر المورث
ومهران اصحهما جميع ما ملكه بعضه المورث
الشالي يقتطع ما ملكه بحريته على ما ذكره الباقي
والورثه بقدر رقة وحرية فان كان نفسه

حرف نقص ذلك النورثة ونقصه لما لك بآيته لان
الموت حل على جميع البدن والبدن ينقسم
الى رقب وصرية قال وكذلك لا يرث ولد البنات
وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاغمام و
الحال والخالة والنعم والعمة من الارحام وولد الا
خوة من الام واب الام وام اب الام ومن ادلى
بجمل هذه ابيان لذوي الارحام وذو الارحام
يطلق لغة على كل قريب وارث كان او غير وارث
لكن خص في الاصطلاح بمن لا يرث والدليل على
عدم ثور ثلثه ما رواه الحاكم في مسنده عن
ابن عمر رضي الله عنه قال اقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على جارية فلقية رجل فقال يا
رسول الله رجل ترك عنه خالته وحمته ولا
وارث له غيرهما فرفع راسه الى السماء فقال
اللهم رجل ترك عنه خالته ولا وارث لغيرهما
ثم قال ابن السائل قالها اذا قال لاميراث
لهمام قال صحيح الاسناد وحديث ان الله
اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
فيه اشارة الى ان من ذكره الله في كتابه

هو

هو الوارث وليس هو لاه منهم تنبيه مجلما
تقدم بما اذا انتظم امر بيت المال اما اذا لم ينتظم
بان لم يكن امام افكان ولم يجمع فيه لشروط الامانة
ولم يخلو الميت الا اذا فرض غير مستغرق او لم
يخلو وا فرض ولا مصبة في المسألة قولان اصحهما
عندنا في حاشد وصاحب المذهب لا يصرف الى الورث
ولا الى ذوي الارحام لانه للميت ولا ينقطع
بوات ناسهم والثاني انه يرد ويصرف الى ذوي الارحام
لان المال موقوف اليهم او الى بيت المال بالاجماع
فاد اتعد راجد لهما تعين للاخر وهو الصحيح قال
وغلط ابو حامد في مخالفة وانما مذهب الشافعي رضي الله
عنه منعهم اذا استقام بيت المال او كان في يد
امني او كان قاضي في البلدة بشروط القضي ما دون
له بالتصرف بنفسه الى المصالح وان كان قاضي بشرطه
غير ما دون له في التصرف في مال المصالح هكذا مع اليه
ام يفرقه الامير بنفسه ام يوقف الى ان يظهر بيت
المال ومن يقوم بشرطه فيه ثلاثة اوجه قال ريادة
الروضة الثالث ضعيف والاوان حسنان
واصحهما الاول ولو قيل يتخير بينهما كان

حسنا بل هو عندى ارج انتهى وقال بن الصلاح في
 فتاويه ان كان ذوى الارحام ممن يستحق في بيت المال
 مثل هذا القدر صرف اليهم ولا يصرف لبعض الثقات
 الى ذوىهم المصالح وان كان هناك بيت مال على الوجه
 الشروع حمل اليه انتهى قد ظهر مما تقدم القطع
 انه لا يصرف لبيت المال عند عدم انتظامه وان كانت
 عبارة منهاج توهم خلافه واستشكل السلك
 نحو ان صرف الزكاة الى الخاير في الاصح بل هو افضل
 على راي بل يجب على قول في الاحوال الظاهرة قال
 ولا يحضر في الاغترق بحمل الشارع لا ولاية
 على الزكاة بقول خذ من اموالهم بخلاف الموارث
 قال شيخنا وقد يفرق بان للزكاة مستحقين معينين
 بالاوصاف وقد يحدرون بالاشخاص فهم يطالبون
 بخلاف جهة المصالح فانها اعم من ذلك لا تتعين
 لهذه معينة فهي اقرب الى الصياح وان لا تقع
 شوقها عند عدم الانتظام والله اعلم الخامس
 اذا قلنا بالرد على اهل العرض يرد بنسبة سهامهم
 مثاله اذا قلنا زوج وبنت وام هي من انتهى شرسد
 سها اثنا فرض الام ونصتها ستة فرض

البنت

البنت وربها ثلاثة فرض الزوج يبقى سهم يرد
 على الام والبنت بنسبة فرضهما ثلاثة ارباع للبنت
 والربع للام وان لم يكن الا الام والبنت فالباقي
 بينهما ارضا واذا قلنا بالصرف الى ذوى الارحام
 فلا يخص به فقرهم على الاصح والاشبه عند الرافعي
 انه شئ يصلح لا ارث والا صح عند النواوي انه ارث
 وفي كيفية نوايرتهم مذهب ابن ابي عمير اهل
 التتميل قال الماوردي وبني بني وعليه يحمل لانه ابري
 على القياس وصح في زيادة الرضعة ومعناه انما تنزل
 كل قرعة منزلة اصله والثاني مذهب اهل القرابة
 وهو توريت الاقرب فالاقرب الى الميت كالعم
 والذهبان متفقان على ان من اتولد على من ذوى
 الارحام يحوز كل المال وانما يظهر الاختلاف عند
 الاجتماع وقد اوضحه الرافعي في عدة اوراق في باب
 مفرد امثلة يتضح بها العرض على المذقبي
 بنت بنت وبنت بنت ابن المثلون يجعلون
 المال بينهما ارباعا بالعرض والرد كما يكون بين
 البنت وبنت الابن واهل القرابة يجعلون الجميع
 لبيت البنت لقربها بنت ابن بنت وبنت ابن

المال للثانية بالاتفاق اما على الترتيل فان السبق
الى الوارث هو المعبر واما على القرابة فثلاثة المعبر
عند استواء الدرجة ابن بنت وبنت بنت بنت اخرى
وثلاث بنات بنت اخرى المتزولون يقولون لابن
الثلاث يجعلون المال بين بنات الصلب
اثلاثا تقديرا بالفرض والرد ثم يقولون ثلث
البنت الاولى لابنها وثلث الثانية لابنتها وثلث
الثالثة لبناتها اثلاثا واهل القرابة يجعلون
المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال ومن
لا سقط بحال ان كل من لا متوسط بينه وبين
الميت لا يسقط ارثه بحال بل هو وارث ابذوقه
واعا المصنف هذه المسألة فمنايا الفروض
وهي ستة النصف والرابع والثلثان
والثلث والسدس طابى من يرث من
الاقارب ومن لا يرث شرع في بيان
السهام المقدرة وبيان من يستحقها
من الورثة اما السهام فهي اذكر النصف وقد
تغن الفرضيون في العبارة عنها فقال
بعضهم النصف ونصفه ونصفه
والثلثان

والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما الثانية
الثانية النصف ونصفه ورابعه والثلثان و
نصفهما ورابعهما الثالثة وهي اخصرها
الرابع والثلث ونصف كل ونصف كل وكان
الاولي للمصنف ان يقول الفروض المقدرة
في كتاب الله تعالى يحتز عن ثلث ما بقي
في سائر الجداد اكان معه ذوا فرض في
بعض الاحوال كما سياتي ومعنى
كونها مقدرة انه لا يراد عليها وقد
ينقص عنها بسبب العول والمراد
ان هذه المقدرات منصوصة
في القران لا وكل وارث منها شيء
منصوص عليه في كتاب الله تعالى لما
سياتي ان بعض من يرثها انما
هو بالتسعة او بالاجماع او بالتقاييس
كالسدس لبنت الابن مع بنت الصلب
وبنت ابن الابن مع بنت الابن والاخت
للأب مع الشقيقة ونحو ذلك قال
فالنصف فرض خمسة البنت لقوله تعالى وان

منها

المقررات منصوصة في القرآن لا أن حلا دارث لشي منصوص
عليه في كتاب الله تعالى لما سياتي أن بعض من يرثها إنما
هو بالنسبة أو بالاجتماع أو بالأفلاس كالسدس لبنت الابن
مع بنت الصلب وبنت ابن الابن مع بنت الابن والاخت للاب
مع الشقيقة وخود لك **فان** بالنصف فرض من بنت
لقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن أي
وإن سفل إذا لم يكن بنت بالاجتماع والاخت للاب والام
أي إذا انفردت بأن لا يكون معها مثلهما ولا بنت صلب
ولا بنت ابن ولا أخ يعرضها والاخت للاب إذا لم يكن
اخت لاب وام أي لا تلاق قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس
له ولد ولا اخت فلها نصف ما ترك والزوج إذا لم يكن للبينة
ولد ولا ولد ابن أي ذكر أو أنثى وإن سفل واحترق بقوله
ولدين ولد البنت فلا اعتبار به وإن ورثا ذوي الارحام
لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن
ولد فنصف الله تعالى على الولد وللن ملحق به بالاجتماع لكن
اختا غواهل حجة بالاسم أو بالمعنى فقال بعضهم بالاسم لا
بسمي ولد افتدال الآية عليه حينئذ وقال آخرون بالمعنى

باب
 لان الولد حقيقة ولد الصلب وهو المخرج في الوقف الا انهم اجمعوا
 على ان ولدا ابن يقوم مقام الولد في الحج الا ما حكى شاذا
 عن مجاهد انه لا يجب قال الماوردي وهو مدفوع بالاجماع
تنبيه بدل الفرضين بذكر النصف قال السبكي ولعلم
 لكونه مفردا وكتاود لولد وابا الثلثين لان الله تعالى يدل
 به حتى رابت ابا النجى والحسين بن محمد بن عبد الواحد الوقي
 شيخ الحنبري يدريه فاعني بذلك اني وبوالنصف بالولد
 فاسيا بالكتاب العزيز وبدا غير الزوج منهم صاحب التنبيه
 وقال النوادي في نكت التنبيه بدل الشيخ تبعا للشافعي والاصح
 بالزوج فان قيل هل ابر بالاولاد كما في القرآن قيل بل الله تعالى
 بما هو الادم عند الادمي وهو الولد ومقصود الفرضين التعليم
 والتقريب من الاقرب فالابن ما يقل فيه الكلام اسرها واقر
 الي القوم فيندرب المتعلم والكلام على الزوجين اقل منه على غيرها
 وهذا يشبه ما عليه جمهور الناس في تعليم القرآن العزيز وتعليمه
 فانهم يشررون باخر لقصر هذا المعنى **قال** والربع فرض
 الزوج اذا كان للبيته ولد او ولدا ابن اي سواء كان من الزوج
 او من غيره لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع والظاهر

في ولدا ابن كما تقدم قال وهو للزوجة والزوجة
 اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد ابن لقوله تعالى ولحقن الربع
 مما ارزكنتم ان لم يكن لكم ولد قال والتمن فرض الزوجة والزوجة
 اذا كان للبيت ولدا او ولدا ابن لقوله تعالى فان كان لكم ولد
 فلكم النصف قال والثلثان فرضا شين فصاعدا من
 فرضه النصف الى الزوج اي وهم بثلثة اضاف ثلثان
 فصاعدا من ثلثان الصلب لقوله تعالى فان كان ثلثا
 انتخير قلن ثلثا ما ترك وهذه الاية ظاهرة الدلالة على ما
 زاد على الثلثين ووجه الدلالة على الثلثين ان هذه الاية
 وردت على سبب خاص وهو ما رواه جابر رضي الله
 عنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتها
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما
 معك يوم احد شهيدا واهن عنهما اخذما لهما
 ولم يدع لهما شيئا من مالهما ولم يكن لهما الا ولهما
 مال قال نفقي الله في ذلك فنزلت اية المواريت
 فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمهما فقال

اعطى ابني سعد التلثين واعطى امهبا الثمن وما بقي
فقط قد رواه ابو داود وصححه الترمذي والحاكم قدس
الايه على فرض ما رآه على الاشقي ودلت السنة على
فرض الاشقي فهذا من السنة بيان وسبع لما كان عليه
منهاج الحاطية من تركهم توريث البنات من اولادهم
واغا يورثون الذكور منهم حتى نزلت يوصيكم الله
في اولادكم وفوق زيادة كما في قوله تعالى فاصبروا
نوف الاعناق اي اصبروا الاعناق وهو طائر كما
قاله بن عطية وجماعة لان الاسماء لا يجوز زيادتها
لغير معنى وفوق في قوله تعالى فوق الاعناق غير زيادة
لان الضرب يكون في اعلا العنق في الفصل وقيل المعنى
اشقي فما فوق ولان الاخوات اصغر من البنات
وقد جعل الله للبنت النصف للاخت النصف فلما
جعل للاختين الثلثين فصاعدا مع بعد الدرجة
فلبستين الثلثان مع قرب الدرجة من باب اولي
فقط القياس الحلي وقد جمع الى ان ذلك من الزمان
لان الله تعالى ذكر حكم البنت وحكم البنات فصاعدا
دون حكم

دون حكم البنين وذكر الاخت والاختين دون ما رآه
فوجب حمل كل من الاشقي على الاخرى لظهور المعنى
ورد بان ذلك لا يخرج من القياس فان غاية قياسه
ما لم ينص عليه في البنتي على ما نص عليه في الاختين وقياس
ما لم ينص عليه في الزايد على الاختين على المنصوص وهو
الزايد على البنين لا شتر اكر السوي في المعنى وقد
روى عن ابن عباس انه جعل للبنت النصف كما
للاخت ورجحه ابن حازم في بعض كتبه قال الفرق
التريق في شرحه لعرايض التوسيط ضم عن ابن
عباس رجوعه عن ذلك فان رفع الخلاف وصار
اجماعا لان الاجماع بعد الاختلاف حجة على الجميع
وصحاحته ايضا ان للبنتي الثلثين قال ابن
الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين وهو لو
كان مع واحدة كان صفها الثلث فأولى واخرى
ان يكون لها ذلك مع اختها وايضا انه عليه
السلام لما اوجب لبنت الابن مع البنت السادس
كلمة الثلثين فأولى ان يكون الثلثان لهما

ونبتا ابن فاكث للاجماع وسوا كانت بنات الابن
من اب واحد او ابات يشتركن في الثلثين وكذا
في السدس العاضل عن البت واختان فاكث لابوين
اولا ب لقوله تعالى يستغنونك قل الله يغنيكم في الكلا
لة ان امرائك ليس له ولد وله اخت فلها نصيب ما
ترك وطوبى لهما ان لم يكن لهما ولد فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان بما ترك وفي الصحيحين من حديث جابر
رضي الله عنه قال قلت علي النبي صلى الله عليه وسلم وانا
مريض فدماء بوضوء فتوضا ثم نضح علي من وضوءه
قال فقلت يا رسول الله انما لي اخوات فترك اية
الفرافير قد اعلى ان المراد بالاية اثنتان فصاعدا
قال والثلث فرض اثنتين فصاعدا من ولد الام ذكرهم
وانا اثمهم فيه سواء لقوله تعالى وان كان رجل يورث
كلا لة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما
السدس الاية سوي بين الاخ والاخت حيث جعل
لكل منهما السدس من غير زيادة احد على الآخر
شارك بينهما في الثلث عند الكثرة والشركة
تتقني

تتقني السوية وقد اجمع المفسرون على ان المراد بالافوة
وهذه الاية اولاد الام واما سعد بن ابي وقاص وابن مسعود
وله اخ او اخت من ام وحكاة الرخشي عن ابي ايضا
قال القاضي حبيب وهذا مما نسخ تلاوته وبقي حكمه وقال
الماوردي والرافعي في كتاب السنة القراءات الشارحة
كخبر الواحد في وجوب العمل والمعنى في ترك ادلام
الي الميراث بالاشقي وكان حكمهم حكم من ادلوا به بخلاف
اولاد الابوين واولاد الاب فان ادلوا به بالذكور
قال وهو اي الثلث للام ان لم يكن للميت ولد او
ولد بن او اختان من الاخوة والاختات اي سواء
كانا من الابوين او من احدهما لقوله تعالى ولا يورث
لكل واحد منهما السدس الي قوله فلامه الثلث وقد
يعرض للمجدع الافوة كما سيأتي بيانه قال ولها
اي للام في مسالتي ثلث ما بقي بعد فرض الزوج او
الزوجة وهما زوج وابوان او زوجة وابوان
ففي الاولى للزوج النصف وفي الثانية على الثلث لا ينع
ولا يوافق تضرب اثنتين في ثلاثة تبلغ ستة
للزوج ثلاثة وللأب سهمان وللأم سهم وفي الثانية

للزوجين الربع سهمين ثلثة لآب سولمان وللام
 سهم فقي من اربعة وقال بن اللبان لهما في المائتين الثلث
 كما لا علة بظاهر الآية وهو قول بن عباس رضي الله عنه ووقع
 في الكفاية عز وذلث ايضا الى بن سريج والدي في
 ان امل حكاية من شريح بالشيء المعجزة يعني القاضي
 فالجهر وما حرم به المصنف هو الذي عليه الجمهور ووجهه
 شارح الابوان في فرض فكان للام ثلث ثمانين من
 العرض كما لو شاركتها بنت ولقوله تعالى وورثته
 ابواه فلامه الثلث فان ميراثهما هو ما سوي
 ميراث الزوجين فلم يجر ان يتراد على الثلث ما ورثه
 الابوان وان الله تعالى جعل المال بين الابوين
 اذا لم يكن زوج ولا زوجة اثلاثا للام الثلث
 وللآب الثلثان فحصل للآب مثلاً ما حصل للام
 فاذا كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه
 والباقي بينهما اثلاثا ولا ما ياخذ الزوج
 والزوجات انما ياخذ به السب وما يؤخذ بالسب
 كالطاري على التركة فاذا الباقي بعده يكون
 بين الابوين

بين الابوين على الثلث والثلثين وانما قال المصنف
 والاصحاب ثلث ما بنى ربه يقولوا سدس المال
 في الاولى وربعه في الثانية تحفظ على الابوين في موافقة
 لفظ القرآن قال والسدس قر من ثلثة الاب اذا
 كان للبيت ولد اولدان لقوله تعالى ولا يورثه لغيره
 منها السدس مما ترك ان كان له ولد قال والحد لهما
 ثلث اي لا طلاق الاية مع الاجماع وللام اذا كان
 للبيت ولد اولدين او اثنتان من الاخوة والافوا
 لقوله تعالى ولا يورثه لغيره واحد منها السدس
 لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس قال
 الماوردي وان عقد الاجماع بقوله الابوين ولم يخالف
 فيه الا مجاهد واما الاكتفاء بالابوين مع ان
 الآية وزدت بصيغة الجمع لا النشأة لان
 الجمع قد يعنى به عوالا شتى وقال الرخشي
 لفظ الاخوة هنا يقتضي اول الاخوين لان
 المقصود بالجمعة المطلقة من غير كنية وفي
 صحيح الحاكم قال صحيح الاسناد ان بن عباس
 اجمع على عثمان في ان يكون ردها الي

الى السدس بالاخوين وليس باخوة فقال
عثمان رضي الله عنه لا يستطيع رد شي
كان قبلي ومقتضى في البلد وتوارد الناس به
فاشار الى اجماعهم عليه قبل ان يظهر ابن
عباس الخفاف ويروي انه قال حجبها قوتك
بإعلام ولا نه بعدد فكان الاثنان الوه
تحت البنات لبنات الابن ولا يشترط
ان يكون الاثنان من الاخوة والاخوات
وارثين كما اطلقه المصنف اذا لم يقع بهما مانع
فانهما يردانها اليه الى السدس مع الجد ولا
يرثان ولا يوجب حجب الوارث من جد له
الا في هذه قال والمحدثات اي طارري طاكم عن عبادة
من الصامت رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم يقتضي لثمة من الميراث بالسدس
بينهما ثم قال حديث صحيح علي شرط الشيخين
وفي مراسيل البرد او من حديثك تنصرون
ابراهيم النخعي قال اطعم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاث جدات سدسا قلت لا ابراهيم
ما هو قال جدتان من قبل ابيك وجدة من
قبل امك

فقد امك وللجدة السدس ايضا اذا انفردت للاتباع
كما صححه الترمذي وغيره قال ولو احدث من ولد الام لقوة
تعالى وله اخ او اخت الاية وقد تقدم الكلام عليها
قال ولبنات الابن مع البنت تكملة الثلثين نقصا
عليه السلام بذلك كما قاله بن مسعود ردا علي
ابي موسى حيث استقطعها مع البنت والاخت
رواه البخاري قال وللأخوات من الاب مع الافة
من الاب والام تكملة الثلثين اي كما في البنات
وبنات الابن باب الحجب والعصا بفتح
الساخو ومن الحجاب ومنه حجب السلطان لانه
يمنع من اراد الدخول وهو باب عظيم في النواحي
وهو ضربان حجب نقصان كحجب الزوج بالولد من النصف
الى الربع والروضة من الربع الى الثمن والام من الثلث
الى السدس وحجب حرمان وهو ان يسقط الشخص
غيره بالكلية وهو المقصود بالذكر قال ويسقط ولوالابن
بالابن بالامع قال والاخوة والاخوات للاب بالام
للأب والام اي لقوة بزيادة القرينة وقال الترمذي

العمل عليه عند عامة اعدل العلم وقال الحاكم صلح عن زيد
بن ثابت العنقوي به قال والاحداد بالاب اي لا يتم
يدلون به ومن ادلى بشخص لا يرث مع وفوده الا
اولاد الام وكذلك وكل جد وارث بحسب وقته
قال والمعدات اي سواء كن من جهة الاب والام
بالام اي بلا خلاف كما قاله الماوردي لان الجدات
يرثن بالولادة فكانت الام اولى منهن لمباشرة
الولادة قال وام الاب بالاب اي لانها تدلي به فلا
ترث معه قال ويسقط ولد الام باربعة بالتولد
وولد الابن والاب والجد لقوله تعالى وان كان
رجل يورث كلاله الآية والكلالة اسم لما عدا الوا
لد والولد لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الكلاله
فقال اما سمعت الآية التي نزلت في النفس ميتة
في الكلاله من لم يترك ولد او لا والد او له الحاكم
في مستدركه من حديث ابي هريرة قال صحى على شرط
سلم قال ويسقط ولد الاب باربعة بالابن وابن
الابن والاب لانهم اذا نجبوا الشقيق هو اولى
والاخ

والاخ اي وبالاخ من الابوين لقوة بزيادة العرب
ويسقط الاقوة والاصوات للاب بالاخ للاب
والام قالوا اذا استكملت البنات الثلثين سقط
بنات الابن اي بالاخ كما ادعاه الماوردي
الا ان يكون معهن او اسفل منهن ذكر فيص
معهن اي ويقسم الباقي بينهما للذكر مثل
خط الاشقي كما يعصب الابن البنات والاخ
الاصوات وانما جاز يعصب الذكر لمن فوقه لانه حصبه
ذكر فلا يمكن اسقاطه واذا لم يسقط فليكن يجوز
حرمان من فوقه وكيف ينفرد بالميراث مع من
بعده وهو لو كان في درجتهم لم ينفرد بالميراث مع
قربه ولا يعصب من هو اسفل منه ولا من هو قوة
اذا حصل لها شئ من الثلثين كما اقتضاه كلام للصنف
خلو بنت صلب وبنت ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن فلبنت
الصنف ولبنت الابن السدس مرضا والباقي بين الاسفلين
للكر مثل خط الاشقي وسواء كان الذي في درجتهم اخاهن
او اخا بعضهن ويسمى الاخ المبارك او ابن عمهن واولاد ابن الابن
مع اولاد الابن كما اولاد الابن مع اولاد الصلبي في كل تفصيل وكذا في
كل درجة ناذلة مع درجة عالية حتى اذا حلق بنت ابن وبنت ابن

فللعلى النصف والسفلى السدس ولو ظن بنى ابن وبنى ابن بن
فابنى الابن الثلثان ولا شئ السفلى الا ان يكون في ذريتها
او اسفل منها من يعصبها فليدة ليس في الفرائض من يعصب
اخوته وعمته وعمه ابوه جده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه
وبنه الا المستغل من اولاد الابن قال واذا استكملت
الاخوات للاب والام الثلثين سقطت الاخوات للاب
كما سقطت بنات الابن اذا استكملت بنات الصلب
الثلثين قال الا ان يكون معهن اي مع الاخوات للاب
من اب يعصبهن اليه فيقسم الباقي بينهم المذكور مثل حظ الابن
واخيه كلام المصنف ان ابن الاخ لا يعصبهن وهو كذا الكو
لان ابن الاخ لا يعصب اخوته التي في درجة فلو كان لا يعصب
من فوقه بخلاف ابن الابن فانه يعصب من في درجة خاز
ان يعصب من فوقه والابن ابن الابن يسمى بنا حقيقة
او محار او ابن الاخ لا يسمى اخا لا حقيقة ولا محار امثلة
خلقوا اخنتين لا بويين واخنا واما الابن فملا اخنتين من الابوين
الثلثان والباقي للاخت والاخ اثلاثا اخر خلقوا اخنا
لا بويين واخنا او اخنتين او اخوات للاب وللأبى النصف
والسدس للباقي الا ان يكون معهن اخ فالنصف بينهم
للعم كمثل حظ الاثنين اخرا خيني فاكتر لا بويين واخنا
فاكثر

فاكثر لاب للابوين الثلثان ولا شئ للباقي الا
ان يكون معهن اخ فاكتر فالباقي بينهم المذكور
مثل حظ الاثنين قال والاخوات من الاب والام
او من الاب يعصبهن مع البنات وبنات الابن لانه
اذا كان في المسألة بنتان فصاعدا او بنتا ابن
واخوات واخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاب
خوات واعلنا المسألة نقص نصيب البنات فلو
سعدوا ان يرثوا الاب والام الاولاد والاولاد
ولم يكن اسقاطهم فخلق نصيبات ليدخل
النقص عليهم خاصة قاله الامام وقول المصنف
والاخوات مع البنات مراده الجنس لا المصنف فان
الاخت الواحدة مع البنت الواحدة نصيب
فقط لا اخت لا بويين مع البنت واخوات
لا بويين كما يسقط الاخ لا بويين الاخ لا بويين
فرعان الاول خلقوا بنتا وثلاث اخوات او
اخوة متفرقين فلبنت المصنف والباقي للاب
خت او الاخ لا بويين وسقط الباقي
الاخت للاب بالشقيقة والاخت للام بالبنات
وكذا الاخ للاب والاخ للام قال العروضي اخيرا

ان رجلا سال عن ثلاثة اخوة متفرقين فكان من جوابه
 قال لا يتسم الميراث حتى يجتمعوا فظن انهم
 غايبون فقبل له انهم بالحضرة قال ففهم بالحضرة
 فكيف يكونون متفرقين فاجاب رجل كان
 محضرة فقال للاخ من الام السادس وما في
 فالاخ من الابوين ويسقط الاخ من الاب
 الثاني قد تفرق الاخوات المات
 بالفرقة فيما اذا تركوا اختين لابوين
 واختين لام باب اقرب العصب
 الى الميت العصب لغة ما حوز من العصب
 وهو المنع سميت الورثة بذلك لتقوى
 بعضهم ببعض بحيث يحصل لكل
 منهم منعة بالآخر وقيل العصب ما
 حوز من العصابة وهي العلامة لانها
 تحيط

تحيط بجميع الراس كذلك العصب
 للرجل تحيطون به من الجوانب كلها
 وقيل اصلها الشدة والقوة ومنه عصب
 للحيوان لانه معين له على القوة والمدافعة
 والعصب في الاصطلاح هو من يحوز جميع
 المال اذا لم يكن معه صاحب فرض والعصب
 ثلاثة انواع عصب بنفسه وعصب بغيره
 وعصب مع غيره فالعصب بنفسه بيت
 المال والعنق وكل ذكر شبيه ليس بينوين
 الميت انقي والعصب بغيره اربعة البيت وبيت
 الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب
 كل باضيها والعصب مع غيره الاخوات مع البناء
 او بنات الابن قال واقرب العصبات البنون
 ثم بنوهم وان سفلوا اي فالابن يستغرق
 المال اذا اتفرد بالاجماع وكذا ابن الابن عند عدم

وانما كان الفرع اقرب من الاصل لان الفرع جرمي
 وجزا الشيء اقرب الى الشيء من اصله فاعتبر هذا بابا
 المتصل فان اصله جزء من المتصل بكم فهو اولى بالكم
 من اصله المتصل قال ثم الاب وله ثلاثة احوال
 حال ينفر بالتعصيب مع غير الولد وولد الابن لان
 الله تعالى فرض له في حال وجود الولد خاصة فقال عز وجل
 ولا يورثه الاولاد ولا اولياءهم ان لم يكن له ولد فاعلم انه لا يفرض له فيما عداه واما كان
 وحده او معه صاحب فرض وولد الابن طبق بالولد لهما
 وان قلنا لفظ الولد يصدق عليه حقيقة فالاية ذال عليه
 قال وحال ينفر بالفرض وفي مع الابن او ابن الابن او
 فرضه السدس من غير الفرض على ما سبق بنسبة الاخ للاخ
 يشترك الاب في نصف من المال فيورث بالتعصيب تارة
 وبالفرض اخرى في مسألة الشركة الآتية قال وحال يجمع له
 الفرض والتعصيب في مع البنات او بنات الابن فيورث
 السدس بالفرض لان لفظ الولد في الآية يشمل الذكر
 والانثى والباقي بعد فرضه وفرض البنات او بنات
 الابن له بالتعصيب **قال** اعلم ان الله خالف في حكم الفرض
 بآلهها فيما بقي فهو للاولى ذكر متفق عليه من حديث بن
 عباس رضي الله عنهما او في غيرها بمعنى الاقرب ولا تكون
 بمعنى الاحق لا يورث من عليين الا بهما **تبيين** الارث يقع بالفرض
 والتعصيب في صور كثيرة متفق وزوية معتقة واخوات
 ابنت

ابنت هي معتقة قال الامام لك ذلك بنسبتين مختلفتين فاما
 الجمع بينهما بسبب واحد وهو الابوة فتدفع استازية الاب عن غير
 التعصيب **قال** ثم الجدة اي ابوالجدة عند فقد الاب ان لم
 يكن له اي للميت اخ اعلم ان الجدة كالاب في الميراث عند عدله
 وكذا عند قيام وصفه بمانع من الارث وفي انه يورث بالفرض تارة
 وبالتعصيب تارة اخرى وهل يجمع بينهما فيه وجهان اصحها او
 اشهرهما من زوائد الروضة نعم والثاني لا بل يأخذ الباقي بعد
 البنات او البنات بالتعصيب فقط والجمع بينهما خاص بالاب قال
 النووي وهو المذهب **قال** في الروضة واصليها وهذا خلاف
 في العبارة والمأخوذ لا يختلف **قال** في المصنفات وليس كذلك
 بل فائدة فيما اذا اوصي بحصة يورث بعد الفرض كذلك او نصفه
 انثى ومعنى هذا انه اذا اوصي لزيدة بنتك ما سبق بعد تعصيب
 ذوري الفروض وماتت عن بنت وحيدة فتكون الوصية لزيدة
 بنتك الثلثة ان قلنا يورث الجد السدس بالفرض والباقي
 بالتعصيب وان كان الجد يأخذ النصف بالتعصيب كان لزيدة ثلثه
 وهو سدس جميع المال وذكر الزركشي له فائدة اخرى وهي
 حساب المسألة واصليها وذكر بعض مشايخنا له فائدة اخرى

وهي بالترك مع البنت عاصبا من محبت بالجد فأقر بجد محبون
لورثته فتأخذ البنت نصفها كاملا لعدم المعارض ثم ان قلنا الجد
ياخذ هنا السدس قرصا احده وتبقى العارضة في الباقي وان
قلنا النصف الباقي بعد البنت للجد بالعصب فقط فالتعارض
فيه كله وحينئذ قد ورد المسألة فان الجد يحب العاصب المذكور
واذا حجب فلا يبقى حينئذ وارثا فلا يصح اقوان فيسقط الجد
فثبت ذلك العاصب ويثبت نسب الجد ولا يورث وانما صور
الجد بالمحبون لانه اذا كان عاقلا عند الاقرار ولم يصدق
المقر فلا اعتبار باقراره وان صدقه فهو مستحق لنفسه
فلا حاجة فيه لاقرار العاصب وكأنه ابتدا استحقاق فيثبت
النسب بذلك ولا رت ويندفع الذي كان وارثا بحسب الظاهر
فصل في باب الاول الجد يتارق الاب في سائر الاول والاب
يسقط الاخوة والافخوات والجد يقاسمهم ان كانوا كائنين او
لاب علي ما سياتي الثانية الاب يسقط ام نفسه لانها تدلي به
ولا يسقطها الجد لانها لا تدلي به الثالثة الاب في زوج
او زوجة يرده الامر من الثلث الى ثلث الباقي ولا يردها الجد
لان الجد لا يباو بها في الدرجة فلا يلزم تفضيله عليها بخلاف

الاب

الجد لا يباو بها في الدرجة

الاب الرابع الاب يرث البقرض والعصب معا قطعاً وفي
الجد خلاف سبق **الخامس** الاب لا يرث معه الاجل واحد
ويرث مع الجد جرات **السادس** اما وتر الجد في كلام المصنف
باني الاب للاعتراز من ابى الامه فانه من ذوي الارحام
السابع ابو الجد ومن فوقه كالجدة في ذلك كله الا ان له اصل
بحسب ام نفسه ولا يخبرها من فوقه وكما اعلى الجد درجة زاد معه جن
وارثه فالجد يرث معه جديان ويرث مع ابى الجد بلان جديان
ومع ابى الجد اربع وعليها **ثاني** ثم الاخ ان لم يكن له احد
فان اجتمع الجد والاخ فلهما باب ياتي اي وهو باب الجد والاخ
ثالث ثم بنوا الاخوة وان سفلوا اي فيقدم ابر الاخ
الشقيق علي ابن الاخ كلاب ويقدم ابن الاخ للاب علي ابن
الاخ الشقيق وكما تنزل درجة قدم عليه ابن الاخ كلاب اذا
كان اعلا منه واعلم ان بني الاخوة ينزلون منزلة الاخوة
عند زعمهم الا في محب الام من الثلث الى السدس وفي
مواصلة الجد وفي صلة المشرقة ولا يعصبون اخواتهم اذ لا
ميراث لاهواتهم **رابع** ثم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا
ثم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم اعمام الجد ثم بنوهم ولا

الاب

وان سئلوا وعلى هذا الترتيب ايها انقرض بنو ابي ورت
بنو ابيهم ولا يورث بنو ابي اعلوا وهناك بنو ابي اسفل حال
اي فلا يورث ابن جده الاب مع ابن الجدة لكونه اقرب منه
الى الميت **قال** وان استوى بنو ابي في درجة فاولاهم
بالتبشير ان كان من اب وام اي لقوته بزيادة القرب كما مر
في باب المحب **قال** والبنون وبنو البنين والاخوة من الاب
والام او من الاب يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
وباقى العصابات اي من بني الاخوة والاعمام وبنوهم ينقسمون
ذكورهم بالميراث دون اخواتهم اي لانهم من ذوى الارحام
فلا يورثون **فايد** قال ابن عبد السلام الحكيم في تفصيل الذكر
على الانثى ان الميراث جعل على قدر الحاجات فالغنائم للرجال
سهم وللنساء من ثلثه ولا شك ان للذكر حاجتين حاجه لنفسه
وحاجه لزوجته وللانثى حاجه واحد لكن خول هذا القياس
في الاخوة للام لا يورث بالام **قال** فاذا عدت العصابة
فالمال لمولاة المعتقد اي ان كان له معتق للحديث السالف
الولاة كلها النسب **قال** ثم لعصبة اي عصب المعتقد
على الترتيب اي في النسب فيقدم ابن المعتقد وابن ابنة

علي

علي ابيه وجده لكن يفترق الترتيبان في مسائل نالي ان شاء الله
تعالى **قال** لم يورث مولاة لعصبة اي فان لم يكن للمعتقد عصبه
فالمعتقد المعتقد ثم عصبته كذلك على النسب المذكور في عصابات
المعتقد ثم لمعتقد معتق المعتقد وعلى هذا القياس **قال** فان
لم يبقوا اي بان انقرض المعتقد ومعتق المعتقد ومعتق معتق
المعتقد اي وعصباتهم فالمال لبنت المال اي ولا يتقل الموالى
الا بانه عتق مباشره ولا المباشره اقوى **قال** فان لم يكن
عليه في نفسه ولا اي بان كان حر الاصل وابوء عنه يمين
ويصور فيها اذ اغر الرقيق بحرية امه فنكحها واولادها على طهر
لحرية فان الولد يكون حرة وفي وطى الشبه بان يطا الرقيق
امه الغير على طهر انها زوجة الحر وفي السبي بان يسترق
الابوان والاولاد احرار **قال** قاله لموالى ابيه ثم لعصباتهم
على الترتيب اي السابق ويقدمون على سواهم لان امه لان الولد
تلوا النسب والنسب الى الابادون الامهات وايضا فان
الولا والارث به مبييان على الاقوى فالاقوى ولذا لا ينقسم
به الذكور من اولاد المعتقد وحاشه اقوى من جانب الام
قال فان لم يبقوا اي لم يوجد وان كان الاب رقيقا والام

في باب الولاة

معتقه فماله له والى امه ثم لعصبه موالى امه على الترتيب اي
 المتقدم لانا عجزنا عن اثبات الولا من جهة الاب اذا لا
 ولا عليه ولحقق الام نعمة عليه فثبت الولا له ولعصبته
قال فان لم يبقوا اي لم يثبت عليه الولا لكونه حوالا اصل
 وكان الاب حوالا اصل وأي الام فماله لبيت المال اي لما سبق
 اول الكتاب وسياتي مزيد كلام على ذلك في باب الولا فثبت
 الله تعالى **باب الحساب** لما كان علم الوتر
 منتقرا الى الحساب شديد الحاجة الى معرفته افرد له المصنف
 بابا ذكر فيه جملا من اصول الضرب والتسوية والنسبة يتبعها
 بها في تصحيح المسائل والمسئجات واعلم ان الناظر في علم
 القرائن يحتاج الى العلم بالقناوي والاحكام والى العلم بالانساب
 والى اتقان الحساب والى اتباع الفاظ الفرضين اما القناوي
 فهي الاصول واما الانساب فيحتاج اليها في مناسبة النسب في
 والعرض من المسائل واما الحساب فهو ركن لا يتكسر ليس
 الحاجة اليه واما الالفاظ فلا بد منها ليحصل له بذلك ملكة
 توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب **قال**
 اعلم ان الحساب اربع منازل احاد وعشرات ومئات والاربع

فالاحاد

فالاحاد من واحد الى تسعة والعشرات من عشرة الى تسعين
 والمليون من مائة الى تسعة والالف من الف الى تسعة الالف
 اعلم ان للحساب اسما ومراتب وعقود فالاسماء اثنا عشر
 اسما من الواحد الى التسعة والعاشر والعشرون والحادي عشر
 المائتين والثاني عشر الالف واصل المراتب اربعة احدها
 الاحاد وهي واحد الى تسعة وثانيها العشرات وهي
 من عشرة الى تسعين وثالثها المليون وهي من مائة الى تسعين
 ورابعها الالف من الف الى تسعة الالف وانما قيلت المراتب
 بالاصول اذ المراتب لانهاية لها كعشرات الالف
 ومئات الالف والوف الالف وعشرات الوف
 الالف ومئات الوف الالف وهكذا الى ما لانهاية
 له فكل واحد من هذه الاقسام مرتبة من المراتب لكنها
 لما كانت لا تخرج عن الاحاد والعشرات والمئات والالف
 اعتبرت هذه الاربعة وسقط ما سواها وكل مرتبة
 من هذه المراتب الاربعة لها تسعة عقود فالاحاد
 عقودها واحد اثنان ثلاثة الى تسعة والعشرات عقودها
 عشر عشرون ثلاثون وهكذا الى تسعين والمئات

اسماء

تب

عقودها ما به مائتان الى تسع مائه والالوف عقودها الالفان
الى تسع الالف **قال** فقال فالاحاد في الاحاد احاد وفي العشرات
عشرات وفي المئتين مئتان وفي الالوف الالف اعلم ان الضرب
على ضربين مفرد ومركب فالمفرد ما كان من ضرب مرتبة في مرتبة
وهو عشرة انواع احاد في احاد واحاد في عشرات وعشرات في مئتين
واحاد في الالف وعشرات في عشرات وعشرات في مئتين
وعشرات في الالف ومئتين في مئتين ومئتين في الالف والالف
في الالف وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب والمركب هو ضرب
مترتين في مترتين او في مترتين او اكثر وقد ذكر المصنف طرقا
منها اخر الباق والمرفوع من ضرب الاحاد يكون من جنس المضروب
فيه **مثال** اذا قيل لك اضرب ثلاثة في خمسة فلهي خمسة عشر
احدا فان قيل في خمسين فاجعلها خمسة واضرب ثلاثة في
خمسة تكن خمسة عشر فاخذ لكل واحد مائة عشرة تكن مائة
وخمسين فان قيل في خمسمائة فخذ لكل واحد مائة تكن مائة
وخمسمائة فان قيل في خمسة الالف فخذ لكل واحد الالف تكن
عشر الالف **قال** والعشرات في العشرات مئتان وفي
المئتين الالف وفي الالوف كل واحد عشرة الالف **مثال**

مثال ذلك اذا قيل اضرب سبعة في ثمانية جمعت بينهما فبلغ
خمسة عشر فاخذ للخمسة خمسين ثم تضرب مائة منها الى العشرة
احدها في الاخر وهو ثلاثة في اثنين فبلغ ستة تضعها الى الخمسين
فيحصل ستة وخمسين **قال** باب ضرب الاحاد في العشرات
اذا ضربت الاحاد في العشرات فرد العشرات الى الاحاد
ثم اضرب الاحاد في الاحاد فما بلغ فخذ لكل واحد عشرة ولكل
عشرة مائة مثال ذلك اذا قيل لك كم خمسة في سبعين فخذ من
السبعين سبعة ثم اضرب خمسة في سبعة تكن خمسة وثلاثين
فخذ لكل واحد عشرة ولكل عشرة مائة يكون ثلاث مائة وخمسين
معنى قوله فخذ لكل واحد عشرة اي من الاحاد التي فوق العشرات
ولكل عشرة مائة اي من العشرات التي تحت الاحاد فلو قيل
اربعة في سنين رددت نسبة السنين الى عقودها وهي ستة
ثم ضربت الستة في الاربعة تكون اربعة وعشرين فاخذ
لكل واحد عشرة تكون اربعين ولكل عشرة مائة يكون
مائتين فذلك مائتان واربعون **قال** باب ضرب الاحاد في المئتين
اذا ضربت الاحاد في المئتين فرد المئتين الى الاحاد كل مائة الى
واحدة ثم اضرب الاحاد في الاحاد فما بلغ فخذ لكل مائة ولكل

عشر الفا **مثال** اذا ضربت سبعة في ثمان مائة فاضرب
 في ثمانية تكن ستة وعشرين فذلك خمسة الاف وستماية اي لا تكل
 تاخذ للاحاد التي فوق العشرات وهي ستة لكر واحد مائة
 تكون ستماية ومن العشرات التي تحت الاحاد لكر عشرة الفا تكون
قال خمسة الاف فذلك خمسة الاف وستماية **باب ضرب الاحاد في**
 اذا ضربت الاحاد في الالوف فرد الالوف الى الاحاد كل الف
 الى واحد ثم اضرب الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ لكر واحد
 الفا ولكر عشرة عشرة الاف **مثال** اذا ضربت ثلاثة في تسعة
 الاف فاضرب ثلاثة في تسعة تكن تسعة وعشرون فذلك تسعة
 وعشرون الفا اي لا تقدم من ان ما ضرب فيه الاحاد كان الخراج
 من جنس المضروب فيه **قال** **باب ضرب العشرات في**
 اذا ضربت العشرات في العشرات فردها من كلا الجانبين الى الاحاد
 ثم اضرب الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ لكر واحد مائة ولكر عشر
 الفا **مثال** اذا ضربت خمسين في خمسين فاضرب خمسة
 في خمسة يكن وعشرون فذلك الفان وخمماية وهذا ظاهر
 لا يحتاج الى فكر **قال** **باب ضرب العشرات في** اذا ضربت العشرات
 في المئين فرد العشرات الى الاحاد والمئين الى الاحاد ثم اضرب

الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ لكر واحد الفا ولكر عشرة عشرة
 الاف **مثال** اذا ضربت ستين في ستماية فاضرب ستة
 في ستة تكن ستة وثلاثون الفا اي لا تقدم في ضرب الاحاد في العشر
قال **باب الضرب في الالوف** اذا ضربت العشرات في الالوف
 فردها الى الاحاد ثم اضرب الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ لكر واحد
 عشرة الاف ولكر عشرة مائة الف **مثال** اذا ضربت
 ثلاثين في خمسة الاف فاضرب ثلاثة في خمسة تكن خمسة عشر
 فذلك مائة الف وخمسون الفا اي لا تقدم ايضا **باب**
المئين في اذا ضربت المئين في المئين فردها الى الاحاد
 ثم اضرب الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ لكر واحد عشرة الاف
 ولكر عشرة مائة الف **مثال** اذا ضربت ثلاث مائة في
 اربع مائة فاضرب في اربعة تكن اثنا عشر فذلك مائة وعشرون
 الفا **قال** **باب الضرب في الالوف** اذا ضربت المئين في الالوف
 فردها الى الاحاد ثم اضرب الاحاد في الاحاد فمبلغ فخذ
 واحد مائة الف ولكر عشرة الف الف **مثال** اربع مائة
 في ستة الاف فاضرب اربعة في ستة تكن اربعة وعشرون
 فذلك الف الف واربع مائة الف **قال** **باب الضرب في الالوف**

والسواد والثلث

وهذا ظاهر

اضرب
 اذا ضربت الالف في مثلها فورد لها الى الاحاد ثم الاحاد في
 الاحاد فالبلغ فحد لكل واحد الف **مثال** اذا قيل لك
 خمسة الاف في خمسة الف فاضرب خمسة في خمسة تكرر عشر
 فذلك خمسة وعشرون الف الف وخمسة الاف الف **قال**
في باب ضرب الاحاد الف اذا ضربت احاداً او عقوداً في مثلها
 فاضرب العقود في العقود ثم العقود في الاحاد ثم الاحاد في العقود
 ثم الاحاد في الاحاد **مثال** اذا قيل لك كم اثنا عشر في ثلثة
 عشر فاضرب عشرة في عشرة ثم اضرب عشرة في ثلثة
 ثم اثني عشر في عشرة ثم اثني عشر في ثلثة ثم جمع ذلك كله فكل ما يد
 وستة وخمسين اي لا عشرون في عشرة مائة وعشرة في ثلثة
 ثلاثون واثني عشر في عشرة عشرون واثني عشر في ثلثة ستة
قال وعلى هذا ابداً هذا هو الضرب الثاني وهو الضرب
 المركب وقد اخصص المصنف كثيراً وساد كوا انواعاً منه وطرقاً
 سهلاً على المبتدي حفظه فاقول اعلم ان المركب هو ضرب
 مرتين في مرتين او في مرتين او اكثر وقد ذكرنا لذلك
 قاعدة وهي انك اذا اردت ان تضرب جيباً في جيب احسب
 الى الضرب مرتين **مثال** عشرة في اثني عشر وار ضربت

ذلك اذا قيل اضرب ثلاثين في اربعين فانك ترددها الى
 عقودها وهي ثلثة واربعين ثم تضرب ثلثة في اربع تكون اثني عشر
 فاخذ لكل واحد مائة يكون ذلك الف ومائتين فان قيل في اربع
 مائة فاخذ لكل واحد الف اثنى عشر الفا فان قيل في اربع
 الاف فاخذ لكل واحد عشرة الاف يكون مائة وعشرين الفا
قال والمليون في المليون كل واحد عشرة الاف وفي الالف كل
 واحد مائة الف **مثال** اربع مائة في ست مائة تضرب اربع في ستة
 باربع وعشرين يكون مائتي الف واربعين الفا فان قيل
 في ستة الاف كان الي الف واربع مائة الف **قال** والالف في
 الالف كل واحد الف الف **مثال** اربع الاف في خمسة الاف تكون
 عشرين الف الف **قال** **باب ضرب الاحاد في الاحاد**
 اعلم ان حقيقة الضرب ومعناه عند اهل الحساب تضعيف احد
 العددين بقدر ما في العدد الاخر من الاحاد **مثال** **ذلك**
 اذا قيل اربع مائة في خمسة مائة كذا اربع مائة مائة او الخمس
 في اربع مائة ومن كلنا الجواب عشرون **قال**
الواحد ليس بعدد وانما هو ابتداء العدد اي لا
 الواحد اذا ضرب في عدد ما كان الحاصل من الضرب مثل ذلك

العدد **فقال** فواحد في واحد واحد وفي اثنين اثنان
 وفي عشرة عشر اي لان كل ما يضرب في الواحد لا يرتفع منه شيء
 اليه **فقال** اثنان في اثنين اربع وفي ثلثة ستة وفي اربع ثمانية
 وفي خمسة عشرة وفي ستة اثني عشر وفي سبعة اربع عشر وفي ثمانية
 ستة عشر وفي تسعة ثمانية عشر وفي عشرة ثلاثون وفي ثلاثة
 تسعة وفي اربع اثني عشر وفي خمسة خمسة عشر وفي ستة ثمانية عشر
 وفي سبعة احد وعشرون وفي ثمانية اربع وعشرون وفي تسعة
 سبع وعشرون وفي عشرة ثلاثون اربع في اربع ستة عشر
 وفي خمسة عشرون وفي ستة اربع وعشرون وفي سبعة ثمانية
 وعشرون وفي ثمانية اثنان وثلاثون وفي تسعة ستة وثلاثون
 وفي عشرة اربعون خمسة في خمسة خمسة وعشرون وفي ستة ثلاثون
 وفي سبعة خمسة وثلاثون وفي ثمانية اربعون وفي تسعة خمسة
 واربعون وفي عشرة خمسون ستة في ستة ستة وثلاثون
 وفي سبعة اثنان واربعون وفي ثمانية ثمانية واربعون وفي
 تسعة اربع وخمسون وفي عشرة ستون سبعة في سبعة تسعة
 واربعون وفي ثمانية ستة وخمسون وفي تسعة ثلاثون وستون
 وفي عشرة سبعون ثمانية في ثمانية اربع وستون وفي تسعة اثنان

وسبعون

وسبعون وفي عشرة ثمانون تسعة في تسعة احد وثمانون
 وفي عشرة تسعون عشر في عشرة مائة **اعلم** ان هن الامواب
 المقدمة كلها قد حظ الحساب على حفظ ما وادرجه المبتدئ ليكون
 ذلك معينا له على ما يتناول من المسائل المركبات ويكون بحيث
 اذا اسئل عن واحد منها اجاب عنها من غير ان يتناول غيرها
 وما ذكرناه هنا قاعدتين لطيفتين يسر لسان على المبتدئ
 حفظ ما قلناه يجب اعتمادهما ليسهل حفظها تناول العلم **الاولي**
 ان كل ما ضرب في الواحد لا يتغير عن كيفيته وما ضرب في الاثنين
 زدت عليه مثله اي اضففته وهذا ضرب في الثلاثة جمعه مع
 ضعفه وما ضرب في الاربعة جمعه مع ثلاثة اضعافه وكالا ضرب
 في الخمسة اخذت نصف سمية من الحشرات **ثانيه** اذا قيل
 لك كم خمسة في ثمانية فخذ نصف المضروب فيه وهو اربع ثم خذ لكل
 واحد عشره فحصل اربعون وكذلك اذا قيل كم خمسة في مائة
 وعشرون فخذ نصف المضروب فيه وهو ستون ثم خذ لكل
 واحد عشره فحصل ستماية وعلى هذا التماس وهذا ضرب في
 الستة اخذت نصف العدد وعلمه ما ذكرناه في الخمسة ثم زيد
 على ما حصل بعدك مثل ذلك العدد المضروب فما بلغ فهو المطلوب

مثال اذا قيل لك كم ستبقى اربع وعشرون اخذت نصف
المضروب فيه وهو اثني عشر وخذ لكل واحد عشر تكون
مايه وعشرون ثم تزد عليه اربع وعشرين تبلغ مايه اربعة
واربعين وهذا ضرب في الشرح اسقطته في من عشراته **مثال**
ست في تسع ضرب ست في عشرة تكن ستين انقص منه عدد
المضروب ثم وهو ست يبقى اربع وخمسون وهو الجواب وكذلك
اذا قيل اقرب عدد افي تسع عشر او في تسع وعشرين افي تسع
وتسعين وامثال ذلك فزد على التسع واحدا لتقصي عقود او تقصيرها
في العدد المذكور فابالغ نقصت هذا العدد المضروب فيبقى
السبع والثمان والسبع لحفظ لها ضربان سبع في سبع بنسعة
واربعين وفي ثمانية تسعة وخمسين والثمانية لها ضرب واحد
ثمانية في ثمانية باربع وستين **الثاني** انه اذا عسر عليك حفظ
جميع ما تقدم فاعلم ان حفظ من ذلك ست مسائل لا محالة وهي
ثلاثة في نفسها وفي الاربع وفي الخمسة والاربعة في مثاليها وفي
الخمسة والخمسة في الخمسة ثم ما اذا علمي ذلك فضع احد المضروبين
الى الاخر وتأخذ للزايد بعد العشرة لكل واحد عشرة ثم تضرب
ما بعد كل واحد منها الى العشر احدهما في الاخر وتزد عليه

مثال

خمسين في خمسين احتجت الى اربع ضروب **مثال**
اثنا عشر في ثلاثة عشر وان ضربت خمسين في اربعة اجناس
احتجت الى ثمان ضروب **مثال** خمسة وعشرون
في الف ومايه وخمسة وعشرين وان ضربت ثلاثة اجناس
في اربعة اجناس احتجت الى اثني عشر ضروباً **مثال**
مايه خمسة وعشرين في الف ومايه خمسة وعشرين وان
ضربت اربعة اجناس في اربعة اجناس احتجت الى ستة
عشر ضروباً **مثال** الف ومايه واثنا عشر في الف ومايه
واربعة وعشرون **والضابط** في ذلك ان تضرب عدد
الاجناس التي في احد العددين للمضروب في عدد الاجناس
من الاخر فاجتمع فهو عدد الضروب **مثال ذلك** في مثالنا
الاخير وهو ضرب اربعة اجناس في اربعة اجناس
ان تضرب الف في الف تكون الف الف ثم اضافي مايه يكون
مايه الف ثم الف في اربعة تكون اربعة الاف ثم الف في عشرين
تكون عشرون الف ثم عد فاضرب مايه في الف تكن مايه
الف ثم مايه في مايه تكن عشرة الاف ثم مايه في اربعة تكن
اربعة مايه ثم مايه في عشرين تكن الفين ثم عد فاضرب في الف
اثني عشر

تكون الفين ثم انفس في مائة تكون مائتين **ثم** ثلاثين في اربع تكون
 ثمانية ثم انفس في مائة تكون مائتين ثم عدد فاضرب عشرة
 في الف تكون عشرة الاف ثم عشرة في مائة تكون الف مائة عشرة في اربعة
 تكون اربعين ثم عشرة في مائة تكون مائتين ثم اجمع ذلك كله يكون
 الف الف ومائتي الف واربعين الف وتسعة الاف وثمان مائة ومائتين
 وثمانين **قال** **وهو طريق في الاختصار في ضرب الاعداد**
 اذا اردت ان تضرب عشرة واحاد في عشرة واحاد فالطريق في هذا
 من احدى عشرة الى تسعة عشر ان تضع احاد احدى الى الاخر بما اجتمع في كل
 لكل واحد عشرة ثم اضرب الاحاد في الاحاد واده عليه **مثال** عشرة عشرة
 مائة عشرة تضع احاد احدى الى الاخر فيكون احدا وعشرين فاخذ لكل
 واحد عشرة يكن مائتين وعشرة وتضع اليه ضرب الاحاد في الاحاد وهو
 في خمسة يكون ثلاثين فيكون للمائة مائتين واربعين وهو الجواب **ان اردت**
 ان تضرب عشرة واحاد في مائتين واحاد فرد الاحاد التي مع احاد
 العدد بين على الحدود الاخرى ثم اضرب ذلك مرة واحدة فاجتمع في كل
 لكل واحد عشرة ثم اضرب الاحاد في الاحاد واده عليه **مثال** اثنين
 وعشرون في ثلاثة وعشرين تضع الاثنين الى الثلاثة والعشرين تبلغ
 خمسة وعشرين تضع لاجل العشرين يكون خمسين فاخذ لكل واحد

عشرة تبلغ خمسين ثم اضرب الاثنين في ثلاثة يكون ستة يكون المجمع خمسين
 وستة وهو الجواب وكذلك ما زاد على هذا الى تسعة وتسعين اذا اتى
 العشرات في المضروبين تضعف بعد العشرات مثل خمسة وثلاثين
 في ستة وثلاثين تضع احاد احدى الى الاخر فيكون احدا واربعين تضعها
 ثلاث مرات لان العشرات ثلاثة يكون مائة ثلاثة وعشرين فاخذ لكل
 واحد عشرة يكون الف مائتين وثلاثين وتضع اليه مضروب **قال**
 في ستة يكون الف ومائتين وستين فان اختلفت العشرات فيها
 فكرر احاد المضروبين بعد عشرات الاخر وكرر احاد الاخر بعد
 عشرات المكرر فمبلغ في كل واحد عشرة وتضع اليه المربع من ضرب
 الاحاد في الاحاد **مثال** ثلثة وثلاثون في اربعة واربعين فكرر
 الاربعة والاربعين ثلاث مرات يكن مائة اثنين وثلاثين وكرر الثلاثة
 اربع مرات تكون اثني عشر قصير مائة واربع واربعين فاخذ لكل
 واحد عشرة وتضع اليه ثلاثة في اربعة يكن الف مائة اربعين واثنين
 وخمسين **قال** اذا اردت ان تضرب خمسة عشر في عدد ما فزد
 على ذلك العدد مثل نصفه فاجتمع اخذ لكل واحد عشرة **مثال**
 خمسة عشر في اثني عشر فزد على المضروب فيه مثل نصفه يكن ثمانية عشر
 في كل واحد واحد عشرة يكن مائة وثمانين **قال** **وهو طريق** ستة عشر في اثني

عشر فاعل الخمسة عشر ما ذكرنا يحصل مع كل مائة وثمانون فرد عليه
 اثني عشر يبلغ مائة اثنين وتسعين **فان قيل** اربعة عشر في اثني عشر
 فاعل الخمسة عشر ما تقدم ثم انقص منه اثني عشر يبقى مائة ثمانية وستين
فاعد ثانياه اذا اردت ان تضرب خمسين في عدد ما فخذ نصف ذلك
 العدد ثم خذ لعل واحدا مائة مائة مائة وهو المطلوب **مثال** خمسين في ثمانين
 خذ نصف الثمانين وهو اربعون وخذ لعل واحدا مائة مائة مائة اربعة
 الاف **وان اردت** ان تضرب واحدا وخمسين في عدد ما فعملك الخمسين
 ما تقدم ثم زدته على ما حصل معك مثل ذلك العدد من واحد **مثال**
 احدا وخمسين في ثمانين تقول خمسين في ثمانين اربعة الاف وثمانين
 اليه ثمانين يكون الجواب اربعة الاف وثمانين وان كان العدد
 الذي مع الخمسين ثلاثة اخذت مثل ذلك العدد ثلاث مرات
 وضمنت اليه وعلى هذا فقص **وان اردت** ان تضرب تسع واربعين
 في عدد ما فعملك بالخمسين ما تقدم ثم تقص ما تحصل معك مثل
 ذلك العدد مرة واحدة ومثاله ذلك ظاهر **وكذلك** اذا قيل احدا
 وعشرين او احدا وثلاثين في عدد ما ضربت العقود في العدد
 الاحز وزدت على بعدد المضروب فيه من واحد فان قيل تسع وعشرين
 في عدد ضربت في ثلاثين ونقص مثل المضروب فيه مرة واحدة **فاعد**

تامة

ثمالة وهي اسهل طرق القرب وهي اذا كان احدا المضروب بينه ونسب
 الى مرتبة فوقه او الى مرتبة دونها فافظ اليها او مح نسبة الى المرتبة التي
 فوقه او التي دونها واعرف نسبة ذلك انه المضروب والخمس او العشر
 او غير ذلك ثم خذ بقدر تلك النسبة من العدد الاحز ان كنت نسبت
 العدد الاول الى العشر فخذ لعل واحدا عشر وان نسبت الى المائة
 فخذ لعل واحدا مائة وان نسبت الى الالف فخذ لعل واحدا الفا وانما
 يحقق تقديرك ذلك بتكثير الاشياء وتكررها غير اني اذكر منها ما يدل
 علي ما سواه في ثلاث فصول ان شاء الله تعالى **الفصل الاول في اثبات**
النسبة الى الاحز ثلثه وثلاث في تسع وستين نسبة المضروب الى العشر
 بالثلث فخذ ثلث المضروب فيه وهو ثلاثة وعشرون وخذ لعل واحد
 عشر تكن ما يتبين وثلاثين **احز** ثلاثة وثلاث في ثلاثة وسبعين
 خذ ثلث المضروب فيه وهو اربعة وعشرون وثلث وخذ لعل واحد
 صحيح عشر وللثلاث ثلاثة وثلاثا تكن ما يتبين وثلاثة واربعين وثلاثا
احز ستة وثلاثين في ثمانية واربعين نسبة المضروب الى العشر بالثلثين
 فخذ ثلثي المضروب فيه وهو اثنان وثلاثون وخذ لعل واحد عشر
 تكن ثمانية وعشرين **احز** سبعة ونص في اثنين وثلاثين نسبة
 المضروب الى العشر بثلاثة ارباع المضروب فيه وهي اربعة وعشرون

في كل واحد من هذه

وخذ لكل واحد عشره تكن مائتين واربعين **احمر** ثمانية في خمسة
 وثلاثين نسبة المضروب الى العشرة اربعة اخماسها فخذ اربعة
 اخماس المضروب فيه وهي ثمانية وعشرون فخذ لكل واحد عشره
 تكن مائتين وثمانين **احمر** ثمانية وثلاث في ستة وثلاثين نسبة المضروب
 الى العشرة خمسة اشدها وهو نصفه وثلاثها وخذ احد اسداس المضروب
 فيه ثلاثون وهو نصفه وثلاثة فخذ لكل واحد عشره يكن ثلثمائة
 اربعة في خمسة وسبعين نسبة الاربعة الى العشرة بالخمسين
 فخذ خمسي المضروب فيه وذلك ثلاثون فخذ لكل واحد عشره يكن ثلثمائة
 وان شئت نسبت الخمسة والستين الى المائة وهي ثلثة ارباعها
 واخذت ثلثة ارباع الاربعة فذلك ثلثة واخذت لكل واحد مائة
الفصل الثاني في امثلة النسب الى المائة اثنى عشر مضروب
 في اربعة وستين المضروب عن المائة فخذ ثمن المضروب فيه
 وهو ثمانية وخذ لكل واحد مائة يكن ثمان مائة اثنى عشر
 ونصف في اربعة وثمانين المضروب فيه وهو عشرون ونصف فخذ
 لكل واحد مائة وللنصف خمسين عن المائة وجمعت عشرون في خمسة
 وسبعين المضروب فخذ للمائة والمضروب فيه ثلثة ارباع المائة
 فان شئت فخذ خمس المضروب فيه وذلك خمسة عشر وخذ لكل واحد

مائة وان شئت فخذ ثلثة ارباع المضروب وهو خمسة عشر فخذ
 لكل واحد مائة يكن الفا وخمسين **احمر** وعشرون في ثلاثة
 وتسعين المضروب ربع المائة وربع المضروب فيه ثلاثة وعشرون
 فخذ لكل واحد مائة وللربع ربع المائة يكن الخارج الفين وثلثمائة
 وخمسة وعشرون ثلثة وثلثون وثلاث في ثمانية واربعين
 نسبة المضروب الى المائة بالثلث وثلث المضروب فيه ست عشر فخذ
 لكل واحد مائة يكن الفا وست مائة احدى واربعون وثلثان
 في اثنين وسبعين نسبة المضروب من المائة الربع والستين وربع
 المضروب فيه وسرر ثلاثون فخذ لكل واحد مائة يكن ثلاثة الاف
 ثلثة وثمانون وثلاث في اثنين وسبعين نسبة المضروب الى
 المائة بالنصف والثلاث فخذ نصف المضروب فيه وثلاثة وذلك ستون
 وخذ لكل واحد مائة يكن ستة الاف **الفصل الثالث**
 في امثلة النسب الى الالف مائة وخمسة وعشرون في مائتين
 واربعين نسبة المضروب الى الالف بالثمن فخذ ثمن المضروب فيه
 وهو ثلاثون وخذ لكل واحد الفا يكن ثلاثين الفا
 مائتان وخمسون في مائة وعشرين نسبة المضروب الى الالف
 بالربع ونسبة المضروب فيه وهو ثلاثون واخذت لكل واحد الفا

الى الالف والجزء من الف
 فاذ بساخذة الالف والجزء من الف

وان شئت اخذت عشر المضروب وخمس العشر وهو ايضا ثلاثون
 يكن ثلاثين الفا ايضا ثلثمائة وخمسة وسبعون في اثنين وسبعين
 نسبه المضروب الى الالف بالربيع والتمن خذ ربع المضروب فيه
 وقمته وذلك سبعة وعشرين خذ لكل واحد الفايكن سبعة وعشرين
 الفاقاعد **رابع** اذا اردت ان تضرب مائة وواحد الى مائة وسبعين
 كنو شئت بعضها في البعض جردت المائة في احد الجانبين واشفت
 الزايد عليها الى المائة الاخرى وما زاد عليها ثم اخذت لكل
 واحد مائة ثم ضربت الزايد على المائة في الزايد على المائة في الجانب
 الاخر واشفت الحاصل الى الحاصل الاول فما بلغ فهو المطلوب
مثال مائة خمسة وعشرون في مائة خمسة وسبعين جرد
 المائة في احد الجانبين وتقم ما زاد عليها الى مائة في الجانب الاخر
 تصير مائتين تاخذ لكل واحد مائة يكون عشرون الفا ثم
 تضرب الخمسة والعشرين في الخمسة والسبعين نسبه المضروب
 الى المائة بالربيع او بنسبه المضروب فيه الى المائة بثلاثة ارباع ومثل
 ربع الخمسة والسبعين او بثلاثة ارباع الخمسة والعشرين وهو
 ثمانية عشر وثلاثة ارباع ثم تاخذ لكل واحد مائة وثلاثة ارباع
 ثلثة ارباع المائة وهو خمسة وسبعون تبلغ الفا وثمان مائة خمسة

نصيبه الحاصل الاول
 من واحد مائة
 الف وثمان مائة خمسة

وسبعين **واذا اردت** ان تضرب من الف وواحد الى الف وتسعين
 بعضها في البعض جردت الالف من احد الجانبين واشفت الزايد
 عليها الى الالف الاخرى وما زاد عليها ثم اخذت لكل واحد الف
 ثم ضربت الزايد على الالف في الزايد على ذلك الالف فبلغ اشفيت
 الى المبلغ الاول فما اجتمع فهو المطلوب **مثال** الف ومائة وخمسة عشر
 في الف ومائة وستة عشر جرد احد الجوهين وضم ما جردته الى ما
 في الجانب الاخر يكن الفا ومائتين واحد وثلثون خذ لكل واحد
 الفايكون الف الف ومائتي الف واحد وثلاثون الفا ثم اضرب
 احد الزايد على احد الالفين في الزايد على الالف الاخرى على ما تقدم
 لكن في ضرب المائة وواحد يكن ثلاثة عشر الفا وثلثمائة واربعين
 اضربها الى الحاصل الاول يكن الف الف ومائتي الف واربعة واربعين
 الفا وثلثمائة واربعين **فصل** واعتبر صحة ضربك بالميزان وهو
 ان تاخذ عدد عقود المضروب وعدد عقود المضروب فيه فان
 كان اكثر من تسعة القيت من تسعة ابداء وتضرب الباقي بعضه في بعض
 فما بلغ اخذت عقود وحفظتها ان كانت اقل من تسعة وان كانت
 اكثر من تسعة اسقطت منها تسعة ابداء وحفظت الباقي ثم اخذت
 عقود ما ارتفع معك من الضرب على هذا التقدير فان ساو

خالده صحيح وان راد احدها او نقص الحساب خطأ **مثال ذلك**
 اذا قيل اضرب خمسة وثلاثين في ثمانية واربعين **الجواب** الودعاني
 وستاء وثمانون واعتبار صحة ذلك ان تاخذ عقود المضروب
 وهي ثمانية وعقود المضروب فيه وهي اثني عشر فنلقى منها تسعة تبقى
 ثلاثة تقصر بها في ثمانية باربع وعشرين تاخذ عقودها تكن ستة
 فهي الميزان فتقابل بها عقود جوابك وهي خمسة عشر فنلقى منها تسعة
 يبقى ستة فنقدح الحساب **فان قيل** ماية خمسة وعشرين في ماية وستة
 وثلاثين **الجواب** سبعة عشر الفا عقود المضروب ثمانية وعقود
 المضروب فيه عشر فالتي منها تسعة تبقى واحد اضرب في ثمانية
 وهو الميزان فتقابل بها عقود جوابك وهي ثمانية فنقدح الحساب
 ولو كان قال ستة عشر الفا كانت العقود تسعة فتعلم ان الحساب
 خطأ واذا كان عقود احد المضروبين تسعة لم تلحق الى ضرب في
 عقود الاخر وعلمت ان الميزان تسعة فانظر ميزان المرتفع معك
 من الضرب فان كان مثله فنقدح الحساب **مثال** سبعة وعشرين
 في ثمانية وخمسين يكن الفا وخمساوية وستة وستين واذا اخذت
 عقود سبعة وعشرين كانت تسعة فعلمت ان الميزان تسعة لانك اذا
 ضربت التسعة في اي عدد شئت والقيت تسعة تبقى تسعة

فلاجل ذلك قبل انه لا يحتاج الى ضرب فاعتبر ما ارتفع لك من الضرب يكن
 عقود ثمانية عشر فاذا القيت منه تسعة يبقى تسعة فنقدح الحساب
فصل في ضرب الكسور في الكسور ضرب الكسور هو نسبة
 فنقول كم ثلثي سبعة معناه كم ثلث السبعة وقولك ربع في ربع
جواب ربع ربع ويعبر عنه بنصف ثمن **واذا قيل** سبع في سبع **الجواب**
 سبع سبع **وكذا** ثمن في ثمن عشرون عشرون وعلى هذا القياس **والاصل**
 في ذلك ان تضرب مخرج احد الكسرين في الاخر وتنسب منه
 ما يكون من ضرب الكسر في الكسر **مثال ذلك** ربع في سدس تضرب
 اربع في ستة تكن اربع وعشرين وتضرب واحد في واحد وتنسب
 من اربع وعشرين يكن ثلث ثمن **فان قيل** كم خمسان في ثلاثة
 اسباع فا ضرب خمسة في سبعة يكن خمسة وثلاثين واضرب اثنين
 في ثلاثة تكن ستة انسبها الى المبالغ فذكر سبعة وخمسة **فان قيل**
 اضرب ثلثة اختراس في عشرين ضربت عدد الكسور وهي ثلثة
 في عشرين تكون ستين وقسمة على مخرج الكسر وهو خمسة
 فيخرج اثني عشر وهو الجواب **فان قيل** خمسة اسباع في ماية
 ضربت خمسة في ماية تكون خمسمائة وقسمت ذلك على سبعة مخرج واحد
 وسبعين وثلاثة اسباع وهو الجواب **فان قيل** ثلثة اجزاء من

ثلاثة عشر خمسة تضرب ثلاثة في خمسة عشر تكون خمسة واربعين تقسمه
على ثلاثة عشر يخرج ثلاثة وستة اجزاء من ثلاثة عشر وهو الجواب
قال باب اصول المسائل سبع اربع لا تحول
وثلاثة تحول عقد المصنف هذا الباب لبيان الفروض ومخارجها وهي
التي سماها اصول المسائل وهي سبع اثنان وثلاثة واربع وستة
وثمانية واثنى عشر واربع وعشرون لان الفروض المذكورة في القرآن
لا يخرج حسابها الا من هذه السبعة وانما الحصر في المحتاج في سبع
والفروض ستة لان الفروض لها حالتان حال انفرد وحاله
تركيب ففي حال الانفرد احتاج الى خمسة محتاج وهي النصف من
اثنتين والثلاث من ثلثة والربع من اربع والسدس من ستة والثلث
من ثمانية ويسقط الثلثان لان محرجه والثالث واحد وهو ثلاثة
وفي حال التركيب محتاج الى مخرجين لان التركيب لا يخرج عن اربع
احوال المتناثر والمندخل والمتباين والمتوافق فان كان مع التناثر
كسدس وسدس او المندخل كسدس وثلث لا يخرج مخرجها
الى مخرج لان احد العددين او اكثرهما اصل الملة وان كان مع
التوافق والتباين احتاج الى مخرج لجميع الفروض بضرب وقت
احدها او جملة في كامل الاخر واحتاج الى مخرجين احدهما

اثنى عشر وهو مع التوافق تركيب الربع والسدس ومع التباين
تركيب الربع والثلث والثلثان لانه اقل عدد له ربع وسدس
اربع وثلث اربع وثلثان والثاني ربع وعشرون وهو
مع التوافق تركيب الثمن والسدس ومع التباين تركيب
الثلث والثلثان لانه اقل عدد له ثمن وسدس او ثمن وثلثان
ولا يتصور اجتماع الثمن والثلث فظهر بذلك الحصار المحتاج
في السبع المذكور وما ذكره المصنف من الحصر فيها هو الذي
قربا الصحاب وزاد المتأخرون اصلين آخرين احدهما
ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون وذلك في مسائل الجبر والاخر
حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خير ليعلى ما سياتي **قال**
فاذا كان في المسألة نصف وما بقي او نصف ونصف فاصلها من
اثنتين **الامثلة الاولى** الاثنان وله طريقان احدها اذا كان في
الورثة نصف وما بقي كزوج واخ والثاني اذا كان في الورثة
نصف ونصف كزوج واخت لغيره وهذا المسألة تسمى النصيب اذا
ليس للشخصان يريان المالا مناصفة فزما سواها وتسمى
اليتمه اذا ليس في الفرائض نظيرها **قال** واذا كان في
المسألة ثلث وما بقي او ثلثان وما بقي وثلث وثلثان فاصلها

من ثلاثة **الاصل الثاني** الثلاثة وله ثلاث طرق احدها ان يكون في
 الورثة من له ثلث وما بقي كام وعم الثاني ان يكون من له ثلثان وما
 بقي كاختين شقيقتين او كلاب وعم الثالث ان يكون من له الثلث
 والثلثان كاختين شقيقتين او كلاب واختين لام **قال** واذا
 كان فيه اربع وما بقي اربع ونصف وما بقي فاصلاها من اربع
الاصل الثالث الاربع وله ثلاث طرق احدها ان يكون في الورثة من
 له ربع وما بقي كزوج وعم الثاني ان يكون فيهم من له ربع ونصف وما
 بقي كزوج وبنت او بنت ابن واخ الثالث ان يكون من له ربع
 وثلث وما بقي وما بقي كزوج وابوين **قال** واذا كان فيه ثلثين
 وما بقي او ثلثين ونصف وما بقي فاصلاها من ثمانية **الاصل الرابع**
 الثمانية ولم طريقان الاول اذا كان في الورثة من له ثلثين وما بقي كزوج
 وابن الثاني ان يكون من له ثلثين ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ
قال فهذه الاربع التي لا تخول **العول** اصل الخرج عن الجد وفي
 الفرائض الخرج عن جد السهام وهو ما خرد من الرفع يقال
 عالت الناقة بذنبرها اذا رفعة وعال الميزان اذا ارتفع وهو
 زياده في السهام ونقصان في انصاف الورثة اي اذا اضاف المال
 عن سهام ذوي الغرض نعال المسألة اي ترفع سهامها ليدخل

النقص على دل واحد بقدر موضعه لان كل واحد منهم يأخذ من حصته
 عند الانقراض بقية ما فاذ اضاف المال عن القابها وجب ان
 يقسموا على قدر الحقوق كاصحاب الديون والوصايا وقد انفقت
 الصحابة على العول في زمان عمر رضي الله عنهم حين ماتت امرأة في عرس
 عن زوج واختين وكانت اول فريضة عا يلم في الاسلام فخرج الصحابة
 وقالوا لهم فريضة الله تعالى للزوج النصف وللأختين الثلثين **قال**
 بدلت بالزوج لم يبق للأختين حقهما وان بدلت بالأختين لم
 يبق للزوج حق فاشيروا على فاشار على العباس رضي الله عنه بالعول
 وقال ارايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثه
 ولاخرا اربع اليس جعل المال سبعة اجزا فقال نعم فقال العباس هو ذاك
 فاجمع الصحابة عليه وكان ابن عباس حينئذ صغيرا فذكر المالك ان
 كذا قاله الرازي تبعه القاضي الحسين وقيل اول ما عمل في الاسلام
 في زمن عمر رضي الله عنه زوج وام واخت شقيقة وهو الموافق
 لقول ابن عباس ان الذي احصي رمل عالج عدد المملوك في المال
 فصفا ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمالكين موضع الثلث
 ثم قال واثم الله لو قد موامن قدم الله واخروا من اخر الله ما عالت
 فريضة ابدلتم نقل عنه في تفسير المقدم والمؤخر شيان **اخرها** انه اذا

كان بعض الورثة محجب عن الميراث قدم عليه من لا محجب بحال **والثاني**
اذا كان بعض المحجب من فرض الى فرض كالزوج والزوج قد لم
علي من محجب من فرض الى تعصيب كالبنات والافخوات لان من
محجب الى فرض اخر لا ينطبق اليه التقصير بعد ذلك خلاف من
محجب الى تعصيب فعلى هذا يقدم الزوج والزوج وتقدم الام
على الاخت ولم ياجز بقول ابن عباس الا قليل **واجب** عما قاله يوجب
اخواتها ان الاولاد المحجبون الزوج والزوج والام من فرض الى فرض
والافخوات والافخوة محجبون الام كذلك ومن محجب غير اقوى من
ذلك المحجب **ثانيها** ان البنات والافخوات يرثن بالفرض تارة
وبالتعصيب اخرى والزواج والام لا يرثن الا بالفرض ومن
كان يرث من وجهين اقوى **ثالثها** ان ما ذكر من القوة والضعف
يلتقط من تركت زوجا وثلاث اخوات منفقات فان على
قوله الزوج اقوى في اخذ النصف وحيزه فالاخت الشقيقة
فرضها النصف والاخت للاب السدس تحكم الثلثين والاخت للام
السدس فان اعتبر ابن عباس محجب السقوط فلكل من الاخوات
حالة سقوط لكن الاخت من الابوين اقواهن لانها سقطت ثلاث
بالاب والابن وابن الابن والاخت من الاب تسقط خلفها تسقط

به الاخت الشقيقة وبالإح الشقيق وبالاختين الشقيقتين والاخت
من الام تسقط خلفها ايضا ما تسقط به الشقيقة والابن والحردان
اعتبر المحجب من المقرر الى المقرر فالاخت من الام لا محجب من
السدس الى مادونه اصل الاخت الشقيقة محجب من الفرض الى
التعصيب اذا كان معها اخ والاخت من الاب محجب بالشقيقة
من النصف الى السدس واذا كان كذلك لم يكن بعضهما با دخال
التقصير عليه اولى من الاخر فلم يبق الا العول والحث في ذلك يطول
ذكر في هذا المختصر وفيما اشترى اليه كتاب **قال** واذا كان في الملم
سدس وما بقي او كان مع النصف ثلث او ثلثان او سدس فاملاها
من ستة وهي تعول الى سبع وثمانية وتسع وعشرون ولا تعول اكثر
من ذلك **الاصل الخامس** الستة ولها ثلاثة وعشرون طريقا
عشر طرق في غير مسائل العول **ثلاثة عشر** طريقا في مسائل العول
قال طرق التي في غير مسائل العول **الاول** اذا كان في الورثة من
سدس وما بقي كاحد الابوين مع الابن او ابن الابن **الثاني**
ان يكون في الورثة من سدس وما بقي كابوين مع ابن **الثالث**
ان يكون في الورثة من سدس ونصف وما بقي كاحد الابوين مع
بنت وابن ابن **الرابع** ان يكون في الورثة من سدس ونصف

قال واذا كان مع الربع ثلثان او ثلثا وسدس فاصلها اثني عشر
وتقول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ولا تقول الى
اكثر من ذلك **الاصول الساجس** الاثنا عشر لها اربعة عشر طريقا
خمسة منها في غير مسايل العول وتسعة منها في مسايل العول **قال المرق**
التي في غير مسايل العول الاول اذا كان في الورثة من له ربع وسدس
وما بقي كزوج واحد الابوين مع ابن الثاني ان يكون في الورثة من له
ربع وسدس وما بقي كزوج وابوين وابن الثالث ان يكون في الورثة
من له ربع وثلثان وما بقي كزوج وابنين فصاعدا واخ شقيق اولاد
الرابع ان يكون في الورثة من له ربع ونصف وسدس وما بقي كزوج
وبنت وام وعاصب الخامس ان يكون في الورثة من له ربع وسدس
وثلث وما بقي كزوج واخوين لام وجد واخ شقيق اولاد
الطرق التي في مسايل العول وهي تسعة ثلاثة منها في العول الى ثلاثة عشر
واربعة في العول الى خمسة عشر واثنان في العول الى سبعة عشر
الطرق العول الى ثلاثة عشر الاول اذا كان في الورثة من له ربع ونصف
وثلث كزوج واخ شقيقه واخوين لام وجد واخ شقيقه
الورثة من له ربع وسدس وثلثان كزوج واخ شقيقه
الثالث ان يكون في الورثة من له ربع ونصف وسدس كزوج وبنت

ابو

وبنت ابن وام **طرق** العول الى خمسة عشر الاول منها ان يكون
في الورثة من له ربع وثلث ونصف وسدس كزوج واخوين
اثنين لام واخ شقيقه اولاد وجد الثاني ان يكون في
الورثة من له ربع وثلث وثلثان كزوج واخوين لام واثنين
لابوين اولاد الثالث ان يكون في الورثة من له ربع ونصف
وثلث اسداس كزوج واخ شقيقه واخ شقيقه لام وبنتين
الرابع ان يكون في الورثة من له ربع وسدس وثلثان كزوج واب
وجد لام وابنين وابنتي ابن **طرق** العول الى سبعة عشر
احدها ان يكون في الورثة من له ربع وثلث ونصف وسدس
كزوج واخوين لام واخ شقيقه واخ شقيقه لام وبنتين
الثاني ان يكون في الورثة من له ربع وثلث وسدس وثلثان
كزوج واخوين لام وجد واخ شقيقه وبنتين اولاد اذا
علمت ذلك علمت ان الاثني عشر تقول الى ثلاث مرات او ثانيا
في المرة الاولى على نصف سدسها وفي الثانية على ثلثيها وفي الثالثة
على ربعها وسدسها قال السعدي ولي في العدد الا هم ما يكون
اسهل للمسلم وتنقسم منه الاقل ثمانية عشر وسبعة عشر لانه اصل مسايل
العول **قال** واذا كان مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها اربعة

طرق

تقول

لان لها سهمين وثلاثا ونصفا مساوية لان المجموع ستة والاثنا عشر
 والاربعة والعشرون ايدان اما الاول فله السدس والربع والثالث
 والنصف والمجموع خمسة عشر واما الثاني فله الثمن والسدس والربع
 والثالث والنصف والمجموع ثمانية وثلاثون وهو ان تقسم الثنا عشر
 هو الذي اذا اجتمعت اجزأوه كانت اقل منه كاللحم ليس لها
 جزء صحيح الا النصف وهو واحد والثلاثة الا الثلث وهو
 واحد وليس للثلاث جزءا اخر وانما هو نصف الثلث
 والاربعة ليس لها الا ربع ونصف وهما ثلثه والتمثيه
 ليس لها الا ثمن وربع ونصف ومجموعها سبعة فمساوية
 لا نقول لذلك اذا جتمعت سهامها الصحيحة تقسم عنها
قوله فان انقسمت سهام كل فريق عليهم فلا يحتاج الى القرب
 وذلك مثل ان يترك الميت امرأة وثلاثة اخوة فالمسألة
 من اربعة للمرأة الربع سهم والباقي للاخوة لكل واحد سهم لما
 فرع بيان اصل المسألة بشرع في بيان تقسيمها ومعنى التخصيص
 ان يحصل عددا اذا قسم على الورثة على قدر ارضهم خرج نصيب
 كل فرد فرد صحيح بلا كسر بحيث لا يحصل القرض بعدد ورثة
 ومعرفة ذلك نتوقف على امرين احدهما التاصيل على ما سبق

بيان

بيان الثاني معرفة جبر السهم فالاول مضي والثاني يتوقف على مقابلتين
 احدهما مقابلته السهام من سلمه التاصيل وروى صاحبها والثانية
 مقابلته روى كل نوع من الورثة بنوع اخر حيث لا يصح انقسام
 سهام النوع عليه سوا بقى او رجع الى وفق كذا سيأتي في كلام المصنف
 واذا كانت الورثة اصحاب فروض او بينهم صاحب فرض وفي
 سلمه الكتاب وعرفت اصل المسألة بقولها ان كان عايله
 فانظر في السهام واصحابها ان انقسمت عليهم جميعا خفت المسألة
 ولا حاجة الى ضرب وذلك كمثل المصنف وهو ان يترك الميت
 زوجة وثلاثة اخوة فهي اربعة للزوج والربع واحد ولكل
 اخ واحد وكذا زوجة وبنت وثلاثة بنين فهي خمسة للزوجة
 الثمن واحد وللبنات النصف اربعة والباقي لثلاث بنات لكل
 واحد واحد ومثل هذا كثير واضح وان لم تنقسم قاما ان يقع
 الكسر على نصف واحد او الثلث وسيد ذكره المصنف **قوله**
 وانما كسر سهام فريق عليهم ولم يكن بين عددهم وسهامهم وفق
 بيني فاضرب عددهم في المسألة وعولها ان كانت عايله فما اجتمع
 صحت منه المسألة وذلك مثل ان يترك امرأة واخوين والمرأة الربع
 سهم والاخوين ثلثة اسهم منكسر عليها فاضرب عددهما في المسألة

وهي اربعة تكون ثمانية ومنها تصح فاذا اردت القسمة عليهم فقل كل
شي من اصل المسله اخذه مضروباً فيما مضروب في اصل المسله فالمرأه
سهم مضروب في اثنين يكون اثنين وللا خويه ثلاثه سهم مضروب
في اثنين تكون ستة لكل اخ ثلاثه سهم فذا هو القسم الاول وهو
وقوع الكسر على ضعف ولذلك حالان اما الثاني او التوافق ولا
يمكن التداخل فان التداخل يكون الجبر الروس والروس والسهم
والسهم ولا يكون التداخل بين الروس والسهم فذكر اول البنات
ومثال له عامر **مسئله اخرى** ماتت امرأه وتركته زوجاً وابنتين
وبنتاً فسلتها انصاف اربعة للزوج الربع واحد والباقي ثلاثه
علي خمسة لا يصح ولا يوافق فقل انكسره على عدد الاولاد فاضرب
خمس في اربعة تبلغ عشرون للزوج الربع واحد في خمس
خمس صحیحه عليهم والاولاد ثلاثه في خمس بحسب عشر
لكل كرسه سهم والبنات ثلاثه **كان** وان كان بين عدد هم
وسهامهم وفق نصف ونصف او ثلث وثلث او ربع وربع او
غير ذلك من الكسور والاجزاء فاضرب وفق كل عدد هم في المسله
وعولها ان كانت عايله وذلك مثل ان يترك امرأه وست اخوة
فالمرأه الربع سهم والباقي ثلاثه سهم منكسر عليهم غير ان بين

عدم

عدد هم وسهامهم وفق بالثلث فاضرب ثلث الستة وهو اثنتان في
المسله وهي اربعة تكون ثمانية ومنها تصح فالمرأه الربع سهم مضروب
في اثنين يكون اثنين وللا خويه ثلاثه سهم في اثنين يكون ستة لكل
اخ سهم لما فرغ من الحاله الاولى وهي الثاني فكلهم على الحاله الثانيه
وهي التوافق ومثلها بما سبق واعلم انه اذا اتفق التوافق
بحوتن فضا عدداً ضربنا اقل جزء الوف من عدد الروس في اصل
المسله بعولها ان عالت مثاله زوج وام وستة عو بنتاهي
اثنى عشر ونقول الى ثلاثه عشر للبنات منها ثمانية لا يصح
عليقن لكن الثانيه مع عدد هن متوافقان بالنصف والربع
والثلث فما حدا فله هن الاجو وهو الثلث فنضربه في اصل المسله
لعولها تبلغ ستة وعشرون منها نصف فللزوج ثلاثه سهم
مضروب في اثنين بستة وللأقرهات في اثنين اربعة للبنات
ثمانية سهم في اثنين بستة عشر لكل بنت واحد **كان**
وان اكسر على فريقين واكثر فان كانت اعدادهم متساويه
فاضرب احد الاعداد في المسله وعولها ان كانت عايله
وذلك مثل ان يترك امرأتين واخوين فالمرأتين الربع سهم منكسر
عليهما فاضرب في المسله وهي اربعة تكون ثمانية ومنها تصح فالمرأتين

واحدة اثنتين فان شئ لكل واحدة منهما سهم والاخوين ثلاثة في اثنين
بسته لكل اخ ثلاثة هذا هو القسم الثاني وهو وقوع الكسرة على
الكثر من صنف واحد وذلك اما ان يقع على اثنين او ثلاثة او اربعة
ولا يزيد الكسر على ذلك لان الوارثين في الفريضة الواحدة لا يردون
على خمسة اصناف لما ذكرناه في اول الكتاب عند اجتماع من
يرث من الرجال والنساء ولا يدرى من جهة نصيب احد الاصناف
عليه لان احد الاصناف الخمسة احد الزوجين والابوان
والواحد يصح عليه ما يصح عليه لا محالة فلزم الحصر فان الكسرة
على صنفين نظرنا في سهام كل صنف وعدد رؤسهم والاحوال
ثلاثة احدها ان لا يكون بين السهام وعدد الرؤس موافقة
في واحد من الصنفين فيترك رؤس الصنفين بحالهما والثانية
ان يكون بين السهام وعدد الرؤس موافقة فيهما فنرد عدد رؤس
كل صنف الى اخو الوفق والثالثة ان يكون بين عدد السهام
وعدد الرؤس موافقة في احدهما دون الاخر فنرد عدد من
يوافق رؤسهم سهامهم الى جنس الرقيق وتترك عدد الاخرين
بحاله وفي كل حال مرهون الاحوال الثلاثة اربع مسائل
عدد الفريضة فيها اما ان يكونا متماثلين او متماثلين او متوافقين

او متساويين فتكفي في المتماثل بضرب الواحد في اصل المسألة بعولها
ان عالت وفي التوافق بضرب جزو الرقيق من احد هاتين
كامل الاخر مما حصل بضرب في اصل المسألة بعولها ان عالت
وفي التباين بضرب احد هاتين كامل الاخر مما حصل بضرب في
اصل المسألة بعولها بما يبلغ منه نفع المسألة ونوضح امثلةها اما
الحال الاول ثلاث بنات وثلاث اخوة ثلاث بنات وست اخوة
تسع بنات وست اخوة ثلاث بنات واخوان الحال الثانية
ام وست اخوة لام واثنى عشر اخا لآب اصلها من سهم ونحول
الى سبع للاخوة سهمان موافقان عددهم بالنصف فيرد
عددهم الى ثلاثة وللأخوات اربع موافق عددهم بالنصف والرجع
فيرد عددهم الى ثلاثة ودا الى اقل الوقفين مما بل العردان
المردودان ام وثلاثتهم اخوة لام ثمان اخوات لآب يرجع
عدد الاخوة الاربع والافخوات الى اثنين ودا الى اقل الوقفين
وهما متساويان ام واثنى عشر اخا لآب وستة عشر اخا لآب
ترجع الاخوة الى ستة والافخوات الى اربع وهما متوافقان
ام وستة اخوة لام وثمان اخوات لآب يرجع الاخوة الى
ثلاثة والافخوات الى اثنين وهما متساويان الحال

الثالثة ست بنات وثلاثة اخوة لآب من ثلاثة سهمان للبنات
ويوزعها موافقة بالنصف فيرجع عودهن الى النصف وعامل عدد
الاخوة اربع بنات واربع اخوة لآب يرجع عودهم الى اثنين ويتراخل
العددان ثمان بنات وستة اخوة لآب يرجع عودهن الى اربع
ويوافق العددان بالنصف اربع بنات وثلاثة اخوة لآب يرجع
عودهن الى اثنين ويقابن العددان والمالم يتعذر المصنف
في الانكسار على فرقتين الى النظر الى سرهما كل فرقة وعود
دوسرهم اكدنا بما ذكر فيها اذا انكسر على ثلثين واحدا **قال** وان
كانت اعدادهم مختلفة لا يوافق بعضها بعضا فاضرب الاعداد
بعضها في بعض فما اجتمع اضربه في اصل المسألة وعولها ان كانت
عائلة وذلك مثل ان يترك ثلاث زوجات واخوين فللزوجة
الرابع سهم منكسر عليهن وللأخوين ثلاثة اسهم منكسر عليهما
فاضرب اثنين في ثلاثة تكون ستة ثم اضرب الستة في المسألة وهي
اربع يكون اربع وعشرين ومثرا تصح فللزوجة سهم مضمون
في ستة تكون ستة لكل واحد سهمان وللأخوات ثلاثة اسهم مضمون
في ستة تكون ثمانية عشر لكل واحد سهم شرع الان يذكر ما اذا
انكسر على فرقتين متباينتين ومثاله بما تقدم **مثال اخر**

ثلاث جارات وخمس اخوات لأم واربع لآب فاصلها من ستة
وتحول الى سبع الجارات السدس واحد على ثلاثة لا يصح ولا
يوافق وللأخوات لأم الثلث اثنان على خمسة لا يصح ولا
يوافق وللأخوات لآب الثلثان اربع صحيح عليهن فقد
انكسر على الجارات والأخوات للام وهن ثلاثة وخمس
فاضرب ثلاثة في الخمسة ثكن خمسة عشر وهي جزء السهم فاضربها في
اصل المسألة وعولها تبلغ مائة وخمس ثم اقسم بقول الجارات
السدس واحد في خمسة عشر ثكن عشر لكل واحد خمسة وللخوات
لأم الثلث اثنان في خمسة عشر تبلغ ثلاثة عشر لكل اخوة ستة
والخوات لآب الثلثان اربع في خمسة عشر تبلغ ستين
لكل اخوة خمسة عشر **قال** وان كان بين العددين وفق
فاضرب وفق احدهما في جميع الاخر فما اجتمع فاضرب في اصل
المسألة وعولها ان كانت عائلة **وذلك** مثل ان يترك اربع
جارات وستة اخوة اي لآب فلهن سهم ولهن خمسة وبين
العددتين اي بين عدد الدوسر وفق بالانصاف فاضرب
وفق احدهما في جميع الاخر ثكن اثني عشر اي وهذا جزء السهم
ثم اضرب الاثني عشر في اصل المسألة وهو ستة تبلغ اثنين وسبعين

ومنها تقع فالحجرات سهم مضر وفي اثني عشر باثني عشر لكل واحد
ثلاثة اسهم والاخوان خمسة مضر وفي اثني عشر تكون ستين
لكل واحد عشرة لما قدم المتباين والمماثل شرع الان في
الموافق ومثله بما سبق **وامثال ذلك** كثير فمن ذلك
الكثير على فريقين متوافقين مع موافق السهام ام واذا
عشر اخالام وسبعة اختالاب اصلها من ستة وتعود الى سبع
وصح من اربع وثمانين او على فريقين متوافقين من غير
موافق السهام اربع وسوء وست بدين اصلها من ثمانية
وتقع من ستة وتسعين **قالت** وان كان احد العردين
جزوا لآخر حتى اذا اضعفت العدد القليل دفع او دفعات
بلغ الكثير من غير زيادة ولا نقصان فاضرب العدد الكثير
في المسلة وعولها ان كانت عايله وذلك مثل ان يترك اربع
زوجات واخوين فلهن سهم ولهما ثلاث مائتان يدخلان
في اربع فاضرب اربع في المسلة وهي اربع تكن ستة عشر ومنها
تقع فلهن زوجات واحد في اربع تكون اربع لكل واحد سهم
والاخوان ثلاثة اسهم مضر وفي اربع يكون اثني عشر
لكل ستة لما ذكر المماثل ثم المتباين ثم المتوافق الى الان

بالداخل

بالداخل ومثله بما سبق **مثال اخر** ذو جرحه اخوه لام وثمانية
واربعون اختالاب اصلها من اثني عشر وتعود الى ثلاثين
خمس عشر للمزوج الربع ثلاثة صحب عليها والاخوان ثلاثة **الثالث**
اربع لا يبيع لكن يوافق **بالنصف** فارجع بهم الى نصهم وهو
ثلاثة والاخوان للاب الثلثين ثمانية لا يبيع ولا يوافق
بالاثمان فارجع بهم الى ثمنهن وهو ستة والروس مع الروس
متراخلة فتكفي بالاكث فاضرب وفق عدد الاخوات
وهو ستة في المسلة وعولها وهو خمسة عشر تبلغ تسعين
ثم تقسم منها تقول للزوج **الربع** الربع ثلاثة في ستة باربع
وعشرين لكل اربع والاخوان للاب الثلثان ثمانية
في ستة ثمانية واربعين لكل اخت سهم واحد وصح **قالت**
وان كان في المسلة ثلاثة اعداد مختلفة يوافق بعضها بعضا
فقسم احد الاعداد ثم خذ وفق العردين لآخرين موافقتهما
للعدد الموقوف واضرب بعضها في بعض فما اجتمع اثنان
اضرب في العدد الموقوف ثم خذ ما اجتمع فاضرب في اصل
المسلة وعولها ان كانت عايله وذلك مثل ان يترك عشر
حبات وخمس عشرة بنتا وخمس وعشرين اخا فالحجرات

ثمانية عشر
والاخوان للام
اربعة عشر

السدس سهم عليهم لا يستعمل ولا يوافق وللبنات الثلثان اربعة
 عليهم لا يستعمل ولا يوافق وللأخوة ما بين وهو سهم عليهم لا يستعمل
 ولا يوافق فمناحس وعشر وعشر وعشر فاذ اوفنا
 الخمس والعشرين لحد العن والجد عشر فاقانا بالاحاس
 فترد العشرة الى اثنين والخمسة عشر الى ثلاثة وتضرب الثلاثة
 في الاثنين يكون سهم تضرب الستة في الخمسة والعشرين
 يكون مائة وخمسين اي وهذا جز السهم ثم تضرب المائة
 والخمسين في المسألة وفي ستة تبلغ تسعين ومنها يقع فللمرأة
 سهم مضروب في مائة وخمسين يكون مائة وخمسين لكل
 واحد خمسة عشر وللبنات اربعة في مائة وخمسين يكون
 تكون ست مائة لكل واحد اربعون وللأخوة سهم في
 مائة وخمسين تكون مائة وخمسين لكل واحد ستة
 وان كان بعض الروس موافق بعض السهام
 او كلها وافقت بين الروس والسهام ثم رددت
 الروس الى فقرها ثم عملت في الاوافق على حسب
 ما مضى وذلك مثل ان يترك امرأه وعشرين جد
 وثلاثين اختا لاب وام وخمسين اختا لام تصح من

الفين



الفين وخمسة وخمسين اي لان اصل المسألة من اثني
 عشر وتحو الى سبعة عشر الجراف مسلمان موافقان رؤسكم
 بالنصف فترد هم الى نصفهم وهو عشرة وللأخوات من الابوين
 ثمانية موافق رؤسهم ايضا فالانصاف فترد هم الى نصفهم
 وهو خمسة عشر وللأخوة لام اربعة اسهم موافق رؤسهم
 بالانصاف ايضا فترد هم الى نصفهم وهو خمسة وعشرون ثم
 ينظر بين الروس فيجد بين العن والخمسة عشر موافق
 بالاحاس فترد العشرة الى اثنين والخمسة عشر الى ثلاثة
 وتضرب الاثنين في ثلاثة ستة ثم تضرب ستة في خمسة وعشرين
 يكون مائة وخمسين فتضربها في اصل المسألة بعولها وهي
 سبع عشر يكون الفين وخمسة مائة وخمسين فتضربها بما
 تقدره **المافع** المصنوعة من الانكسار على فنيين شرع
 في الانكسار على ثلثة فرق ومثاله ما سبق وهو باب واسع
 جدا ولا رجا ولنا استيعاب بطول الشغل ونقل السر كما
 قاله الرافع فتفتقر على الاله ونرجوا ان يتفهم به الباقي
 فنقول اذ اوقع الكسر على ثلاثة اصناف والطريق في ذلك
 ان تقابل بين سهام كل رؤس كما سبق في الفريقين

فما وافق توده الى وفقه وما يابن سر ك ثم يقال بين
 الروس والروس في الثلاثة وفي الاربع فكل عدد بين
 متماثلين يفتقر منها على واحد فان تماثلت كلها اكتفيت
 بواحد **مثال** ثلاث جرات وثلاث اخوات لاب وكنه
 اخوه لام هي من ستة وتحول الى سبع ولا موافقة في الجرات
 والاخوات بين السهام والروس وفي الاخوة موافقة
 فتزد عدد هم الى ثلاثة وحينئذ تماثل الاعداد فيفتقر منها
 على واحد وتضرب ثلاثة في المسلة بعولها يحصل احدى عشر
 ومنها تصح الجرات سهم في ثلاثة ثلاثة لكل واحد سهم
 والاخوات لاب اربع في ثلاثة باثني عشر لكل واحد اربع
 والاخوة لام سهام في ثلاثة بستة لكل واحد سهم وان
 تداخلت اكتفيت بالاكثرومضرب في المسلة بعولها ان كانت
 عايله **مثال** ست اخوات لاب واربع زوجات واربعه
 وعشرين رجلا هي من اثني عشر وتحول الى ثلاثة عشر
 ويرجع عدد الاخوات للاب والام الجرات الى النصف
 للموافقة بين السهام وعدد الروس يحصل ثلاثة واربع واثني
 عشر وهي الهاد اخلص في الاثني عشر فتضرب اثني عشر في اصل

المسلة وهو ثلاثة عشر تكون مائة وستون وخمسين وسرها تصح وكل
 عدد بين متوافقين تضرب وفق احدهما في الاخر وان توافق
 الكل فللمفرقين طرف في ذلك وتسمى طرق صور توافق الاعداد
 المسائل المتوافقات ومن احسن الطرق طرف البصير وطريق
 الكوفيين فيفتقر عليها وفيه الطرف في ذلك وفي غير
 وامثلهما حسب محملاتها مما يطول ذكره ولا يليق بهذا المختصر
 طريق البصريين وعليها افترض المصنف ان يقفوا احد
 الاعداد ويردون ما عداه الى جزو الوفاق ثم ينظرون في
 اجزاء الرق فيكتفون عند التماثل الواحد وعند التداخل
 بالاكثرومضربون جزو الوفاق من البعض
 في البعض وعند التباين البعض في البعض ثم يضربون
 التماثل في العدد الموقوف ثم ما حصل في اصل المسلة بعولها
وطريق الكوفيين يقفون احد الاعداد ويوافقون بينه
 وبين عدد اخر ثم يضربون وفق احدهما في جميع الاخر
 فما اجتمع وافقوا بينه وبين عدد اخر ان كان في المسلة
 فيضربون وفق احدهما في جميع الاخر ثم ما اجتمع في اصل
 المسلة بعولها **مثال** ست جرات وست بنات وكنه عشر

اختلاف هي من ستة وكما هو افق بين السهام واعدا الروس
لكن اعدا الروس متوافقة فعلى طريقة البصرين يقف منها ستة
مثلا ويقابل بينهما وبين النسبة فجزها متوافقين بالثلث فيرجع
السنة الى ثلاثة ثم تقابل بين السنة والجزء عشر فجزها متوافقين
بالثلث ايضا فتخرج الحصة عشر الى خمسة ثم تقابل بين حركي الوقف
فجزها متباينين فتضرب احدهما في الاخر يكون خمسة عشر
تضربها في الموقوف يكون تسعين وهي جز السهم بصرها في
اصل المسألة وهي ستة تبلغ خمسين واربعين ومنها تصح وعلى
طريقة الكوفيين اذا وقفنا السنة وقابلنا بها السنة ضربنا
وقف احدهما في كامل الاخر تبلغ ثمانية عشر تقابل بينهما وبين
الحصة عشر فينتو افقان بالاثلاث فنرد احدهما الى وقفه وتضربه
في كامل الاخر تبلغ تسعين وذلك جز السهم تضربها في اصل
المسألة تبلغ خمسين واربعين للمجدات سهم في تسعين كما
بتسعين لكل واحد خمسة عشر وللبنات اربعة اسهم في تسعين
بثلاث مائة وستين لكل واحد اربعون وللأخوة سهم في
تسعين لكل واحد ستة **مثال آخر** ست جدات وثلاثون
اخالام واربعون اختالاب اصلها من ستة وتحويل الى

سبعة والمجدات سهم عليهن لاصح ولا يوافق وللأخوة سهمان
لا يصح ولا يوافق وللبنات سهم ولا يوافق بالانصاف فيرجع
عدد سهم الى خمسة عشر وللأخوات اربعة اسهم لا يصح عليهن لكن
يوافق عدد هن بالربع فيرجع الى عشرة فحنا اذا سنة وخمسة
عشر وعشرة فعلى طريقة البصرين يقف السنة وتقابل بها الخمسة
عشر فتخرج الى خمسة لموافقها بالثلث والعشر فتخرج الى خمسة
لموافقها بالنصف فتد تماثل الراجحان فيكفي باحدها وتضرب
في السنة الموقوف تبلغ ثلاثين وهو جز السهم ثم تضربها في اصل
المسألة يحولها وهو سبع تبلغ مائتين وعشرون ومنها تصح وعلى
طريقة الكوفيين اذا وقفنا السنة وقابلنا بها السنة عشر وافقها
بالثلث فنرد الحصة عشر الى خمسة وتضربها في السنة تبلغ ثلاثين
وتقابل بينهما وبين العشر فتخرج العشر داخل في الثلاثين
فيكفي بالثلاثين وتضربها في اصل المسألة تبلغ مائتين وعشرون
ثم نقسم كما سبق **مثال آخر** احدى وعشرين جد وخمسة وثلاثون
بنات وثلاثون اختالاب هي من ستة فلا موافقة بين السهام
واعدا الروس لكن اعدا الروس متوافقة فعلى طريقة البصرين
يقف الواحد والعشرين ونرد الحصة والثلاثين الى سبعين

وهو خمسة لموافقها بالسبع وتزد الثلاثين الى ثلثها وهو عشر
لموافقها بالثلث فيحصل معنا خمسة عشر والخمسة اقل في العشر
تضرب عشر في احدى وعشرين تبلغ مائتين وعشرون وهو
جزء السهم تضربها في اصل المسألة وهو تبلغ الفا ومائتين وستين
ومنها تنفع وعلى طريقة الكويين تضرب وفق احد العددين
من الواحد والعشرين والخمسة والتلاتين في كامل الاخر
تبلغ مائة وخمسة وهي مع الثلاثين يتوافقان جز من خمسة عشر
تأخذ وفق الثلاثين وهو اثنان وتضربها في المائة والخمسة
تبلغ مائتين وعشرون تضربها في اصل المسألة تبلغ الفا ومائتين
وستين ثم تقسم **واعلم** ان في ما ذكرنا من الاعداد التوافق
لا فرق بين عدد وعدد بل تنفق ايها شئت والعدد الذي
تصح منه المسألة بعد تمام العمل لا يختلف وان اتفق خلافه فاستدل
به على الغلط وان وافق احد الاعداد الثلاثة الاخرين
والاخران متباينين فلا يجوز ان يقع الا الذي يوافقهما
ويسمى هذا الموقوف المقيد لانه لا تنفق غيره وبها تقدم
كنت تحجز ايها شئت وقفت فيسمى الموقوف المطلق **مثال**
اربع جذات وستة وخمسون اخا لارب واحد وعشرون اخا

لام فهي ستة وتحول الى سبع يرجع عدد الاخوات الى
اربع عشر لان سهامهن موافق اعدادهن بالربح فيحصل
معنا اربع واربع عشر واحد وعشرون فالاربع والاحد
والعشرون متباينان ولكن كل واحد منهما يوافق الاربع
عشر لحز ما فالاربع توافق الاربع عشر بالنصف والاحد
وعشرون توافقها بالسبع فتفق الاربع عشر وتزد الاربعة
الى اثنين والاحد وعشرين الى ثلاثة وتضرب احدى في
الاخر يكون ستة تضربها في الاربع عشر الموقوف تبلغ اربعة
وثمانين وذلك جزء السهم ثم تضربها في اصل المسألة بعولها وهو
سبعة تبلغ خمسين ثمانية وثمانين **الحركات** سهم في اربع وثمانين
ماربع وثمانين لكل واحد واحد وعشرون وللخوات اربع
اسهم في اربع وثمانين ثلاث مائة ستة وثلاثين لكل واحد
سنة وللأخوة مائة ثمانية وستون لكل واحد ثمانية وان تبين
الكل تضرب البعض في البعض ثم تضرب الحاصل في اصل
المسألة **مثال** زوجتان وخمس اخوات لارب وسبع اخوة للام
هي من اثني عشر وتحول الى خمسة عشر ولا موافقين
السهام والاعداد البروس فتضرب اثنين في خمسة تكن عشر

تضربها في سبعة تكون سبعين وذلك جز السهم ثم تضربها
في اصل المسألة بحولها وهو خمسة عشر تبلغ الن وخمسين ومنها
تضع **وان انكسر** على اربعة اصناف فكل ما ضربه في الثلاث ياتي فيه
ومن امثله انكسر على اربع فرق متباينة امران وثلاث درجات
وخمس اخوات لام وسبعة اخوة لاب لان اصلها من اثني عشر
للراتين الربع ثلاثة لا يصح ولا يوافق وللجرات السدس اثنان
لا يصح ولا يوافق وللأخوات لام الثالث اربعة لا يصح ولا يوافق وللأخوة
لاب ثلاثة لا يصح ولا يوافق فالسهم منكسر على الكسر والروس
متباينة لانها اثنان وثلاثة وخمسة فاضرب الاول في الثاني
تبلغ ستة ثم اضربها في الثالث تبلغ ثلاثين ثم اضربها في الرابع
تبلغ مائتين وعشرة وهو جز السهم فاضربها في اصل المسألة
تبلغ النفر وخمسة وعشرين ومنها تضع ومن امثله الكسر
على اربعة اصناف متباينة زوجتان واربع درجات وثمانية اخوة
لام وسبعة بنو عم اصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا
يصح ولا يوافق وللجرات السدس اثنان لا يصح ولا يوافق
بالنصف فارجع بهن الى نصفهن اثنتين وللأخوة للام الثالث
اربعة لا يصح ولا يوافق بالربع فارجع بهن الى ربعهن ولبنو العم ثمانية

فصل ثلاثة لا يصح ويوافق بالثالث فارجع بهن الى ثلثهن اثنتين فتد
تقابلت الروس فالثاني باجرهم واضربه في اصل المسألة تبلغ اربعة
وعشرين ومنها تضع **وامثلة الكسر** على اربعة اصناف بعضها يوافق
وبعضها غير متوافق اربع زوجات وست درجات واربع وعشرين
اخا كام واختا شقيقة واربع وعشرين اختا كام اصلها من اثني
عشر ونقول ان سبعة عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يصح ولا
لا يوافق وللجرات السدس اثنان لا يصح ولا يوافق بالنصف
فارجع بهن الى نصفهن ثلاثة وللأخوة للام الثالث اربعة لا يصح ولا
بالربع فارجع بهن ربعهم ستة وللأخت الشقيقة النصف خمسة
عليها وللأخوات للاب السدس فكله الثلاثين اثنان لا
يصح ولا يوافق بالنصف فارجع بهن الى نصفهن اثني عشر
والزوجات ثلاثة وستة فيدخلان مع الاربعة في اثني عشر
فتضرب اثني عشر في اصل المسألة وهو سبع عشرون تبلغ مائتين
واربع ومنها تضع **باب معرفة الموافق** بالاجزاء اذا كان محك
عدا ان و اردت ان تعلم هل احدها جز من الاخر او هل
بينهما موافقة ام لا فانك تقضي الكثير بالتليل فان لم يفصل من
الكثير شي فان التليل جز منه **مثال** خمسة وخمسة عشر اذا اقيمت

الحجة عشر بالحجة لم يبق شي فالجدة حرة من الحجة عشر وبينهما
 موافقة بالاحساس وان فصل من الكثير من دون القليل فاقى
 القليل بالبقية من الكثير وهكذا حتى أحد العددين بالآخر
 فان بقي أحد هما بالآخر فالذي بقي يتوافقان بحرية وان
 لم يبق به وبقي واحد فلا توافق بينهما **مثال** واحد وعشرون
 وخمسة وثلاثون فانقص احدا وعشرين من خمسة وثلاثين
 يبقى اربع وعشر فانقصها من واحد وعشرين يبقى سبعة
 فانقصها من اربع عشر مرتين فتبقى بها فتعلم ان
 اتفقا بها بالاسماع فان السبع اثنان فان قيل لك ستة
 وعشرون وستة وستون فاستقط الست وعشرين من الست
 والستين مرتين فيبقى اربع عشر ثم انقص اربعة
 عشر من الست والعشرين فيبقى اثنا عشر فانقصها من
 اربع عشر فيبقى اثنان ثم تفتي الاثنى عشر بالاثنتين فلا يبقى
 شيء فتعلم انها متوافقتان بالانصاف لما ذكر ما يقع من
 الاعراض النسب الاربعة اعني التماثل والتداخل
 والتوافق والتباين اراد ان يحرك كل الطرفين الى معرفة
 ذلك وذكر ما تقدم واعلم ان كل عدد من لا يخلو اما ان

يكونا متماثلين كالأربعة وخمسة ثلاثون وخمسة وخمسة او غير متماثلين
 فان كانا غير متماثلين فاما ان يفتي الاكثر بالاقل اذا سقط
 منه مرتين فصاعدا كالأربعة مع الستة والحجج مع العشرة
 او لا يفتي به ان كان الاول سميامتا خليلين والمخبرات
 احدهما داخل والاخر مدخول فيه وسميامتا خليلين لسقوط
 الاقل وعدم اعتباره الاثري اترك تقول العزم داخل في
 الحج بالنسبة الى القارب لسقوط اعمالها الاقل وحصول الاكثرا
 باعماله وان كان الثاني فاما ان يفتيها جميعا بعد ثالث
 كالستة مع العشرة يفتيها اثنان وكالستة مع الاثنى عشر يفتيها
 الثلاثة ولا يفتيها عدد اخر وانما يفتيان بالواحد ان كان الاول
 سميامتا فقيين وان كان الثاني يفتيها متباينين فاذا اكل
 عدد من هما اما متماثلان او متداخلان او متوافقين او متباينان
 وكل متداخلين هما متوافقتان لان الاقل اذا اضمحلت الاكثر
 كانا متوافقين ما جزاء ما في العدد الاقل من الاحاد
 كالحجج مع العشرة هما متداخلان ومتوافقين بالاحساس
 من غير عكس فالثلاثة مع الستة تسمى متوافقة ومتداخل
 والاربعة مع الستة متوافقة لامتدادها واذا اردت ان

فعل احد العدد من هل يدخل في الاعز واسقط الاقل من الاكثر
 مرتين فصاعدا او دد على الاقل مثل مرتين فصاعدا فان
 في الاكثر بالاقل او ساوي الاقل الاكثر بزيادة الامثال
 فهما متوافقان والافلا وان اردت تعلم هذا موافقة فانظر
 ما ذكره المصنف وهو ان تسقط الاقل من الاكثر ما امكن
 فما بقي فاسقط من الاقل فان بقي منه شيء فاسقط ما بقي
 من الاكثر ولا تزال تفعل ذلك حتى يبقى العدد المنقوص
 منه اخر اقل من واحد فهما متباينان وسما بالمتباينين
 لان فئا وهما بيايتيهما وهو الواحد وانما قلنا ان الواحد
 مبين لهما لانها عددان والواحد ليس بعدد والمفتي
 ضد الكثرة ومباين له بخلاف ما اذا افتناها عدد ثالث
 فان التوافق حاصل في العدد وان بقي بعدد منها
 متوافقان بالجزء الماخوذ من ذلك العدد ان بقي باثنين
 فهما متوافقان بالمتن كالاربعة والستة وان بقي ثلاثة
 فالثالث كالسبعة والاثنى عشر وان بقي اربعة فالدربع
 كالثمانية والاربعة عشر مع الاثنين والخمسين وان قيل
 فني خمسة فبالخمس كالحمة والعشرين مع الثلاثين وان بقي

بسته فبالسبع او التسع فبالسبع او ثمانية فبالثمن او تسعة
 فبالثمن او عشرة فبالعشر وان كان العدد المفتي به
 اكثر من عشرة فالتوافق جيب بالاجزاء من احد
 عشر جزءا او خمسة عشر او عشرين او غير ذلك الى ما لا
 نهاية له فان اقبى عدد من اكثر من عدد واحد فهما متوافقان
 فكان باجزاء ما في ذلك العدد من الاحاد **مثال** اثني عشر
 وثمانية عشر فبقية الستة والثلاثة والاثنان فهما متوافقان
 بالاسداس والاثنان والاصاف والعل والاختبار في مثل
 ذلك بالجزء الاقل فتعين في هذا المثال السدس وفي المتوافقين
 بالاجناس والاعشار العشر وعلي هذا القياس **باب استخراج نصيب كل واحد من الورثة قبل عمل المسألة**
 لما فرغ من تفصيل المسائل وما يتوقف الصحيح على معرفته اراد
 بيان ما يعرف بنصيب كل واحد من عود الورثة التي انكسرت
 عليهم في اصل المسألة سها م منهم ما تولى اليه المسلم بعد تفصيلها
 ومعرفة ذلك اما ان يكون قبل الصحيح او بعده ومقصود
 الباب هو الاول **الطاني** **كل** اذا كان سعة اعداد لا
 تنقسم عليها السها م ولا توافق واددت ان تعلم نصيب

كل واحد منهم قبل عمل المسلم اى فلكه طرق من احدهما ما ذكره
المصنف وهو ان تقف العرد الذي تريد ان تعرف ما لكل
واحد منهم ثم تضرب الاعداد الباقية بعضها في بعض فما اجمع
فصيرته في سرها العرد الموقوف فما اجمع فهو ما لكل واحد
منهم **مثال** اربع زوجات وخمس خوات وسبع اخوان لآب
وثلاث اخوات لآم فاذا اردت ان تعلم ما لكل واحد من
الزوجات قبل عمل المسلم وتقدرهن ثم ضربت الاعداد الباقية
بعضها في بعض فتكون مائة وخمسة اى لآب كل نصيب خمسة في
سبع يطلع خمسة وثلاثين ثم تضرب ثلاثة في خمسة وثلاثين يطلع
مائة وخمسة ثم اضرب المائة والخمسة في نصيب الزوجات وهو
ثلاثة تكن ثلثمائة وخمسة عشر وهو ما لكل واحد من الزوجات
فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الجرات وتقدرهن
وضربت الاعداد بعضها في بعض فتكون اربع وثمانين اى
لآب تضرب اربع في تسعة ثمانية وعشرين ثم تضربها في
الثلاثة يطلع اربع وثمانين ثم تضرب ذلك في نصيب الجرات
وهو سهران يكون مائة وثمانين وستين وهو ما لكل واحد
من الجرات وعلى هذا ابدا اى فان اردت ان تعرف نصيب

كل

كل واحد من الاخوات لآب وتقدرهن وضربت الاعداد
بعضها في بعض فتكون ستين ثم تضربها في نصيب الاخوات
لآب وهو ثمانية تكون اربع مائة وثمانين وهو ما لكل واحد من
الاخوات لآب وان اردت ان تعرف ما لكل واحد من
الاخوات لآم وتقدرهن وضربت الاعداد بعضها في بعض
فيكون مائة واربعين فتضربها في نصيب الاخوات لآم
وهو اربع يكون خمسمائة وستين وحاصل ذلك ان اصل
المسلم في المثال المذكور من اثني عشر ونحوه الى سبعة عشر
وسرها منهم وروسم متباينة فتضرب الروس بعضها في بعض
يكون اربع مائة وعشرين وذلك جزا السهر فتضربها في اصل
المسلم بحولها وهو سبع عشر يكون سبع الاف ومائة واربعين
ومنها تصح فلكه زوجات ثلاثة في اربع مائة وعشرين تكون
الفاو مائتين وستين لكل زوجة ثلثمائة وخمسة عشر وللجرات
سهران في اربع مائة وعشرين ثمان مائة واربعين لكل واحد
مائة ثمانية وستون وللخوات لآب ثمانية في اربع مائة وعشرين
بثلاث الاف وثلاث مائة وستين لكل واحد اربع مائة وثمانون
وللاخوات لآم اربع في اربع مائة وعشرين بالف وست مائة

وثمانين لكل واحد خمسة وستون **قال** فان كانت الاعداد
 توافق السهام وددت الاعداد الى وقرها علمت في الاوافق
 على حسب ما مضى اي تقو عدد الصنف الذي تريد ان تعلم
 ما لكل واحد منهم ثم تقرب الاعداد الراجعة بعضها في بعضها
 تباليت غير انك تقرب الاعداد المختصة في وفق نصيب
 العدد الموقوف **مثال** امراء وست خيرات وعشر اخوات
 لاف وام واربع عشر اخا لاف فللمرأة ثلاثة صح عليها والخيرات
 اثنان على ستة لا ينقسم ولكن يوافق بالانصاف فتزد الست
 الى ثلاثة وللخوات للثلاثين ثمانية على عشرة ولا يصح وتوافق
 بالانصاف فتزد العشر الخمسة ولولد الام اربع على اربع عشر
 فتوافق بالانصاف فتزد الاربع عشر الى سبعة فمعا سبعة
 وثلاثة وخمسة فاذا اردت ان تعرف ما لكل واحد من الخيرات
 وقفتين ثم تقرب خمسة في سبعة يكون خمسة وثلاثين ثم تقرب
 الخمسة وثلاثين في وفق نصيب الخيرات وهو واحد يكون
 خمسة وثلاثين وهو نصيب كل واحد من الخيرات واذا اردت
 ان تعرف ما لكل اخت لاف وام وقفتين ثم ضربت ثلاثة في
 سبعة يكون احد وعشرين ثم ضربت ذلك في وفق نصيبين وهو

اربع يكون اربع وثمانين وهو ما دللنا على هذا القياس فاعمل
 نصيب ان شاء الله تعالى اي فاذا اردت ان تعرف ما لكل واحد
 من الاخوات لام وقفتين ثم ضربت ثلاثة في خمسة عشر ثم ضربتها
 في وفق نصيبين وهو اثنان تبلغ ثلاثين وهو ما لكل واحد منهن
 فاصل المسألة في المثال المذكور من اثني عشر وتحويل الى سبع عشر
 وتصح من الف وسبع مائة وخمسة وثمانين لافا اذا ضربت اوافق
 الاعداد وهي ثلاثة وخمسة وسبع بعضها في بعض تبلغ مائة وخمسة
 فاذا اضربت في المسألة بعولها وهي سبعة عشر تبلغ ما ذكرناه
طريق اخر وهي ان تقرب نصيب ذلك الفريق الذي تريد
 ان تعرف نصيب واحد في عدد كل فريق بعد من الفرق
 اذا تباليت الرؤس والسهام فابالغ فهو نصيب كل وارث
 من ذلك الفريق **مثال ذلك في مثال المصنف** وهو اربع زوجات
 وخمس خيرات وسبع اخوات لاف وثلاث لام فتقول للزوجات
 من اصل المسألة ثلاثة اسمهم فنضربها في عدد رؤس الاخوات للاب
 وهو سبعة يكون مائة وخمسة فنضربها في عدد رؤس الاخوات
 للام وهو ثلاثة تكون ثمانية وخمسة عشر وهو ما يخص كل واحد
 من الزوجات ونقول للخيرات من اصل المسألة ستمائة

فنضربها في عدد روكس الزوجات وهو اربع يكون ثمانية
 فنضربها في عدد روكس الاخوات للام وهو سبع يكون سبعين
 فنضربها في عدد روكس الاخوات للام وهو ثلاثه يكون ثمانية
 وستين وهو ما يخص كل واحد من الجرات وعلى هذا القياس
فان توافق السهام والروكس فاقرب وفق سهام كل فريق تزيد
 ان تعرف نصيب كل واحد في وفق بقيه الروكس بما بلغ فهو
 نصيب كل واحد من ذلك **الذريق مثال في مثال المصنف الثاني**
 وهو عشر زوجة وست جرات وعشر اخوات لاب وام واربع
 عشر اخا لام فان اردت ان تعرف مال كل واحد من الجرات
 فاقرب وفق سهامهن وهو واحد في وفق روكس الاخوات
 لاب وهو خمس يكون خمس ثم اضرب ذلك في وفق روكس الاخوة
 للام وهو سبع يكون خمس وثلاثين وهو مال كل واحد من
 الجرات وللأخوات للام ثمانية فنضرب وفق نصيبهن وهو
 اربع في وفق روكس الجرات وهو ثلاثه يكون اثني عشر
 فنضربها في وفق روكس الاخوة للام وهو سبع يكون
 اربع وثمانين وهو مال كل اخت وعلى هذا القياس **طريقه**
ثالثه وهي ان تقسم ثم تنظر الي ما يخص كل واحد من اردت

ان تعلم نصيب من اصل المال قبل عمل المسلم ثم تعطيه من جز
 السهم ان كان نصيبه سهما فنعطيه جز السهم كما لو ان كان
 سهمين فنعطيه ضعف جز السهم وان كان بعشر جز معين
 فنعطيه من جز السهم مثل ذلك ففي مثال المصنف الاول وهو
 اربع زوجات وخمس جرات وسبع اخوات لاب وثلاث
 اخوات لام فللزوجات من اصل المال ثلاثه اسهم فنعطيهن
 ضعف جز السهم وهو الف ومائتان وستون لكل زوجة ثمانية
 وخمسة عشر وللجرات سهرا فنعطيهن ضعف جز السهم وهو
 ثمان مائة واربعون لكل واحد مائة ثمانية وستون وللأخوات
 للام ثمانية مضروبة في جز السهم وهو اربع مائة وعشرون تبلغ
 ثلاث الاف وثلاث مائة وستين لكل واحد اربع مائة وثلاثون
 وللأخوات للام اربع مضروبة في جز السهم تبلغ الف وست مائة
 لكل واحد خمسين كسوتون هذا اذا انكسرت السهام على ثلاثه
 اصناف او اربع وان انكسرت على صنف واحد او صنفين فاما
 يتعرف المصنف **ومن طريق ذلك** انه اذا انكسرت السهام على
 صنف واحد من الودعه و اردت ان تعرف نصيب كل واحد
 منهم قبل عمل المسلم فانظر الي سهامهم وعدد روكسهم فان كانا

متباينين فنصيب كل واحد عدد سهام جميعهم وان كانا
 متوافقين فنصيب كل واحد عدد وفق سهام جميعهم **مثال**
 ترك زوج وحصن خيرات واخلاب اصل المسلم اثني عشر
 سهام الزوج ثلاثة صحح عليها والافح سبع صحح عليه والخيرات
 سهران لا يصح ولا يوافق فاذا المخرج سهران بحر النجاس
 فلو كان مع ها ولا الورثة بنتان كان اصل المسلم من اربعة
 وعشرين للبنتين ستة عشر نصيب عليها والخيرات اربعة
 لا تصح ولا يوافق فاذا المخرج اربعة اسهم فلو كان عدد
 الخيرات في هذا المسلم ستا كان لكل واحد منهن نصف سهام
 جميعهن وهو سهران اذ بين عدد هن وسهامهن موافقة
 بالانصاف وان شئت اعتباد ذلك فصح المسلم الاولي بان
 تضرب روس الخيرات في اصل المسلم وهي اثني عشر تبلغ
 ستين للخيرات سهران مضروبان في خمسة بعشرة اذ اقسما
 عليهن كان لكل واحد اثنتان وصحح المسلم الثانية بان تضرب
 روسهن في اربعة وعشرين وهو اصل المسلم يكون ثمانية وعشرين
 للخيرات اربعة مفروبة في خمسة تكون عشرين اذ اقسما عليهن
 يكون لكل واحد اربعة وصحح المسلم الثالثة بان تضرب وفق

دوسهم وهو ثلاثة في اربعة وعشرين يكون اثني عشر وسبعين
 لهن اربع مفروبة في ثلاثة يكون اثني عشر اذ اقسما علي
 ستة يكون لكل واحد اثنتان وان اقتصرت السهام علي
 صنفين ولم يكن بين السهام وعدل روس موافقة او كانت
 وردت اعداد الروس الي الوفق فانظر في عدد الروس ولها
 احوال ثلاث احدها اذا كانا متباينين فالخامس من روس
 كل واحد من الصنفين في سهام الصنف الاخر من اصل المسلم
 هو نصيب كل واحد من الصنف المضروب من سهامهم والخامس
 من ضرب عدد احوال الصنفين في الاحزاد اضربته في نصيب
 الواحد من الذين لم تنكح عليهم سهامهم كان المبلغ نصيب
 ذلك الواحد من ذلك الصنف **مثال** خمس بنات وابع
 زوجات واربعة خيرات واحلاب هي من اربعة وعشرين
 وتصح من اربعها وثمانين والكسوف البنات والزوجات
 ولا موافقة فاذا ضربت روس البنات في سهام الزوجات
 حصل خمسة عشر فهو نصيب كل زوجة واذا ضربت روس
 الزوجات في سهام البنات حصل اربع وستون فهو نصيب
 كل بنت واذا ضربت عدد البنات وهو خمسة في عدد الزوجات

وهو اربع حمل عشرون فاذا ضربته في نصيب كل واحد
من الجرات كان عشريين لان لكل واحد واحد واحد فهو
نصيب كل واحد من الجرات وكرر لذكر نصيب الاخ ولو كان
بذلك الايج جرات جرتان صوبت العشرين في اثنين فالحاصل
نصيب كل واحد **الحالة الثانية** اذا كان عدد الرؤس متوافقا
سواء اذ اخل ام لا فاذا ضربت وفق احد العديدين في سهام
الاخر كان الحاصل نصيب كل واحد من الصنف المضروب في
سهامهم واذا ضربت وفق احد هاتين جميع الاخوة لا تداخل
بينهما وضربت ما حصل في نصيب الواحد من الذين لم يتكسر
عليهم سهامهم كان الحاصل نصيب الواحد من ذلك الصنف
وان تداخل ضربت اكثرهما في النصيب فما حصل فهو نصيب
الواحد منهم **مثال** زوج وبع اخوة لام وحمه عشر احتا
لاب اصل المساء وتقول الى تسع وتسع من اربعهايه وحمه
يضرب وفق عدد الاخوة وهو ثلاثه في سهام الاخوات
وهي اربع يكون اثني عشر فهو نصيب كل اخت ودفع عدد
الاخوات وهو خمس في نصيب الاخوة وهو اثنان يبلغ عشرا
نصيب كل اخ ويضرب وفق احد هاتين جميع الاخوة بل حمه

واربعين فتضرب في سهام الزوج وهي ثلاثه تبلغ مائة خمس
وثلاثه ثنتين وهو نصيب الزوج فان كان عدد الاخوة في المثال
المذكور اثني عشر وعدد الاخوات ستة عشر فالسهم توافق
الاعداد فيرجع عدد الاخوة الى ستة للموافق بالنصف وعدد
الاخوات الى اربع للموافق بالربع وبين العديدين توافق
بالنصف فتضرب المسلم من مائة وثمانية واذا ضربت وفق الرابع
من عدد الاخوة وهو ثلاثه في وفق سهام الاخوات وهو
واحد كان سهامهم وفق عدد بالربع كان الحاصل ثلاثه
وهو نصيب كل اخت واذا ضربت وفق الرابع من عدد
الاخوات وهو اثنان في وفق سهام الاخوة وهو واحد
كان الحاصل اثنين وهو نصيب كل اخ واذا ضربت وفق
احد الراجعين في جميع الاخوة حصل اثني عشر فاذا ضربته
في سهام الزوج حصل ستة وثلاثون وهو نصيب الزوج
الحالة الثالثة اذا كان عدد الرؤس متماثلا ونصيب كل واحد
من كل صنف بحد ما كان الجميع من اصل المساء ونصيب كل
واحد منهم لم يتكسر عليهم سهامهم هو الحاصل من ضرب ما كان
له في عدد احد الصنفين المتكسر عليهم سهامهم **مثال** خمس

بنات خمس جرات واح لآب هي من ستة وتصح من ثلاثين
ونصيب كل بنت مثل ما كان لجميعهن وهو اربع ونصيب كل
واحد من الجرات مثل ما كان لجميعهن وهو واحد ونصيب
الاح هو الحاصل من ضرب ما كان لهن في خمسة وهو خمسة واعلم
ان ما تقدم فيها اذا اردت ان تعرف ما لكل واحد من الورثة
قل الصحيح واما اذا اردت معرفة بعد نصيب المسلم
قله طرف اربع اشهرها واحضرها ان نصيب نصيب كل
صنف من اصل المسلم في العدد المضروب في المسلم ويعرف
بعدد المنكسرين فما بلغ فهو نصيب ذلك الصنف فاذا
قسمت المبلغ على عدد دوسهم فالحاج من القسمة هو نصيب
كل واحد من ذلك الصنف **مثال** زوجتان واربع جرات
وسنت اخوات لآب هي من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر
ويرجع عدد الجرات بالمواقة الى اثنتين والاقوات
الى ثلاث يحصل اثنان واثنان وثلاثة تسقط احد المثلثات
ونصيب الاخوات في ثلاثة يبلغ ستة نصيبها في اصل المسلم
بحولها تبلغ ثمانية عشر وسبعين كان للزوجين من اصل
المسلم ثلاثة فنصيب في ستة تبلغ ثمانية عشر فهو نصيبها

لأول واحد تسعة وكان الجرات سهما نصيبها في ستة تبلغ اثني
عشر لأول واحد ثلاثة وكان للاخوات ثمانية نصيب في ستة
تبلغ ثمانية واربعين لكل واحد ثمانية **الطريق الثانية** ان تقسم
سهام كل صنف من اصل المسلم على عدد دوسهم فما خرج من
القسمة يضرب في المضروب في اصل المسلم فما حصل فهو نصيب
كل واحد من الصنف في المثال المذكور تقسم نصيب
الزوجين على عدد دوسهم فما خرج بالقسمة سهم ونصف يضرب
في الستة المضروب في المسلم تبلغ تسعة وهو نصيب كل زوج ويقسم
نصيب الجرات عليهن خرج لكل واحد نصف سهم يضرب في
الستة يكون ثلاثة فهو نصيب كل واحد وينقسم نصيب الاخوات
عليهن خرج لكل واحد سهم وثلاث يضر في ستة يكون
ثمانية فهو نصيب كل امة **الطريق الثالثة** ان يقسم العدد
المضروب في المسلم على عدد دوسهم كل صنف فما خرج يضرب
في نصيب ذلك الصنف فما بلغ فهو نصيب الواحد من ذلك
الصنف في المثال المذكور تقسم الستة على عدد دوسهم الزوجين
خرج لكل واحد ثلاثة نصيبها في نصيبها من اصل المسلم وهو
ثلاثة تبلغ تسعة فهو نصيب كل زوج وان قسمها على عدد الجرات

خرج لكل واحد سهم فنقسمه في نصيبين من اصل المسألة وهو
 سهمان يبلغ ثلاثة فهو نصيب كل جزء وان قسمتها على رؤس
 الاخوات خرج لكل واحد سهم فنقسمه في نصيبين من اصل
 وهو ثمانية يكون ثمانية فهو نصيب كل اخت **الطريق الرابع**
 ان نقابل بين نصيب كل صنف وعدد رؤسهم ونضبط النسب
 بينها ونأخذ بتلك النسبة من العدد المضروب في المسألة
 فهو نصيب كل واحد من ذلك الصنف ففي المثال المذكور
 نصيب الزوجين ثلاثة وهما اثنان والثلاثة مثل الاثنين
 ومثل نصفهما فتأخذ مثل العدد المضروب في المسألة ومثل
 نصفه يكون تسعة وهو نصيب كل زوج ونصيب الجدات
 اثنان مثل نصف عددهن فتأخذ من نصف العدد المضروب
 وهو ثلاثة ونصيب الاخوات ثمانية وعدد هن ستة والثمانية
 مثل الستة ومثل ثلثها فتأخذ مثل العدد المضروب
 ومثل ثلثه وهو ثمانية **قال باب مسائل الرياض**
 الرياضة النذر والانتقاء يقال رضى الدابة ارضها ورضا
 ورياضتها اذا علمتها السير ودلتها وانت بحسن الصعوبة
 والمشقة يقال قصيد رضى القوافي اذا كانت ضجة ودابة

رضى اذا كانت لم تزل لرايضها ولا انتقادها والماسية هه
 مسائل الرياض تكونها من رضى اذا دليها انتقاد للفرى وتيسر
 له انتقاد الدابة لرايضها ورضولت تحتها ولا بها صعبة الانتقاد
 ولا يسهل استخراجها اذا انتقد ذلك فاعلم ان نسخ هذا الكتاب
 قد اختلف في عدد هذه المسائل ففي غالبها ذكر خمسة وعشرين
 مسألة وفي بعضها ما يزيد على ذلك الى اربعين مسألة وتذكر
 غالبها ان شاء الله تعالى **المسألة الاولى** بنت وابن ابن وبنت ابن
 نصح من شراي لان اصلها من اثنين لبنت الصلب واحد يتي
 واحد لا يصح على ابن الابن وبنت الابن فقد انكر على ثلاثة
 فاقرب ثلاثة في اصل المسألة وهما اثنان تبلغ ستة لبنت الصلب
 النصف ثلاثة ولابن الابن اثنان ولبنت الابن واحد وصح
المسألة الثانية بنت وابن وبنت ابن نصح من ثلاثة اي لان اصلها
 من عدد رؤس اولاد الصلب وسقطت بنت الابن **المسألة**
الثالثة بنت وابنا ابن وبنت ابن نصح من اثني عشر اي لان
 اصلها من اثنين لبنت الصلب واحد يتي واحد على ابني ابن
 وبنتي ابن وهم ستة لا يصح ولا يوافق فاقرب ستة في اصل المسألة
 تبلغ اثني عشر لبنت الصلب ستة والباقي ستة ولا ذ الابن للذكر

مثل حظ الانثيين فللمذكر اثنان وللأنثى واحد
 اربع اخوات لاب ثلاث لأم تسع من ثمانية عشرون اصلها
 من ثلاث للاخوات لآب الثلثان اثنان لا يصح ويوافق
 بالنصف فارجع بهن الى نصفهن اثنتين وللأخوات
 لأم الثالث واحد لا يصح ولا يوافق فاقرب وفق روس
 اخوات الآب وهو اثنان في روس اخوات الأم وهي
 ثلاثة تبلغ ستة وهو جوالسهم فاضرب في اصل المسألة وهو
 ثلاثه تكون ثمانية عشر للأخوات لآب الثلثان اثنان في ستة
 تكون اثني عشر لكل اخت ثلاثة وللأخوات لأم الثالث واحد
 في ستة ستة لكل اخت اثنان **المادة الخامسة** زوج وخمس اخوة
 واختان لآب تسع من اربع وعشرين اي لكل اصلها من
 اثنتين للزوج النصف واحد يبقى واحد على اثني عشر عدد
 روس الاخوة والاختوات لا يصح ولا يوافق فاضرب
 اثني عشر في اثنتين يكن اربع وعشرين للزوج النصف اثني
 عشر ولكل أخت اثنان ولكل اخت واحد **المادة السادسة**
 أم وست اخوات لآب واربع لأم تسع من اثني واربعين
 لان اصلها من ستة ونحول الى سبع لأم السدس واحد وللأخوات

للآب الثلثين اربع لا يصح ويوافق بالنصف فارجع بهن الى
 نصفهن ثلاثة وللأخوات لأم اثنتين لا يصح ويوافق بالنصف
 فارجع بهن الى نصفهن اثنتين فالروس ثلاثة واثلثان وهما
 متباينان فاقرب ثلاثة في اثنتين ستة ثم اضربها في اصل المسألة
 بعولها تبلغ اثنتين واربعين فلأم السدس واحد في ستة
 ستة وللأخوات لآب اربع في ستة اربع وعشرين ولكل
 اخت اربعة وللأخوات لأم الثالث اثنان في ستة اثني عشر
 لكل اخت ثلاثة **المادة السابعة** ثلاث بنات واربع اخوات لآب
 تسع من ستة وثلاثين اي لان اصلها من ثلاثة للبنات الثلثان
 اثنان لا يصح ولا يوافق وللأخوات لآب ما فضل واحد لا يصح
 ولا يوافق والروس ثلاثة واربع متباينان فاضرب ثلاثة
 في اربع يكن اثني عشر ثم اضربها في اصل المسألة تبلغ ستة وثلاثين
 للبنات الثلثان اثنان في اثني عشر يكون اربع وعشرين لكل
 بنت ثمانية وللأخوات الثلث واحد في اثني عشر باثني عشر لكل
 اخت ثلاثة **المادة الثامنة** خمس اخوات لآب واربع لأم زوج
 تسع من تسعين اي لان اصلها من ستة وتحول الى تسعة
 للزوج النصف ثلاثة صحيح عليه وللأخوات لآب الثلثان

اربعة لا يصح ولا يوافق ولا اخوات للام الثالث اثنتان لا يصح
ولكن يوافق بالنصف فارجع بهن الى نصفين اثنتين واضرب
اثنتين وهما وفق اخوه الام في خمسة وهي عدد اخوات الاب
تبلغ عشر فاضربها في اصل المسألة بعولها تبلغ تسعين للزوج
النصف ثلاثة في عشرة تكون ثلاثين وللأخوات للاب
الثلاثان اربع في عشرة تكون اربعين لكل اخت ثمانية وللأخوات
للأم الثالث اثنتان في عشرة تكون عشرين لكل اخت خمسة
المسألة التاسع خمس اخوات لاب واربع كاه تصح من ستين
اي لان اصلها من ثلاثة للاخوات من الاب الثلاثان
اثنتان لا يصح ولا يوافق وللأخوات للام الثالث واحد لا
يصح ولا يوافق فاضرب اربع في خمسة تكن عشرين ثم اضربها
في اصل المسألة تكن ستين للاخوات للاب اثنتان في عشرين
باربعين لكل اخت ثمانية وللأخوات للام الثالث واحد في
عشرين بعشرين لكل اخت خمسة **المسألة العاشر** اربع زوجات
واربع جارات واربع اخوات لاب تصح من اثنتين وخمسين
اي لان اصلها من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر
للزوجات الربع ثلاثة لا يصح ولا يوافق وللأخوات للاب

الثلاثان ثمانية صح عليهن وللمجلات السدس اثنا لا
يصح ولا يوافق بالنصف فارجع بهن الى نصفين اثنتين وهما داخلان
في الاربعة فاضرب اربع في اصل المسألة بعولها تكن اثنتين وخمسين
للزوجات الربع ثلاثة في اربع تكن اثني عشر لكل زوجة ثلاثة وللأخوات
للأخوات ثمانية في اربع باثنتين وثلاثين لكل اخت ثمانية
وللمجلات اثنتان في اربع بثمانية لكل جدة اثنتان **المسألة**
الحادي عشر زوج وابوان واخوان تصح من ستة وهي اصل
المسألة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد لانها محجوبة
بالاخوان ولا ياخذان شيئا للاب الباقي **المسألة الثانية عشر**
امراء وابوان وثلاث بنات اخوة تصح من اربعة اي لان للزوج
واحد وللأم ثلث ما بقي وهو واحد والباقي للاب ولا شيء لغيره
الاخوة **المسألة الثالثة عشر** اربع زوجات وثلاث جدات
وحمس اخوات للام واحد عشر اخنا لا تصح من احدى عشر
الغاوم يثني وعشرين اي لان اصلها من اثني عشر وتقول
الى سبع عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يصح عليهن ولا يوافق
وللمجلات السدس اثنتان لا يصح ولا يوافق وللأخوات للام
الثلاث اربع لا يصح ولا يوافق وللأخوات للاب الثلاثان ثمانية

لا يصح ولا يوافق فقد انكر على اربع فرق والروس مع الروس متباينة
فا ضرب بعضها في بعض اربع في ثلاثة تكن اثني عشر ثم في خمسة
تكن ستين ثم في احدى عشر تكن ستمائة وستين وهذا هو
السهم قصير في اصل المسألة وعولها هو سبعة عشر تبلغ احدى
احد عشر الفا وما يتبين في عشرين للزوجات الربع ثلاثة
في ستمائة وستين يكون الفا وتسعين وثمانين لذكر زوجة
اربع مائة وخمسة وتسعون والمجرات السدس اثنا عشر في ستمائة
وستين مائة وثلاث مائة وكثيرين لذكر واحد مائة واربعون
والاخوات للام الثلث اربع في ستمائة وستين تكون الفين وستين
واربعين للذكر خمسة مائة وثمانين وعشرون والافخوات للاب
الثلاث ثمانية في ستمائة وستين تكون خمسة الاف وما يتبين
وثمانون للذكر اربع مائة وثمانون **المسألة الرابعة عشر**
اربع زوجات واثني عشر جن واثنا عشر ولدا واختا لأم
وثمانية واربعون اختا لآب فصح من اربع مائة أو ثمانية اى
لان اصلها من اثني عشر وتحويل الى سبعة عشر للزوجات
الربع ثلاثة لا يصح عليهم ولا يوافق للمجرات السدس
اثنا عشر لا يصح عليهم ولا يوافق للنسب فارجع بهذا الى

نصفين

نصفين ستة والافخوات للام السدس الثالث اربع لا يصح
ويوافق بالربع فارجع بهذا الى بعض ثمانية والافخوات للاب
الثلاث ثمانية لا يصح ويوافق بالاثمان فارجع بهذا الى ثمانية
سنة فالاعداد اربع وستة وستة وثمانية فصح النكاح والفاضل
والنوافق لاربعة وستة متماثلين فاقضي باحدى اربع داخل
في الثمانية فاقضي بها والثمانية مع الست متوافقان بالانصاف فاصب
نصف احدى في كامل الاخر يكون اربع وعشرين وهي جز السهم
يضرب في المسألة بعولها وهي سبع عشر تبلغ اربع مائة وثمانية
للمجرات الربع ثلاثة في اربع وعشرين تكون اثنتين وسبعين
لذكر زوجة ثمانية عشر والمجرات اثنا عشر في اربع وعشرين تكون
ثمانية واربعين للذكر اربع والافخوات للام الثلث اربع في
اربعة وعشرين تكون ستة وتسعين لكل اخت ثلاثة اسهم
والافخوات للاب الثلاث ثمانية في اربع وعشرين يكون مائة
اثنتين وتسعين لكل اخت اربع اسهم **المسألة الخامسة عشر**
ترك ابني عم احدى اربع لأم فصح من اثني عشر اى لان اصلها
من ستة لأم من الام سهم واحد يلقى خمسة على اثنتين لا يصح ولا
يوافق فاصب اثنتين في ستة تكون اثني عشر للاخ من الام

١٢٤

السادس اثنان والباقي عشرة طيهما المولى من خمسة فللمذي
 هو اح من ام سبع وللآخر خمسة **المسألة السابعة عشرة**
 ترك امراة ثنتين وبنين اثنين وثلاثين حب وحده بنى ابن
 وعشرين بنت ابن يبع من خمسين ستة وسبعين اي لان
 اصلها من اربع وعشرين فللمزوجتين الثلث ثلاثة لا يبع ولا
 يوافق وللبنات النصف اثنا عشر يبع عليها والمجرات الست
 اربع لا يبع ويوافق بالربع فارجع من الى ربعين ثمانية وللاولاد
 الابن ما فضل وهو خمسة اسلم على ثلاثين لا يبع ويوافق بالاخماس
 فارجع بهم الى خمسة ستة فالاعداد اثنان وستة وثمانية فالاشنان
 داخل فيهما وبين الست والثمانية موافقة بالانصاف فاقرب نصف
 احدها في كامل الآخر تبلغ اربع وعشرين وهي جز السهم فاقربها
 في اصل المسألة وهو اربع وعشرين ايضا تبلغ خمسين ستة وسبعين للزوجين
 الثلث ثلث في اربع وعشرين بانقيس وسبعين لكل زوج ستة وثلاثين
 وللبنات النصف اثنا عشر في اربع وعشرين بمائتين ثمانية ومائتين
 والمجرات السادس اربع في اربع وعشرين بسنة وتسعين لكل حب
 ثلاثة اسلم ولاولاد الابن ما فضل وهو خمسة في اربع وعشرين ثمانية
 وعشرين لكل ذكر ثمانية ولكل انثى اربع **المسألة السابعة عشرة**

اربع زوجات وبنات ثلاث اخوة وثلاث اخوات لاب
 وام يبع من ستة وتسعين اي لان اصلها من ثمانية للزوجات
 الثلث سهم واحد لا يبع عليهن ولا يوافق وللبنات النصف اربع
 اسلم يبع عليها وللأخوة والاختوات ثلاثة اسلم لا يبع عليهم
 ويوافق بالاثلاث فتردهم الى ثلثهم وهو ثلاثة وتضرب ثلاثة
 في اربع تبلغ اثني عشر وذلك جز السهم ثم تضرب في اصل المسألة وهو
 ثمانية يكون ستة وتسعين للزوجات سهم في اثني عشر باثني عشر لكل
 زوج ثلاثة وللبنات اربع في اثني عشر ثمانية واربعين وللأخوة
 والاختوات ثلاثة في اثني عشر بسنة وثلاثين لكل ذكر ثمانية ولكل
 انثى اربع **المسألة الثامنة عشرة** اربع زوجات وسبعة اخوة
 وسبع اخوات لاب يبع من ثمانية واثني عشر اي لان اصلها من
 اربع للزوجات اربع واحد لا يبع ولا يوافق وللأخوة والاختوات
 الباقي ثلاثة على احد وعشرين لا يبع ويوافق بالاطراف فارجع
 بهم الى ثلثهم سبعة والاربع والسبع متباينتان فاقرب اربع
 في سبع تكن ثمانية وعشرين وهي جز السهم فاقربها في اصل المسألة
 وهو اربع تكلن ثمانية واثني عشر للزوجات اربع واحد في ثمانية
 ثمانية وعشرين ثمانية وعشرين لكل زوج سبعة وللأخوة والاختوات

ثلاثة في ثمانية وعشرين مائة وثمانين لكل ذكر ثمانية ولكل أنثى
اربعة **المسألة التاسعة** ترك احدى وعشرين حبة وخمسا
وثلاثين بنتا وثلاثين اخا لاربعة وام بربع مائة ومائتين وستين
اي لان اصلها من ستة للحداث السادس واحد لا يبع ولا يوافق
والبنات الثلاث اربعة لا يبع ولا يوافق ولا يوافق ما فضل وهو
سهم واحد فانكسر على ثلاث فرق ويظهر موافق فطريق المومنين
المنقدم تنظر بين احدى وعشرين حبة وثلاثين بنتا اذا هما متوافقان
بالاسباع فاضرب سبع احدها في كامل الاخر تبلغ مائة وخمسة
تنظر بين مائة وبين الثلاثين فاذا هما متوافقان خرج من خمسة عشر خارج
ما احدها الى جزء من خمسة عشر وامر به في كامل الاخر تبلغ مائتين وعشرين
وهو جز السهم وعلى طريقه البصر بين ثقب من الاعداد الثلاثة احدها
وهو الثلاثين مثلا وتنظر بين مائة وبين خمسة والثلاثين فتخرجها
متوافقين بالخامس من خمسة والثلاثين الى خمسة وهو سبع ثم
تنظر بين الثلاثين والاحدي والعشرين فتخرجها متوافقين
بالاثلاث فتخرج الاحدي والعشرين الى ثلاثين وهو ستة والسبع
مع السبع متاثلان فانكسر في واحد ما اضرب سبع في العدد الموقوف
وهو ثلاثون تبلغ مائتين وعشرة وهو جز السهم فاضرب في اصل المسألة

وهو ستة تكن الفا ومائتين وستين للحداث السادس واحد في مائتين
وعشرين مائتين وعشرون لكل حبة عشرون اسهم والبنات الثلاث اربعة
في مائتين وعشرون مائة واربعين لكل بنت اربعة وعشرون ولا يوافق
سهم واحد في مائتين وعشرون مائتين وعشرون لكل اخ سبع **المسألة العاشرة**
الحشر ترك ثلاث ذوات وابوين واخات من ابنتي عشر اري
لان اصلها من اربعة للزوجات اربع واحد لا يبع ولا يوافق وللأم
ثلاث الباقى بعد فرض الزوجات والاب الباقي ولاشي للزوج فكل المس
على الزوجات فاضرب ثلاث في اصل المس وهو اربعة باثني عشر للزوجات
الاربعة ثلاث لكل زوج سهم وللام ثلث الباقي ثلاثة اسهم وللأب الباقي
سهم اسهم **المسألة الحادية والعشرون** ثلاث حبات وخمس
اخوات كل واحد عشرين اخا لاربعة تنص من الزكوات وخمسين
اي لان اصلها من ستة ونحوها الى عشرين للزوج الباقى ثلاث صحاح
عليه وللحبات السادس واحد لا يبع ولا يوافق وللأخوات للام
الثلاث اثنتان لا يبع ولا يوافق وللأخوات للاب الثلاث اربعة لا
يبع ولا يوافق ايضا فانكسر على ثلاث فرق وهي متباينة فاضرب
ثلاث في خمسة تكن خمسة عشر فاضربها في احدى عشر تبلغ مائة وخمسة
وستين وهي جز السهم فاضرب بها في اصل المسألة بعواها وهو عشرين يكن

العا وثمانية وخمسين للزوج النفس ثلاثة في مائة وخمسة وستين باربع مائة
 وخمسة وتسعين وللجارات السدس واحد في مائة وخمسة وستين مائة
 خمسة وستين لكل جده خمسة وخمسون وللأخوات للام الثلث اثنان
 في مائة وخمسة وستين ثلاث مائة وثلاثين لكل اخت وستون للام
 للاب الثلثان اربع في مائة وخمسة وستين وستين لكل اخت ستون
 وصح **المسألة الثانية والعشرون** زوج وثلاث جارات وست اخوات لام
 واربع وعشرون اختا لا يصح من ستين اي لان اصلها من ستة
 وتحول الى عشرة للزوج النفس ثلاثة صحيح عليه وللجارات السدس
 واحد لا يصح ولا يوافق وللأخوات للام الثلث اثنان لا يصح ويوافق
 بالنفس ما يرجع بهن الى نصفهن ثلاثة وللأخوات للاب الثلثان
 اربع لا يصح ويوافق بالربع ما يرجع بهن الى ربعهن ستة فالاعداد
 ثلاثة وثلاثة وستة فاجتمع فيها التماثل والنسب اخل فاضرب ستة في
 اصل المسألة بعولها وهو عشرة سبعة وستين للزوج النفس ثلاثة
 في ستة ثمانية عشر وللجارات السدس واحد في ستة سبعة لكل جده
 سبعة مائة وللأخوات للام الثلث اثنان في ستة مائة وستين لكل
 اخت مائة مائة وللأخوات للاب الثلثان اربع في ستة مائة وستين
 لكل اخت سبعة مائة وصح **المسألة الثالثة والعشرون** ترك امرأتين وثلاث جارات

وخمس

وحسن اخوات لام وسبع اخوات لاب صح مثلثة الاف وخمسة مائة
 وسبعين اي لان اصل المسألة من اثني عشر وتحول الى سبع عشر
 للزوجتين الربع ثلاثة لا يصح ولا يوافق وللجارات السدس اثنان
 لا يصح ولا يوافق وللأخوات للام الثلث اربع لا يصح ولا يوافق
 وللأخوات للاب الثلثان ثمانية لا يصح ولا يوافق فقد انكسر في
 اربع فرق متباينة فاضرب بعضها في بعض تبلغ مائتين وعشرون
 وهي جزو السهم باضربها في اصل المسألة بعولها وهو سبع عشر
 تبلغ ثلاثة الاف وخمسة مائة وسبعين للزوجتين الربع ثلاثة
 في مائتين وعشرون بست مائة وثلاثين لكل زوج ثلث مائة وخمسة
 عشر وللجارات السدس اثنان في مائتين وعشرون باربع مائة
 وعشرون لكل جده مائة واربعين وللأخوات للام الثلث
 اربع في مائتين وعشرون ثمان مائة واربعين لكل اخت مائة ثمانية
 وستون وللأخوات للاب الثلثان ثمانية في مائتين وعشرون
 بالقرى مائة وثمانين لكل اخت مائتان واربعون وصح
المسألة الرابعة والعشرون ترك اربعا واربعين جد وخمسا
 وخمسين بنتا وستا وستين اختا لا يصح ثلاثة الاف وتسعين
 وستين اي لان اصلها من ستة وللجارات السدس واحد لا يصح ولا

يوافق والنبات الثلثان اربع لا يبع ولا يوافق للاخوات
 ما فضل وهو واحد لا يبع ولا يوافق فدل انكسر على فرق متوافق
 فلك الطريقان السابقان فعلى طريق الكوفيين تنظر من الاربع
 والاربعين فالحكمة والخمسين مثلاً فاذا هما متوافقان خرج من احد
 عشر فترد الاربعة والاربعين الى حرج التوافق وهو اربع وتضرب في
 خمس وخمسين تبلغ مائتين وعشرين فننظر بينهما وبين الستة والستين
 فاذا هما متوافقان خرج من احدى وعشرين فترد الست والستين
 مثلاً الى حرج الفرق وهو ثلاثة وتضرب في مائتين وعشرين تبلغ
 ستماية وستين وهو حرج السهم وعلى طريق البصريين تقو احد العداد
 واعمل على نحو ما تقدم فان اوقفت الاربعة والاربعين نظرت
 بينهما فان الراجحان ثلاثة وخمسة وهما متباينان فاضرب احدهما
 في الاخر يكون خمسة عشر تضربه في الحد المرفوف وهو الاربعة
 والاربعون تبلغ ستماية وستين وهو حرج السهم فنضرب في اصل
 المسألة وهو ستة تبلغ ثلاثة آلاف وستماية وستين للمجدات الست
 واحدي ستماية وستين ستماية وستين لحد واحد خمسة عشر
 والنبات الثلثان اربع في ستماية وستين يكون الفير في ستماية
 واربعين لحد بنت ثمانية واربعون والاختوات ما فضل وهو سهم

واحد وستماية وستين ستماية وستين لحد بنت عشرين وصح
المسألة الخامسة والاربعون ترك سبعاً وعشرين حرج وحماً وسبعين
 بنتاً وخمسة واربعين اختاً لا يبع من اربع الاف وخمسين اي
 لان اصلها من ستة لحدات السدس واحد لا يبع ولا يوافق والنبات
 الثلثان اربع لا يبع ولا يوافق والاختوات ما فضل وهو واحد لا
 يبع ولا يوافق فانكسر على ثلاث فرق متوافقة الموافقة بين سبع
 وعشرين وخمسة وسبعين ثم تنظر بينهما وبين خمسة واربعين فتجد
 بينهما قدر اختلاف في الاكثر وهو ستماية وخمسة وسبعون وذلك حرج
 السهم فنضرب في اصل المسألة وهو ستة تبلغ اربع الاف وخمسين ومنها
 تضع لحدات السدس واحد في ستماية وخمسة وسبعين ستماية وخمسة
 وسبعين لحد حرج خمسة وعشرون والنبات الثلثين اربع في ستماية
 وخمسة وسبعين تكون الفير وسبعماية لحد بنت ستة وثلاثون والاختوات
 ما فضل وهو علم واحد في ستماية وخمسة وسبعين ستماية وخمسة وسبعين
 لحد بنت خمسة عشر وصح **المسألة السادسة والاربعون** امراء وبنات
 وثلاث اخوة مفترقين تضع من ثمانية اي وهي اصل المسألة للزوج الثمن
 واحد والبنات المتوارى اربع والباقي ثلاثة أسهم للاخ الشقيق
 والاخ للاب محجوب بالشقيق والاخ للام محجوب بالبنات وصح

المسألة السابعة والخمسون زوج وبنات وأخ من أمهم وعم تصح
 من أربع أي وهي أصل المسألة للزوج الربع وأحد وبنات النصف
 اثنان والأخ من الأم محبوب بالبنات والباقي سهم للعم وصح
المسألة الثامنة والخمسون زوج وبنات وابن وابن تصح من
 اثني عشر أي لأن أصلها من أربع للزوج الربع وأحد وبنات النصف
 اثنان يبقى واحد لولدي الابن لا يصح ولا يوافق فأضرب عود دور
 أولاد الابن وهو ثلاثة في أصل المسألة وهو أربع تكون اثني عشر للزوج الربع
 واحد في ثلاثة ثلاثة وبنات النصف اثنان في ثلاثة يكرر والباقي
 سهم في ثلاثة ثلاثة بنت الابن سهم ولا ينسب الابن سهام وصح
المسألة التاسعة والخمسون امرأتان وأربع وأربعون حب وسنة وستون
 بنتا وخمس وخمسون اختا لأب وأم تصح من سبع الألف وتسعمائة
 وعشرين أي لأن أصلها من أربع وعشرين للزوجين الثلث ثلاثة
 أسهم لا يصح ولا يوافق والجارات السكرك أربع لا يصح ويوافق
 بالربع فأرجع بمن الأربع من أحد عشر وبنات الثلثان ستة
 عشر سهما لا يصح ويوافق بالنصف فأرجع بمن الخمس من وهو
 ثلاثة وثلاثون وللأخوات الباقي وهو سهم لا يصح ولا يوافق
 وحفيد وفرد الجارات وهو أحد عشر داخل في العددين وهما

الثلاث والثلاثون والجنة والخمسون فاستقم وانسب أحدها إلى
 الآخر جدر التوافق بينهما الجز من أحد عشر فخذ أحد التوافق من أحدها
 واضربه في كامل الآخر تبلغ مائة وخمسة وستين اضربه في عدد الزوجين
 لما بينهما من البنات تبلغ ثلاثمائة وثلاثين وهو جز السهم فأضربه في
 أصل المسألة وهو أربع وعشرون يكون سبع الألف وتسعمائة وعشرين
 للزوجين ثلاثة مضروب في ثلاث مائة وثلاثين يكون تسعمائة
 وتسعين لكل زوج أربع مائة وخمسة وتسعون وللجارات أربع
 مائة وثلاث مائة وثلاثين تبلغ الفاة ثلاثمائة وعشرين لكل واحد ثلاثون
 وبنات سنة عشر مضروب في ثلاث مائة وثلاثين يكون خمسة الألف مائتين
 يكون كذلك لكل اخت سنة أسهم **المسألة العاشرة** زوج وأم وابن
 وخمس بنات صح مائة ثمانية وستين أي لأن أصلها من أربع وعشرين
 للزوج الثلث ثلاثة صح عليها وللا أم السكرك أربع صح عليها
 وللابن والبنات الباقي وهو سبع وعشرون لا يوافق فكرر
 عليهم فنضرب عود سهم وهو سبع في أصل المسألة وهو أربع وعشرين
 تكون مائة ثمانية وستين للزوج ثلاثة في سبع مائة وأحد وعشرين
 وللا أم أربع في سبع مائة وستين وللأولاد سبع وعشرين في سبع

ما به وتسع عشر للابن اربع وثلاثون وللمنث سبع عشر
المسألة الحادية والثلاثون زوج وعشرون جد وثلاثون اخا لاب
وام وخمسون اخا لام صح من الفين وخمسة وخمسين اي
لان اصلها من اثني عشر وتقول الى سبع عشر للزوج الرابع ثلاثة
صحح عليها والمجرات السكس اثنان لا يصح ويوافق بالتصحيح فارجع
بهن الى نصفهن وهو عشرة وللأخوات للابوين الثلثان ثمانية
لا يصح ويوافق بالتصحيح فارجع بكن الى نصفهن وهو خمسة عشر
والأخوات للامخ الثالث اربع لا يصح ويوافق بالتصحيح فارجع بكن
الى نصفهن وهو خمسة عشر فقد انكسر على ثلاثة أصناف متوافقة
وهي المجرات والأخوات للابوين والأخوات للامخ ذلك الطريقان
السابقان واذا نسبت الاوافق بعضها الى بعض تجد بغيرها موافقة
بالاجناس فاضرب خمس العشر وهو اثنان في خمسة عشر فتوجد عدد
الاخوة للابوين تبلغ ثلاثين فاضرب ذلك في خمس الخمس والعشرون
وتجد عدد الاخوة للامخ وذلك خمسة تبلغ ما به وخمسين وذلك هو السهم
فاضرب في اصل المسألة بعولها وسبع عشر تبلغ الفين وخمسة
وخمسين للزوج ثلاثة مضروب في ما به وخمسين تبلغ اربع مائة
وخمسين وللأخوات للابوين ثمانية مضروب في ما به وخمسين

تبلغ الف ومائتين لكل اخ اثني عشر اربعون وللأخوات للامخ اربع
مضروب في ما به وخمسين تبلغ ست مائة لكل اخ اثني عشر والمجرات
سبعة مائة مضروبان في ما به وخمسين تبلغ ثلث مائة لكل جد خمسة عشر
المسألة الثانية والثلاثون زوج واحد واثنان عشر اخا واخنا واحدا
من الابوين صح من ثلاث مائة اي لان اصلها من اثني عشر للاس
السكس سبعة مائة صحح عليها وللزوج الرابع ثلاثة صحح عليها
والباقي وهو سبع للاخوة والاخت لا يصح عليهم ولا يوافق فاضرب
عدد زوجهم وهو خمسة وعشرون في اصل المسألة وهو اثنان عشر تبلغ
ثلاث مائة للاس خمسون والمراه خمسة وسبعون والباقي وهو مائة خمسة
وسبعون للاخوة والاخت لكل اخ اربع عشر وللأخت سبع وصح
وعلى ما تقدم قسم باقي المسائل وفيما ذكرناه كتابه للفظن والما التلبد
ولا يزيد الكثر الاخير **باب الجرد والحق** اعلم ان القول في ميراث
الجد مع الاخوة باب خطيب في الترايف ومساكن كثيرة الاختلاف
فيما بين الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم وكانوا يحذرون من الخوض
فيها وروى في حديث اجراكم على قسم الجد اجراكم على النار قال الرازي
كان نقله عنه ابو الطيب لا يصح رفعه وانما هو عن عمر او علي وروى عن
علي رضي الله عنه انه قال من سرق ان يفتح جوارحه جهنم خسر وجهه

فليقتض في الجدة والاخته ومن ابن سعد ورضي الله عنه سلوى عنها
شيتم من غصبهاكم ولا تسالوني عن الجد لا حياه ولا بياه وقال الخبزي
اول جد ورت في الاسلام عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
وبالجمله فلابد من التمام فيه **كان** الجرح مع الاخته والاختوات من
الاب والام ومن الاب بمنزله الاخ اعلم ان الناس قد اختلفوا في
امر الجد وميراثه مع الاخته والاختوات اختلفوا كثيرا قال الراعي
واجع الصحابه رضي الله عنهم على ان الاخ لا يسقط الجد انما ياتي في نقل
فولا ان الاخته تقدم على الجد ونقل ابن عبد البر الاجماع على
ان الاخته لا تسقط الجد قال الاقرق من المعزله وكان من
حكى الاجماع لم يجزئ من الخلاف واختلفوا بعد ذلك فبعضهم
جعل الجد ابا مورثه المال دون الاخته والاخته وبعضهم يفاقم
به الاخته والاختوات ولعل واحد من هذين المذهبين طائفه
من الفقهاء قد قالوا به ولو ذهبا ان تذكر كل فريق منهم وما
قاله واحتج طائفة الكتاب ولما تذكر منه بمقدار الحاجة وما يستدل
بقليبه على كثير **اجب** الثابتون بالاولى كثير منها ان الله
تعالى لم يسم الجد في كتابه العزيز بغير اسم الابوه في موضع من
المواضع فمن ذلك قوله تعالى في سورة يوسف وانبئت ملاياي

ابراهيم واسحق ويعقوب واسحق هو الجد وابراهيم جد الاب
الي عيسى ذلك من الايات كقول تعالى ملا ابراهيم يا بني ادم يا بني
اسرايل وروي ارفض الله عليه وسلم ثم يقوم من العرب فقال ارموا
يا بني اسماعيل ان اباكم كان **ابا** **جدا** من بني اسماعيل وجعل
اسماعيل اباهم ومنها ان الجد يحب الاخته والاختوات من الام
كما يحبهم الاب بالانفاق فلو كان الجد كالأخ من الابوين لم يحب
الاخوه من الام كما يحبهم الجد الاخ من الابوين ولو كان الاخ من
الابوين كالجدة كان ينبغي ان يحب الاخته من الام كما يحبهم الجد
ومنهما ما احتج به ابن الدبان ان الجدة اما ان يكون كالأخ من
الابوين او كالأخ من الجد او اضعف منهما او اقوى منهما ان كان
كالأخ من الابوين وجب ان يسقط الاخ من الاب وان كان الاخ
من الجد وجب ان يسقط بالاخ من الابوين وان كان اضعف
منهما وجب ان يسقط بهما جميعا ولما عذرت الاقسام الاصح
الثلاثه تعين الرابع وهو انه اقوى منهما فيسقطها ومنهما
ايضا ان الجد يرث مع الابن السدس كما ان الاب يرث مع الابن
السدس واجموا على ان الاخ يسقط بالابن فلو كان الجد كالأخ
لسقط مع الابن كما تسقط الاخته بالابن فلما صح ان يقوم مقام

الاب في الميراث مع الابن مع ايضا ان يقوم مقامه في حج الاخوة
الى غير ذلك من الحج التي ياتي ذكرها المطولات وهذا القول هو
قول ابي بكر وابن عباس وابن الزبير وعائشة وعبد الله بن الهيثم
وابي ابن كعب ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابي هريرة وابي موسى
وعمر بن الخطاب والحسين وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
وعمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهم اجمعين قال اكثر التابعين وهو
مذهب ابي حنيفة واختاره المزني وابن سريج وابن اللبان وسب
ذلك الى محمد بن نصر المروزي وابي منصور البغدادى وقال الثاني
انه الصحيح **واختج** الثعالبيون بالثاني بما رواه البيهقي ان عمر
رضي الله عنه كان يقول يتقدم الجرحا ما جرحا واراد ان ياخذ
ميراث ابن ابنه وقال الصحابة عن ذلك وذكر له زيد بن ثابت
المشاذكم مع الاخوة والنسب الا في فراه على المنبر وقال اني امضيت
ما قاله زيد بن ثابت ولم ينكر ذلك احد فكان اجاعا **وقال** عن
علي رضي الله عنه تشبيه الجرح بالبحر والنهر الكبير والاب بالخيل المأخوذ
منه والميت واخيه بالساقيتين المندنتين من الخيل والساقية الى
الساقية اقرب منها الى البحر الا ترى انه اذا سدت احدها اخذت
الاخرى ماها ولم يرجع الى البحر **عن زيد بن ثابت** تشبيه الجرح بساق

الشيء واصلا والاب بعض منها والاخران كغصنين نزعوا من ذلك
الغصن فاحد الغصنين الى الاخر اقرب منه الى اصل الشجر الا ترى انه
اذا قطع احدها انقص الاخر ما كان يمتصه المقطوع ولم يرجع الى الساق
وهذا ان الاثران راوها البيهقي واخج الاصحاب بان الاخ يعصب
اخيه فلا يسقط بالجرح لابن وبان ولد الاب يولي بالاب فلا يسقط
بالجرح كام الاب وبان الاخ اقوي من الجرح من جهة ابنه الى الميت
والجرح باخيه وبانوه اقوي من الابوة وان يعصب اخواته
والجرح لا يعصبهن وان الاخوة والاخوات يرتبون حسب ميراث
الاولاد عصوبة وثربته والجرح خلاف ذلك **وان** فرع الاخ وهو
ابن الاخ يسقط فرع الجرح وهو العمة وقوة الفرع دليل على قوة الاصل
واذا كان الاخ كذلك فقياسا ان يسقط الجرح الا ان الانجاع ان
ثبت او القياس على الاب او غيره من الادلة من صناع ذلك فلا
انما امر عدم سقوطه بالجرح وهذا الثاني هو مذهب الشافعي رضي الله عنه
وقال قال من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عمر وعثمان وعلي وابن
مسعود وزيد بن ثابت وعبيد بن جراح وابن الحنظلي ايضا قال
الشافعي رضي الله عنه في المختصومة قال اكثر من فقهاء البلدان
التبلي وبه قال مالك واحمد قال الشافعي في اختلاف العراقيين بين

الام ان كلا التولين خارج من الناس واستقامت الاخرة ابعد مما قال
 ابن ابي هريق يعني ان كلاهما يدخله جناب فان لم يكن كالا ب مطلقا فانه
 لا يجعل له مع الزوج والام ما جعل للاب ولا كما لاخ لانه يجب في الام
 واذا اشتد كراهية الارث جملته اذنه وادلتها ما في بعد ذلك
 ان شاء الله تعالى **قال** فان لم يكن معه اي مع الجدة صاحب
 فر من فله افضل المتولين من القاسية او تلك حصة المال اي فان قاسمهم
 كان بمثابة اخ منهم وان اخذ ذلك فالباقي بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين وقد يسوي الام ان والفت بان الاخوة والاختوات
 ان كانوا مثلية فالمشقة والكتيان وذلك في ثلاث سائل
 جد واخوات جد واخ واخوات جد واخ واخوات جد واخ
 دون مثلية فالمشقة خير وذلك في خمسة سائل فتيمة جد واخ
 جد واخوات جد واخ واخوات جد وثلاث اخوات جد واخ
 وان كان فرق المتولين فالكتية غير من القاسية وذلك في سوك
 الاشكال المذكور وجه اعتبار الثلث بان الجدة والام اذا
 اجتمعا اخذ الجدة شيئا ما اخذ الام لا تخالا تاخذ الا الثلث
 والاخوة لا ينقصون الام السدس فوجب ان لا ينقص من الجدة
 من ضعف السدس **تفسيرها في الاول** قال المتولي في الثلث

اذا استوي الثلث والمقاسية حكم بما اخذ الجدة انه الثلث لان
 الثلث هو المذكور في القرآن ولا ذكر للمقاسية فالعبارة الواضحة لنظم
 القرآن لا تعدل عن ولا يظهر لهذا الاختلاف اثر لاي الحكم ولا في
 الحساب الا في المعاد انتهى وفيه نظر من وجه احدها ان الثلث
 اذا ذكر في القرآن في الام وغيرها فاما حصة الجدة من ذلك فكان
 الدليل على ائنه بالمقاسية من غير القربى لذلك الدليل على ائنه الثلث
 من غير القرآن شايك قوله لا يظهر للاختلاف فليكن اثر في الحكم
 ممنوع فانه يظهر فيما لو ارسي بخبر عبد الله بن كثر ما سبقنا
 قوله الا في المعادة لا يظهر ظهور الاثر في العادة فليكن **الثاني**
 حصة المال اكثر من ثلثة وطريقه ان تاخذ من كل كسر الثلث وهو ثلاثة
 ويخرج الخمس وهو خمسة ونفقس احد مائة الاخرين اربعة عشر
 بهذا هو المال المطلوب فجد ثلثة حصة خمسة عشر فتاخذ كل كسر فائد
 تحتاج اليه وكذا الثلث المال اكثر من سبعة وطريقه ان تاخذ من كل كسر
 الثلث وهو ثلاثة ويخرج السبع وهو سبعة ونفقس سبعة في ثلثة فليكن احد
 وعشرين فهذا هو العدد المطلوب فجد ثلثة سبعة وسبعة ستة وسبعة
 اكثر من ستة وهذا يحتاج اليه فيما اذا كان مع الجد اكثر من ثلثة
الثالث تعبير الصنف بالجد قد يخرج بالجد مع الاخوة مع انه لا ذكر

في المذهب المصنف كما قاله الرافعي في أول فصل الحب وتدل عن الأيام
أختا لأن أم السدس والباقي للأخوة وتسقط عموته بعده **قال**
وان كان معه صاحب فزمن فلم يفضل المأزول الثلاثة المقاسمة
أو ثلث ما بقي أي بعد نصيب ذي الفرض أو سدس جميع المال
أما المقاسمة فلما سبق من تزليم منزل أخ وأما ثلث الباقي
فلأنه لو لم يكن صاحب فزمن لأخذ ثلث جميع المال فإذا خرج
قدر الفرض مستحقا أخذ ثلث الباقي وكان قدر الفرض ثلث من
المال **وأي** **سادس** جميع المال فلأنه لا ينقص عنه مع الأولاد دفع الأخرى
أو ولي وأصحاب الفروض الوارثون مع الجدة والأخوة ستة
البنات وبنات الابن والام والجدة والزوج والزوجة فإذا اجتمع
مع الجدة والأخوة صاحب فرض فالأحوال **الأولى**
ان تستوفى الفرض من جميع المال فللمجد السدس عايلة وتسقط الأخوة
مثال الزوج وابنتان وأم وجد وأخ أصلا من اثني عشر وقول
لأخيه عشر **الحال الثاني** ان يفضل الزوج من أصل السدس
فنقول تبهم السدس وتسقط الأخرى أيضا مثال زوج وابنتان
وجد وأخ أصلا من اثني عشر ونقول أي ثلاثة عشر **الحال الثالث**
ان يبقى من الفرض سدس فيعطى للجد وتسقط الأخرى مثال زوج

دام وجد وأخ **الحال الرابع** ان تكون الفاضل عن الفرض أكثر
من سدس المال فللمجد الأول فزمن ثلث الباقي أو سدس جميع المال أو
المقاسمة فثلث الباقي خير له في جد وجد وحسب أخوة أصلها من ثمانية
عشر للمجد ثلاثة وللجد خمسة والباقي للأخوة ليل أخ سهران المقاسمة
خير له في جد وجد وأخ أصلها من ستة وقص من اثني عشر وسدس جميع
المال خير له في زوج وأب وسدس جد ولخ وتسوي الأحوال الثلاثة
للجد في زوج وجد وأخوة لابوين وأولاد أصلها من ثلثين وقص من
ستة **قال** ولو لوالد الأب والام يعزرون ولد الأب مع الحرم
ياخرون ما حصل في أبي ولد الأب إلا ان تكون أختا من أب
وأم فتأخذ تمام النصف أو أختين فيأخذان تمام الثلثين أي
إذا اجتمع مع الجد أخوة وأخوات لابوين وأولاد في حكم الجد ما
سبق فيكون خير الأمرين من ثلث جميع المال أو المقاسمة ان لم يكن
مع الواحد الصنفين وتعد أولاد الابوين على الجد أولاد الأب في
القسم فإذا أخذ الجدة حصته فإن كان في أولاد الابوين ذكر فالباقي
لهم للذكر مثل حظ الأنثيين وتسقط أولاد الأب وان لم يكن فيهم ذكر
فتأخذ الواحد إلى النصف والفتنان قما عدل الثلثين ولا يفضل
عن الثلثين شي وقد يفضل عن النصف شي فيكون كالأول والأب

وسباني أمثال ذلك وقد ذكره الله حاده نوعين من التوجه واستأنسوا
بشيء ثالث أحدهما التوجهين أن الجدة شخص له ولادة بحج عن
نصيب أخوان وأثران بخازان بحج أخوات وأثر وغيره وأثر
كلامه ما يحكي عن الثالث أخوان بحجها وأثر وغيره وأثر وأيضا فان
أولاد الأب أخوة يرثون لو انفردوا مع شخص ولادة فإذا اجتمع
معهم من نفع الأخوة غير الأولاد بحجها وأولاد الأم وأولاد الأب إذا
اجتمع معهم الجدة النسوع الثاني أن الأخ من الأبوين يقول الجدة
أما وحي من الأب بالاضافة إليك سواء أنا الذي أحجبه فأحكيه وأخذ
حصة وهو ما أن الأخوة يرثون الأم من الثالث إلى السادس والأب
بحجبه ويأخذ ما نقصوا من الأم وقدموا بينه وبين ما إذا اجتمع
الأخ من الأم مع الجدة والأخ من الأبوين حيث لا يقول الجدة أنا الذي
أحجبه فأحكيه وأخذ حصة فان الأخوة جته واحد فجازان
يتوب أخ عن أخ والأخوة والجدة جتهان مختلفتان فلا يجوز أن
يستحق الجدة نصيب الأخ قال الراجعي وأولى من هذا أن يقال ولد
الأب المحدود على الجدة ليس بحرم أبلا بل يأخذ قسطا مما قسم
له في بعض الصور على ما بينا ولو عد الجدة الأخ من الأم على الأخ
من الأبوين كان محرما أبلا فلا يلزم من المعادة هذه المعادة

وأما

وأما الاستئناف فقد ذكره القاضي إسماعيل المالكي يجوز أن يعد
الإنسان على غيره من لا يأخذ شيئا ويأخذ حصة الأبري أنه لو أوى
بما يدرهم لزبد وما يمتني من ثلث ماله لعمرو بعد المائة لعمرو ونجيب
الثالث ليكره وثلثه ما بينا فان زيدا دخل عمر في قسمه بكره يقول
أوصي لنا بالثلث كما أوصى لك ثم يقول لعمرو ليس لك أن تأخذ شيئا
مالم استوف المائة ويأخذ جميع المائة ويخرج عمر قال الراجعي لكن
ذكر القاضي ابن كح أن من الأصحاب من منع المسلم وسوى بين
زبد وعمرو في المائة **قوله** ثم يأخذون ما حصل أولاد الأب
ضرب استعاره إذ ليس هناك دفع واسترداد تحقيق وإنما هو
كلام فقد يرى أي إذ ليس هناك دفع واسترداد ما قسم وجعل
اسمه لا يؤيد دفع إليه ويحول إلى الأخ من الأبوين **قوله**
ولا تعال مسايل الجدة أي مع الأخوة والأخوات وإنما لم تعال
لأن الجدة إذا اضع مع الأخوات كان كاخ في حصصهن والعصية
ياخذ الباقي عن أصحاب الفروض ولا يفرض لهن مع ولا
تعال المسلم بسببهن وإن كان قد يفرض للجدة تعال المسلم
فما إذا اجتمع مع بنتان وزوج كما سبق لأن صاحب فرض
بالجدة **قوله** الأخي الأكبرية وهي زوج وأم وجد وأخت

اي لابوين اولاد فانها من سبعة وتقول الى تسع وتصح من سبعة
 وعشرين اي فلزوج النفس وللام الثالث وللمسدس والاخت
 النفس فتقول ينصف الاخت ثم يقسم الجذر والاخت نصيبها
 اثلاثا والثلاثان ونصيبها لا ينقسم عليها الاثلاثا فان اربع لا
 تنقسم على ثلاثة فاقرب ثلاثة في تسع تبلغ سبع وعشرين للزوج تسعة
 وللام ستة والجذر ثمانية والاخت اربع وانما فرض للمجد للاخت في
 هذا الصدر لان الجذر رجع الى اصل فرضه ولا يسيل الى اسفلها
 فرجعت ايضا الى فرضها وانما قسم المثلثان بينهما لانه لا يسيل
 الى نصيبها التي على الجذر كما في صور الجذر والاخوه مفروض
 لها بالرحم قسم بينهما بالتعصيب وعادة المجانين هذا ما جرت
 به المسألة قال الرافعي وقياس كونها عصبة بالجذر ان تسقط وان
 يرجع الجذر الى الفرض الا يري اننا نقول في مثلثين واربعين والاخت
 للمثلثين الثلثان وللام السدس والجذر السدس وتسقط الاخت
 لانها عصبة مع البنات ومعلوم ان البنات لا يأخذون الا الفرض
 انتهى واجيب عنه من جزمين احدهما ان في ذلك عصبية من وجه
 وزيف من وجه فالتقدير باعتبار الفرضه والقسم باعتبار العصبية
 الثاني انه انما يصح ما قاله ان لو كانت الاخت عصبة مع الجذر والجذر

صاحب فرض كما ان الاخت عصبة مع البنات والبنات صاحب
 فرض وليس كذلك بل الاخت عصبة بالجذر وهو عصبة اهل مالها
 محب الى الفرض بالولد وولد الابن وقيل تقدم الفرض بين
 العصبة بالخبر والعصبة مع العيش وما ذكر المصنف من فرض النفس
 للاخت هو المشهور عن زيد وانكر فيصعب ان يدعي عنه وقال ابن
 ابي ابيان وعنه ان لم يصح عنه فقياس من له به سقوط الاخت كالاخ
 لو كان مكانها **تفسيرها الاول** اعترض ابن جرير الظاهري فقال
 لا يخلو اما ان يكون فرضه النفس للاخت بحق او بخير حق فان
 كان الثاني فلا يجوز وان كان الاول فله من فرض (فرضه) بحق
 فلا يجوز ان يشارك فيه غيره فان قيل فرضه بحق ثم قسم بحق قيل
 لا مسلم انه يصور ذلك انه يفرض نحو ثم يشارك فيه غيره حق ولا
 نطعن لذلك **الثاني** لم سميت المسألة اكره فيها سبع اقوال
 نذكرها عند ذكر المصنف لها في المسائل الملقبات **الثالث**
 قول الفريسي ان اولاد الابوين يجزون اولاد الاب علي الجذر
 هذا اذا اخرج اليهم والا فلا معاده مثل جد واخوين لابوين
 واح لا لب ولا معاده في هذه المسألة وشبهها **كالمسائل**
 جد واح يصح من اثنين اي بينهما نصيبين جد واحد تصح

من ثلاثة أي الجدة سهان والاخت سهم جد وأخوات تصح من
ثلاثة أي لعل وأهل سهم جد وأختان تصح من أربع أي الجدة سهان
ولعل اخت سهم جد وثلاث أخوات تصح من خمسة أي الجدة سهان
ولعل اخت سهم جد وأخت واحدة من خمسة أي الجدة سهان وللاخ
سهان وللأخت سهم جد وأختان تصح من ستة أي وأختوك
فيها المتفاسدة وثلاث جميع المال فللجدة سهان وللاخ سهان ولعل
اخت سهم جد وأربع أخوات تصح من ستة أي الجدة سهان ولعل
اخت سهم وفي كالمسألة قبلها جد وثلاث أخوات تصح من تسعة أي
لأن البنت اخت الجدة فأصلها من ثلاثة للجدة سهم وللأخت سهان
وأختان على ثلاثة لا يصح ولا يوافق ضرب ثلاثة في ثلاثة يتبع الجدة
ثلاثة ولعل أخ سهان جد وخمس أخوات تصح من خمسة عشر
أي الجدة الثلث لأن أحظهم فأصلها من ثلاثة للجدة سهم يبقى سهان
على خمسة لا يصح ولا يوافق ضرب خمسة في ثلاثة خمسة عشر الجدة أحد
في خمسة خمسة ولعل اخت سهان جد وأخت من أب وأم وأخ
من أب يصح من عشرين أي لأن أصل المسألة عدد زوجي وهو خمسة
للجدة سهان وحسين للاخت إلى تمام النصف وليس للخمسة
نصف صحيح فخرج النصف وهو اثنان اضرب في خمسة يكن

عشر ما ربع الجدة وخمس للاخت يبقى سهم واحد للاخ من الأب
جد وأخت من أب وأم وأختان من أب تصح من عشرين
وفي كالمسألة قبلها لكن الباقي للاختين من الأب وهو سهم واحد
لا يصح عليهما فأضرب عدد هاتين عشرين يكن عشرين للجدة ثمانية
وللاخت التي من الأبوين عشرين وللأختين من الأب سهان
لعل واحد سهم جد وأخت من أبوين وأخوات وأخت من
الأب تصح من ثلاثين أي لأن أصلها من ثلاثة للجدة الثلث
سهم وللأخت النصف سهم ونصف فأنكر على مخرج النصف فأضرب
اثنين في ثلاثة ستة للجدة الثلث سهان وللأخت للأبوين
النصف الباقي ثلاثة يبقى سهم لا يصح على أولاد الأب ولا يوافق
فأضرب عدد هم وهو خمسة في أصل المسألة وهو ستة تبلغ ثلاثين للجدة
عشرة وللأخت خمسة عشر ولعل أخ سهان ولاختها سهم واحد
أم وأخت لأب وأم وجد وأخت لأب تصح من أربع وخمسين
وهي مختصة زين أي لأن للام السدس وللجدة ثلث الباقي
وأقل عدد يخرج من السدس وثلاث الباقي ثمانية عشر فهو
أصل المسألة ثلاثون وللجدة خمسة وللأخت تسعة يبقى سهم واحد لأولاد
الأب لا يصح عليهم ولا يوافق فأضرب زوجي وهو ثمانية في ثمانية

عشر تكتن اربع وخمسين الام تسعة والحجزة عشر وللاخت
 الشقيقة سبع وعشرون يبقى ثلاثة للاخ سهران ولاختهم وقوله
 وهي مختصر زيد يعني ان زيد ابن ثابت اختصرها من طريق المقاسم
 وهي ان الام تاكل السدر سبعة يبقى خمسة على سعة عود الحد والاح والاختان
 لا يبع ولا يوافق تضرب سبعة تكتن ستة وثلاثين للام السدر سبعة والحد
 عشرة وللأخت عشرة ولطراف خمسة ثم يرد ولد الاب على الأخت الشقيقة
 ثلاثة عشر تمام الفضل يبقى سهران لا يبعان على عودهم فاضرب ثلاثة في ستة
 وثلاثين تكتن مائة وثمانية فان لم يكن معهم صاحب ففراي وهي الام تبيع من
 ثمانية عشراي لان اصلها من وهو عود وسهرم للحج سهران وللاخت
 الشقيقة ثلاثة ويبقى سهران لا ولا الاب وهم ثلاثة لا يبع ولا يوافق فاضرب
 ثلاثة في ستة ثمانية عشر للحج ستة وللاخت الشقيقة تسعة ولا ولا الاب ثلاثة
 للاخ سهران ولاختهم سهران اربع زوجات وثلاث حبرات وجر وبع
 اخوه سبع اخوات لا يدام يصح من ايجار واثنين وثلاثين اعلم ان
 للفرصين في هذه المسألة والتي قبلها طريقان احدهما وهي جارية على
 الاصل ان يقال في هذه المسألة اصلها من اثني عشر للزوجات الربع
 ثلاثة منكسر عليهن وللحجرات السدر اثنتان منكسر عليهن وللحد
 ثلث ما يبقى بعد فرض الزوجات والحجرات لا خير له لا والباقي سهران

ان

ان اخذ ثلثها احدهم سهران وثلاث او ان اخذ سدر جميع المال اخذ
 سهران وان فاسم الاخوة والاختوات احدهم سهران من ثلاثة وعشرين
 فسهران وثلاث خير لم فانكسر على الثلث فاضرب اثني عشر في ثلاثة تكتن
 ستة وثلاثين للزوجات الربع تسعة لا يبع ولا يوافق وللحجرات السدر
 سبعة صحيح وللحجرات الباقي سبعة صحيح عليه والباقي اربع عشر للاخوة والاخت
 على احد وعشرين لا يبع ولا يوافق بالاسباع فارفع بهم الى وفقرهم ثلاثة
 ثم انظر بين وفق الاخوة والزوجات فاذا هما متساويان فاضرب ثلاثة
 في اربع تكتن اثني عشر ثم اضرب الاثني عشر في ستة وثلاثين تكتن اربع مائة
 واثنين وثلاثين ومنها تصح الطريقة الثانية ان يقال اصل المسألة
 ستة وثلاثين لانه اقل عدد يخرج منه ربع وسدر وثلث ما يبقى
 وهذا الاصل الذي قبله خارج عن الاصول السبعة بالها بخص
 المناخير من الاصحاب وهما في مسائل الحد خاصة وذلك ان كل
 مسألة فيها سدر وثلث ما يبقى والباقي فاصلها من ثمانية عشر وكل
 مسألة فيها ربع وسدر وثلث ما يبقى والباقي فاصلها من ستة وثلاثين
 واستصوب الامام والمتولي طريق المناخيرين وكان في الروم انه
 الحجاز لانه اخضر ولان ثلث ما يبقى فرض مضموم الى السدر والربع
 فلتكن الفرقة من محرمهما واجتنب المتولي بانهم اتفقوا في زوج

وابوين على ان المسلم من ولو اقامه الذير من نصو وثلاث ما
 يبقى لقالوا هي من اثنتين للزوج واحد يبقى واحد وليس ثلث
 فيضرب مخرج الثالث في اثنتين يصير ستة واقراء الشيخان على هذا
 الاحتجاج لكن قال ابن الرفعة في المطلب انه غير سالم من النزاع فان
 جماعة من الفرضيين ذكروا ان اصلها من اثنتين انتهى واعتذر
 الامام عن القول بانها انا لم يجدوها مع ما سبق لان الامور
 موضوع على المقدرات المنصوصة وهي المجمع عليها وثلاث ما يبقى
 من المثلثين ليس منصوصا ولا منفق عليه قال والاسم في قرب وكذا
 بعضهم طريقة التدرجا اصل وطريقة المختار من استحسان فللزواج
 في هذه المسألة تسع لا يصح ولا يوافق وللجارات ستة صحبة عليهن
 وللجدة والباقي وهو اربع عشرة للاخوة والاحوات لا يصح ويوافق
 السبع فرد وسهم الى سبعها وهو ثلاثة واضربه في عدد رؤس
 الزوجات وهو اربع يكن اثني عشر ثم اضرب الحاصل في اصل المسألة
 وهو ستة وثلاثون يكن اربع مائة واثنين وثلاثون ومنها تصح
 للزوجات تسع مفروبة في اثني عشر تكون اثنتين وسبعين لأم
 جده اربع عشرون وللجد تسع مفروبة في اثني عشر تكون اربع
 وثمانين وللأخوة والاحوات اربع عشر مفروبة في اثني عشر تكون

ما اقامه

مائة وثمانية وثلاثون لكل اخت ستة عشر ولكل اخت ثمانية جد وام
 واخت تسع من تسع اي لان اصلها من ثلاثة لأم واحد
 يبقى اثنان وللنفساء خير للجد والاثنان على ثلاثة لا يصح ولا
 يوافق فاضرب ثلاثة في ثلاثة تكن تسع لأم الثلث ثلاثة وللجد
 اربع وللأخت اثنان وصح جد وام واخت من اب وام
 واخوان واخت من اب تسع من تسعين اي لان اصلها من
 ستة لأم السدس واحد يبقى خمسة ثلثها خير للجد وهو سهم وثلاثا
 سهم فانكسر على مخرج الثالث فاضرب اصل المسألة وهو ستة في
 ثلاثة تكن ثمانية عشر لأم السدس في ثلاثة ثلثها يبقى خمسة عشر
 للجد ثلثها خمسة ويبقى عشرة للاخت الشقيقة تمام النصف
 تسع يبقى سهم واحد على خمسة لا يصح ولا يوافق فاضرب خمسة
 في ثمانية عشر تكن تسعين ومنها تصح وان شئت قلت اصلها
 من ثمانية عشر ثلاثة لأم وخمس للجد للاخت من الابوين
 النصف تسع ويبقى سهم واحد لولاد الاب لا يصح عليهم فاضرب
 عددهم وهو خمسة في ثمانية عشر تكن تسعين للجد خمسة مفروبة في
 خمسة تكن خمسة وعشرين ولأم ثلاثة مفروبة في خمسة تكن عشرة وللأخت
 تسع في خمسة خمسة واربعين ولولاد الاب سهم مفروبة في خمسة

الاخرى الى عمر تسال ميراثها فقال مالك في كتاب الله شي وما
 كان الفقهاء يروى قضاه ابو بكر الابرار وما بالابرار على الفرض
 شي ولكن هو ذلك السدر فان اجتمعنا فهو بينكما وابتكرا
 فلتبته فهو لها وعن يزيد ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الجور
 السدر صحح الترمذي وابن حبان وروى عن القاسم
 ابن محمد قال جات الجردان الى ابي بكر رضي الله عنه فاعطى ام الام
 الميراث دون ام الاب فقال لم رجل من الاقارب اعطيت
 التي لومات لم يرثها ومنحت التي لومات ودفعتا فجل ابو
 بكر رضي الله عنه السدر بينه ما رواه الدارقطني في سننه بسند
 صحيح **قال** هذا الرجل **الميراث** هو عبد الرحمن بن سهل الانصاري
 الحارثي البصري رضي الله عنه كذا ذكره ابن عبد البر وفي الشامل
 ان سهلا ابن حارثه وقد اختلفوا في توريث الجرات فذهب قوم
 من الفقهاء الى ان لا يرث الاجرتان فقط ام الام وان علت وام
 الاب وان علت وبه قال مالك والزهري وبقية المذاهب وابو ثور
 ورواه عن الشافعي وذهب الاوزاعي واحمد الى توريث ثلاث
 جرات فقط هاتان وام الجدر وروى في حديث وذهب اكثر
 الفقهاء الى توريث اكثر من ثلاث جرات وبه قال ابو حنيفة وهو

المشهور

المشهور ومن مذهب الشافعي وعمر ابن عباس رضي الله عنهما ورواه
 شاذ ان لها الثلث كالام وبه قال ابو حنيفة وقال ابن الدبان
 في الاجازة روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الجدر بمنزلة
 الام فذهب قوم الى ان لها الثلث في الموضع التي ترث فيه الام
 الثلث ومعنا عند الفقهاء ان صح عنه انها ترث ما ترث لها كما
 ترث الام وان لم يكن لها في كتاب الله تعالى فرض وقد صح عن ابن
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدر السدر وهو
 لا خالفه رواه ابنه انه يروي وقال ابن المنذر اجمع عوام اهل العالم
 على انها لا ترث على السدر **قال** الجدر التي ترث من قبل الام
 هي التي تدلي الى الميت بالامومة لا بالابوة اي الجرات صنفان
 جرات ام وجرات اب وكل واحد منهما تنقسم الى قسمين
 وارثات وغيب وارثات فالوارثات من جرات الام من تدلي
 اليها بالامومة كأم ام الام وام ام الام وام ام ام
 الام وعلي هذا وغير الوارثات من تدلي اليها بالابوة كأم
 ام الام وام ابني ام ام ام ام الام وام ابني ابني ابني الام
 وام ام ام ابني ابني الام وامثال ذلك فكل جدر من قبل الام
 اذا كان بينهما وبين الام ذكر فصاعدا لا ترث **قال** والتفري

منهن اي الجدة التزوي التي من قبل الام كام الام تحب البحر
 منهن كام ام الام ولا تنقط الا بالام اي لانه ليس بينهما وبين
 الميت سواها واخبر انها لا تحب بالاب ولا بالجدة وهو كذلك
 وقد يتصور ان الجدة مع بقية فيها اذا كانت الجدة هي جد
 الميت من قبل ابيه وامه فيكون السدس بينهما نصفين **مثال**
 لزيت بنتان حفصة وعمره والحفصة اب ولعمري بنت بنت فخرج
 الابن بنت بنت خالته فانه بولد ومات فلا تنقط عمر التي
 هي ام ام امها زبيب لانها ام ام ابيه ذكر القاضي ابو
 الطيب وابن الصباغ والرويانى وقالوا لا يتصور في غيرها
قال واما الجدة التي من قبل الاب فانها تترك سوا كانت
 تدلي الى الميت بالامومة اي فقط كام ام الاب وام ام ام
 الاب وام ام ام ام الاب **قال** او بالابوة اي فقط كام اي
 الاب وام ام ام ام الاب وكذا لو كانت تدلي بالامومة
 بالابوة كام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام
 ام
 الاب بالابوة ثم بالامومة كام ام ام الاب وام ام ام ام ام ام ام
 ام ام الاب واشباه ذلك والضايف في ذلك ان كل جده ادك

عقبي

بمحض اثبات كام ام الام او ذكر كام ام الاب او اثبات الى ذكر
 كام ام الاب تترك ومن ادلت بذكر بين اثنين كام ام الاب
 فلا تترك كما لا يترك ذلك الذكر بل هما من ذكي الارحام وحتى ابن المولى
 في الاجماع **قال** وهي اي الجدة من قبل الاب فقط باب الميت
 اي لانها تدلي به وكما تحب الاب الجدة وعن جماعة من الصحابة والتابعين
 انه لا تحبها وانه قال الامام احمد واسحق لما رواه الترمذي عن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال في الجدة مع ابنتها اول جده اعطاهما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سر سام ابنتها وابنتها حي لكن قال
 عبد الحق وغيره اساءه فحين وعلي نقدر صحة فعد اجرة اخرها
 حرم على ابنتها الذي هو عم الميت لا الذي هو ابوه الثاني كان غير
 وارث لما منع قاهر الثالث ان يخل ان يكون اراد الجدة الام وابنتها
 وهو قال الميت ونقل البر عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 ان عثمان رضي الله عنه لم يورث الجدة اذا كان ابنتها حي والناس عليه
قايده قال الخفاف في الخصال لا تترك الجدة وابنتها حي من ابنتها
 الا في حال واحد وهي ان تكون حين من وجهين فتكون ام ام ام
 وهي ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام
 باقي فتترك من جهة ابن بنتها دون ابنتها وبام الميت اي بلا خلاف

كما قال الماوردي لان الجدة ترتب بالاولاد فكانت الام اولى منها لانها
 مباشرة للولادة وان ولادتها معلومة وولادة الجدة من قبل
 الاب منقولة **قال** والفردى منهن اي من الجرات من قبل الاب
 محجب البعدي ايضا اي كام الاب محجب ام اب الاب لانها اقرب
 منها بدرجة وهذا الاختلاف فيه **قال** فاما اذا اجتمعت جرتان
 في درجة واحدة كام الام وام الاب فالسرة بينهما مساوية لما
 سبق من فعل الي بكر وعمر رضي الله عنهما **قال** وان كانت التي
 من قبل الام اقرب اي من الجدة التي من قبل الاب كام الام مع ام
 ام الاب انفردت بالسرة وحجت التي من قبل الاب اي لان لها
 قوتين قريبها بدرجة وكون الام هي الاصل والجرات كالفرع لها
قال وان كانت التي من قبل الاب اقرب كام الاب لم تحجب التي
 من قبل الام اي وان كانت ابعد منها كام ام الام بل يكون السرة
 بليتها مساوية على الاظهر والثاني محجبا لما تحجب الفردى من جهة الام
 والعجيب الاول والفرق ان قرابة الام اقوى ولذلك تحجب الام
 جميع الجرات من الجرتين بخلاف الاب وعلى هذا القياس قال القاضي
 الحسين والبعوي واقره الشيخان ان الفردى من جهة امهات الاب
 كام ام الاب تسقط البعدي من جهة ابا الاب كام ام اب الاب وام

اي اي الاب والفردى من جهة ابا الاب كام اي الاب هل تسقط
 البعدي من جهة امهات الاب كام ام ام الاب فيه القولان
 فيكون الاظهر المنع **تلييه** القولان سببها اختلاف الروايات
 عن زيد الاول رواه اهل المدينة عن والثاني رواه اهل الكوفة
 فلم يزد مع الاول لانهم اهل بلدة قال صاحب التفسير **قال**
 والواحدة من قبل الام واحد ابد ومن قبل الاب في الدرجة الاولى
 واحد وهي ام الاب وفي الثانية جرتان وهي ام اب ام الاب
 وام اي الاب فيكون الواثقات ثلاثا واحد من قبل الام وثلاث
 من قبل الاب وفي الثالثة اربع واحد من قبل الام وثلاث
 من قبل الاب وفي الرابعة خمس واحد من قبل الام واربع
 من قبل الاب وعلى هذا هذا بيان لشتى اعداد الجرات
 والحق يقضي ما قيل فيه على قوله ما اشار اليه المصنف وهو ان
 نقول لك ام واب وهما الواقعتان في الدرجة الاولى درجات
 اصولك ثم لا يبيك ام واب وكذلك لأمك فادعهم الواقعتون في
 الدرجة الثانية من درجات اصولك وهذا الدرجة هي الاولى
 من درجات الاجداد والجرات ثم اصولك في الدرجة الثالثة
 ثمانية لكل واحد من الارب ابا واما فنضرب الارب في اثنين في

واحد فيبلغ اربع فهي عردة من في هذه الدرجة ثلاث وارثات واحد
ساقط واعلم ان الوارثات في كل درجة من درجات الاموال تعدد تلك
الدرجة في الثانية ثلثان وفي الثالثة ثلاث وفي الرابع اربع وهكذا
في كل درجة لا تزد الا واردة واحد وان تصاعق عردة من في كل
درجة وسبب ان الحركات ما يبلغ نصف من من قبل الامم ونصف من
من قبل الاب ولا يثبت من قبل الام الا واحد ابدا والباقيات من
قبل الاب فادام عدد ادرجة تبدلت كل واحد منهن بامها وراحت
ام الجدة الذي صعد بها اليه **قال مسأيل** من ذلك ترك جديته ثم ام
امه وام ابيه تقع من اثني عشراي لان اصلها من ستة الجدة من السدس
سهم لا يصح ولا يوافق فاضرب اثنين في ستة تكن اثني عشر الحركات السدس
اثنان لكل جن سهم والباقي للعاص **قال** ترك جديته واما
فصح من اي جديته من قبل امه السدس والباقي للاب ولا شي للثني
من قبل الاب ترك جديته امه تقع من اي جديته ام امه السدس
ولا شي لامه اي امه ترك جديته ابيه تقع من اثني عشراي لان اصلها
من ستة الجدة من السدس سهم لا يصح ولا يوافق فاضرب اثنين في
ستة تكن اثني عشر لكل جن نصف السدس سهم والباقي اما للعاص
حاضر وليت المال اما من قال بالرد فيقول صح من اثنين فقط

ترك

ترك جديته و جديته امه تقع من اثني عشراي لان اصلها من ستة
جديته سهم لا يصح ولا يوافق فاضرب اثنين في ستة تكن اثني عشر لكل
جن سهم والباقي للعاص ولا شي لجديته امه لانها بعد من جديته
ومثل لو ترك جديته و جديته ابيه ايضا من ستة جديته السدس ولا شي
لجديته ابيه لانها بعد ترك جديته امه و جديته ابيه تقع من ثمانية عشر
لان جديته امه ابي امه لا شي لها فالسدس من الباقيات وسهم من
واحد لا يصح ولا يوافق فاضرب عردة من في الساتين ثمانية عشر ومنها
تصح ثلاثه الحركات والباقي للعاص ترك جديته امه و جديته ابي امه
تصح من ستة اي لان جديته امه ابي امه ساقطه لا يراها مذكورين اثنين
واما جديتي ابي الاب فاحدها ام ام ابي الاب والاخرى ام ابي
اي الاب وكلناهما محجوبان بام ام الام لانها بعد من ترك جديته
ايه و جديته امه امه تقع من ثمانية عشراي لان ام ابي ام الام ساقطه
فاذا الوارثات ثلاث ام ام الاب وام ابي الاب وام ام ام الام
اذا القرى من جهة الاب لا تحب البعدي من جهة الام فانقسم
بينهن واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق فاضرب ثلاثة في ثمانية عشر
عشر ومنها تقع الحركات ثلاثة اسم والباقي للعاص ترك جديته
ام امه و جديته امه ابيه تقع من اثني عشراي لان جن من جهة الام

لا يترك وكما من جهة الميراث في هذه الصورة لا يترك الا واحد من
كل جهة فانكسر على اثنين فاصوب الثلث من ثلثي عشر
لأحد سهم والباقي كما تقدم ترك جدي أم أمه وخبرني أم
أم أبيه وجدي أبي أبيه لصح من أربع وعشرين أي لأن الأولي
أم أم أم أم والثانية أم أبي أم أم والثالث أم أم أم أب
والرابع أم أبي أم أب والخامس أم أم أبي أب والسادس أم أبي أبي
أب الثانية والرابع ساقطان فالواريثات أربع وإذا ضربت عدد هذه
في المسألة وهي ستة بلغ أربع وعشرين ومنها تقع الميراثات أربع والباقي
كما تقدم **قَالَ اب المناخات** النسخ لدا طالع الشيء وأزله يقال
نسخت الظل الشمس إذا ذهبت وحلت محلها وسيت مناسخ الفرائض
وهي موت ورثة بعد ورثة قبل نفسه المترك بذلك لولا حكم الأول
ودفع وقيل لأن المال ناسخ لا يدرى وهو من عريق الفرائض
وهو يجري مجرى التعجيل في المعنى كما سذكر **قَالَ** إذا مات
إنسان ولم تقسم تركته إلى آخره إذا مات شخص عن جماعة من
الورثة ثم مات أحدهم قبل نفسه المترك فلا ميراث إلا لأحد هاتين
فرض الميت اللان كان لم يكن ونفسه تركته على الباقيين وذلك في صورة
أحدهما أن تكون ورثة الثاني هم الباقيون من الأول وهم عصبة في

المساكين مكن مات عن أخوة وأخوات من الأب ثم مات أحدهم
عن الباقيين أو عن يفتين ومات ثم مات أحدهم وحلوا لأخوة
والأخوات الثانية أن يكون ورثة بعض الباقيين وهم عصبة
في المساكين وغير الواريث من الثاني ذو فرض في الأولي كما ماتت
عن زوج وأبنتين من غير ثم مات أحد الأبنتين قبل القسم فإن ورثة
الميت الباقي هو الباقي من الأبنتين دون الزوج وهذا الواريث
عصبة في المساكين والزوج الذي لا يترك في الثانية ذو فرض في الأولي
فيفرض أن الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع تركته المراد إلى زوجها
والباقي لأبنتها التي تركت الوفاة رجل عن زوج ورثة بنتين من غير هاتين
ماتت ابن فوفت أنه لم يكن ودفع الثمن للزوج والباقي إلى الأبنتين
الثالث أن يكون ورثته هم الباقيون جميعهم وأرثهم بالترتيب في الثانية
طامح الأولي بشرط أن يكون الميت الثاني ذا فرض في الأولي ولكن
فرقة قد روي المسألة الأولى **مثال** امرأة ماتت عن زوج وأخت
لابوين وأخت لأب ثم نكح الزوج الأخت لأب فماتت الأخت المنكحة
عن الزوج والأخت فان المسألة الأولى من سهم وتعمل نصيب الأخت
للأخت إلى سبع فإذا ماتت هي عن فرض أو لم تكن وتترك العول
ونقسم المال تصفين بين الزوج والأخت لأن فرض كل منهما بالتصديق

المسألةين وهذا الخلاف ما لو بلغ الزوج الاخت لابوين فانت فانه انت
من المسألة ثلاثة وليس ذلك قدر العول فلا نفوس كانتا لم تكن بل
تصح المسألةان بالطرق المذكورة بعد ونسب بالومات امرأين
زوج وام واخت لابوين ودلوي ام ثم تلج الاخت لابوين فانت عن
الباقيين لان المسألة الاولى من سنة ونحوه الى سبعة وفرض الاخت لابوين
ثلاثة وهو قدر العول في الاولى وقد وقع هنا في الشرح والروض
سهوي ايراد الامثلة فاختره واعتد ما حذرته **الحال** الثانية
ان لا يكون كذلك اما لان الواث غيرهم واما لان غيرهم يشاركون
واما لاختلاف مقادير استحقاقهم وهذه الحالة قد اقتص عليها المصنف
وافصحها بيان امثلتها فلا يطول الكتاب بشرح ما يستغنى عنه
فل نقصر على كلامه ونوضح بزيادة امثلة **قال** اذا مات انسان ولم
نقسم تركته حتى مات بعجز وورثته فصح مسلم الميت الاول ثم صح مسلم
الثاني ثم اقسام الميت الثاني على مسألة فان انقسمت فقد صححت
المسألةان مما بحث من مسلم الميت الاول **مثال** زوج واختان من
اب لم يقسم الميراث حتى مات احدي الاختين وخلفت روجا واختا
المسلم الاول من سبعة للزوج ثلاثة وللباخت سهران والمسال
الثانية من اثنين والترك سهران للزوج سهم والاخت سهم فقد

صححت المسألةان من سبعة للزوج الاول ثلاثة وللأخت ثلاثة وللزوج
الثاني سهم **مثال آخر** ام وعم لابوين مات العم وترك اخنا لحيوين
واين اخ شفع المسألةان من ثلاثة لان المسلم الاول من ثلاثة للام
الثالث واحد والباقي سهران للعم والمسال الثانية صح من اثنين والترك
سهران للاخت سهم ولابن الاخ سهم **مثال آخر** ترك امراه او اخا لاج
مات الاخ وترك بنتين وابراين صح من اربعة للزوج الرابع واحد
والباقي للاخت ثلاثة اسهم ومسألة من ثلاثة للبنتين الثانيان انسان
ولابن الابن السهم الباقي **قال** وان لم تقسم تركه الميت الثاني
على مسألة ولكن واقفها فاضرب وفق مسألة في مسلم الميت
الاول مما اجتمع صححت من المسألةان **مثال** زوج وام واحد من
اب ثم مات الزوج وترك اخوين من ام واخنتين من اب المسألة الاولى
من سنة ومات الزوج عن ثلاثة ومسألة صح من ستة فبين مسألة وتركه
وفق بالاثلاث فاضرب اثنين في ستة يكن اثني عشر ومنها صح فكل من
لرشي من المسألة الاولى ياخذ مضروبا في وفق المسألة الثانية وكل من
لرشي من الثانية ياخذ مضروبا في وفق تركه الميت الثاني فلام من
الاولي سهران مضروبا في اثنين يكون اربعة وللزوج سهم مضرو
ب اثنين يكون اثنين وللأختين للام من المسألة الثانية سهران

مضروبان في وقت ترك الميت الثاني وهو واحد يكون اثنين للاختين
 اربع في واحد تكون اربع لاهل الاخت سهران **مثال اخر** جدتان
 وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت من الام عن اخت لام وهي الاخت
 من الابوين في المسلة الاولى وعن اختين لآب وعراة ام وهي
 احدي الجدتين في المسلة الاولى فالاولي تصح اثني عشر والثانية من
 ستة ونصف الاخت الميتة من المسلة الاولى سهران ونصفها
 ومسلتها ينفوا فتقان بالنصف فتضرب نصف مسلتها في الاولى
 فتبلغ ستة وثلاثين كان للجدتين سهران ياخذنهما مضروبين
 في ثلاثة تكون ستة وكذلك الاخت من الآب وكان للاخت من الابوين
 ستة فاخذنهما مضروبين في ثلاثة تكون ثمانية عشر وكان لهما من المسلة
 الثانية سهران فاخذن مضروباً في وقت نصيب الميتة من الاولى وهو
 سهران يكون للاختين من الابوين اربع مضروبين في
 سهران ياربعة وللام الام سهران مضروب في سهران يحصل للاخت
 الواحدة في المسلة تسعة عشر والجد الواحدة في سهران **قال**
 وان لم ينقسم ترك الميت الثاني على مسلة ولا توافرها فا ضرب
 جميع مسلة في المسلة الاولى ثم قل من شيء من المسلة الاولى
 اخذ مضروب في الثانية وكل من شيء من الثانية اخذ مضروب

في التركة **مثال** اباؤنا وبناتنا ثم مات احد الابنين وترك ابنا وبناتنا
 فالمسلة الاولى من ستة ومات احد الابنين عن سهرين ومسلة من ثلاثة
 وتركه لانقسم على مسلة ولا توافرها فا ضرب ثلاثة اي وهي مسلة الميت
 الثاني في ستة اي وهي مسلة الميت الاول تكن ثمانية عشر ومنها تصح ثلاثة
 من المسلة الاولى سهران مضروبان في ثلاثة تكون ستة وللبنين كذلك
 لاهل واحد ثلاثة وللبن من المسلة الثانية سهران مضروبان في التركة وهي
 اثنان تكون اربع وللبن سهران في اثنين باثنين فصحت المسلتان من
 ثمانية عشر **مثال اخر** ترك زوجة وثلاث بنين وبناتنا ثم ماتت البنت
 عن ام وثلاثة اخوة وهم الباقيون من ورثة الاول فالمسلة الاولى تصح من
 ثمانية والثانية من ثمانية عشر ونصيب الميتة من الاولى سهران لا يصح ولا يوافق
 فنضرب الثانية في الاولى فتبلغ مائة واربع واربعين للزوج سهران
 مضروب في ثمانية عشر وللبن سهران في ثمانية عشر تبلغ ستة
 وثلاثين وللام من الثانية ثلاثة مضروب في سهران الميتة وهو واحد
 ولها اخ سهران مضروب في واحد يحصل لاهل من المسلتين احد
 وعشرون ولها اخ واحد واربعون **قال** وهكذا ان مات
 الثالث والرابع او اكثر علمت على النحو ان شاء الله اي ان مات الثالث
 قبل قسمه التركة فانظر نصيبه من المسلتين فان انقسم على مسلة فذاك

وان لم ينقسم ودافق فاقرب وفق المسألة الثالثة في المسائلين
 الاولين وان لم يوافق فاضرب جميع المسائل في المسائلين فان مات
 رابع انظر ما حصل له من المسائل الثلاث فان انقسم فصبه على مسألة
 فراك وان لم ينقسم فاضرب الرابع او فقرأ في جميع الحدود الا التي تحت
 من المسائل الثلاث المتقدمة وكذا ان مات خامس او سادس **مثال**
 مات امرأ عن زوج واربع اخوات من الابوين واخنتين من الام
 وام ثم ماتت الام عن زوج واحد لابوين والاب ومن في المسألة ثم ماتت
 احدي اخوات الابوين عن ثلاث بنين وبنين ثم ماتت اخري
 عمر في المسألة ثم اخوان لابوين واخنان لام ثم ماتت اخري عن
 زوج وبنين وابن المسألة الاولى من وتحويل الي عش ماتت
 الام عن زوج وثلاث بنات واخ مسكنها من اثني عشر وصي من
 وثلاث بنين وما في يدها سهم لا يصح ولا يوافق فاضرب ستة
 وثلاثين في عش تبلغ ثلاثمائة وستين ومنها تصح المسائلان
 للزوج من الاولى ثلاثة مضروب في ستة وثلاثين تكون مائة وثمانية
 وللأخوات من الابوين من الاولى اربع مضروب في ستة
 وثلاثين تكون مائة واربع واربعين وللأخنتين من الام
 سهران مضروبان في ستة وثلاثين تكون اثنتين وسبعين وللزوج

الام من الثانية تسع مضروب في نصيب الام وهو واحد تكون تسع
 والبنات اربع وعشرون مضروب في واحد تكون كذلك وللأخ
 ثلاثة مضروب في واحد تكون ثلاثة ثم ماتت الاخ من الابوين
 وحصةها من المسائلين اربعون ومسلتها من ثمانية فنصيبها
 صحح على مسلتها لكل ابن عش ولعلقت خمسة ثم ماتت الاخ **المختصر**
 عش اربعين سها ومسلتها من ثلاثة وتصح من وجبت تركها
 لا تصح وتوافق بالنفس فاضرب نفس مسلتها وهو ثلاثة في ثلاثة مائة
 وستين تبلغ الثلاثمائةين للزوج الميرة الاولى مائة وثمانية مضروب
 في ثلاثة تكون ثلاثمائة واربع وعشرون وللأخنتين من الابوين
 من الاولتين ثمانون مضروب في ثلاثة تكون مائتين واربعين لكل
 اخت مائة وعشرون وللأخنتين من الام من الاولتين ثمانون
 في ثلاثة تكون مائتين واربعين لكل واحد مائة وعشرون وللزوج
 الام تسع مضروب في ثلاثة تكون سبعة وعشرين ولأخ الام ثلاثة
 مضروب في ثلاثة يسعة والبنات من الثالثة اربعون سها
 مضروب في ثلاثة يكون مائة وعشرين لكل ابن ثلاثون ولعلقت
 خمسة عشر وللأخنتين من الابوين من الرابع اربع مضروب في وفق
 ما في يد الميرة وهو عشرون تكون ثمانين لكل اخت اربعون

وَثَلَاثَتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ سَهْمَانِ مَضْرُوبَانِ فِي عَشْرِينَ
 تَكُونُ أَرْبَعِينَ لِكُلِّ اخْتِ عَشْرُونَ ثُمَّ مَاتَتِ الْاِخْتُ
 الْاُخْرَى مِنَ الْاَبْوِينَ عَنْ مَائَةٍ وَسِتِينَ سَهْمًا وَمُسْلَمَتُهَا
 تَصِحُّ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ فَتُرَكُّهَا صَاحِبَةٌ عَلَى مُسْلَمَتِهَا لِزَوْجِهَا
 اَرْبَعُونَ وَلِكُلِّ بِنْتٍ ثَلَاثُونَ وَلِلْاَبْنِ سِتُونَ فَالْاَسْلُكُ
 مِنْهَا زَوْجٌ وَأُمٌّ وَالْاِخْتُ لِلْاَبِ ثُمَّ مَاتَتِ الْاِخْتُ وَخَلَفَتْ
 زَوْجًا وَابْنًا تَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ اَي لَانِ الْمُسْلَمَةُ الْاُولَى
 مِنْ سِتَّةِ وَقَعُولِ اِلَى ثَمَانِيَةِ لَفْزِجِ النِّصْفِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْاُمِّ ثَلَاثُ
 اَشْرَافٍ وَالْاِخْتُ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ مَاتَتِ الْاِخْتُ عَنْ ثَلَاثَةِ اَسْهَامٍ
 وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَابْنًا مُسْلَمَتُهَا مِنْ اَرْبَعَةٍ وَسَهْمًا مِثْلًا ثَلَاثَةٌ
 وَهِيَ مِنَ الْمَبَايِنَاتِ فَاضْرِبِ الْمُسْلَمَةَ الثَّانِيَةَ فِي الْمُسْلَمَةِ الْاُولَى
 تَبْلُغُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ثُمَّ اقْسِمِ لِلزَّوْجِ مِنَ الْاُولَى ثَلَاثَةَ
 مَضْرُوبَةٍ فِي اَرْبَعَةٍ تَكُونُ اثْنًا عَشَرَ وَلِلْاُمِّ سَهْمَانِ مَضْرُوبَانِ
 فِي اَرْبَعَةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَةَ لِلزَّوْجِ مِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمٌ مَضْرُوبٌ فِي
 تَرْكِهِ الْمَيْتَةِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ تَكُنْ ثَلَاثَةٌ وَلِلْاَبْنِ ثَلَاثَةٌ مَضْرُوبَةٌ
 فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ سِتَّةً وَصَحَّ تَرَكَ اَبُوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَتِ
 اَحَدِي الْبَنَتَيْنِ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَمِنْ فِي الْمُسْلَمَةِ تَصِحُّ مِنْ اَرْبَعٍ

ببلغ قراءة

حرف

وتس

وَحَمْسِينَ اَي لَانِ الْمُسْلَمَةَ الْاُولَى مِنْ سِتَّةٍ لِكُلِّ مِنَ الْاَبْوِينَ السُّوْسُ
 وَاحِدٌ وَلِكُلِّ ابْنٍ اِثْنَانِ ثُمَّ مَاتَتِ اَحَدِي الْبَنَتَيْنِ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَمِنْ فِي
 الْمُسْلَمَةِ وَاحِدٌ وَاحِدٌ وَاخْتُ فَمِنْ اَيضًا لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ وَلِلْحَيَّةِ
 السُّوْسُ وَاحِدٌ يَلْقَى اِثْنَانِ يَلْقَى الْاَخْتِ وَالْحَيَّةُ الْمَقَاسِيرُ خَيْرًا فَاَنْكَسَرَ
 عَلَى ثَلَاثَةِ مِائَةٍ ثَلَاثَةٌ فِي سِتَّةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَةَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ سِتَّةٌ وَالْحَيَّةُ
 السُّوْسُ ثَلَاثَةٌ وَالْحَيَّةُ اَرْبَعٌ وَالْاِخْتُ اِثْنَانِ فَصَحَّتْ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ وَسَهْمًا
 اِثْنَانِ يَلْقَى اَبُوَيْنِ مُسْلَمَتُهَا وَفَقَّ بِالْاَنْصَافِ فَاضْرِبِ النِّصْفَ الْمُسْلَمَةَ الثَّانِيَةَ
 وَهِيَ تَسَعُ فِي الْمُسْلَمَةِ الْاُولَى وَهِيَ سِتَّةٌ اَرْبَعٌ وَخَمْسِينَ ثُمَّ اقْسِمِ مِنْهَا
 لِلْاَبْوِينَ مِنَ الْاُولَى سَهْمَانِ فِي تَسَعٍ تَكُونُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ لِكُلِّ سِتَّةٍ وَلِلْاُمِّ
 مِثْلُهُ وَلِلْبَنَاتِ مِنَ الْاُولَى سَهْمَانِ مَضْرُوبَانِ فِي تَسَعٍ تَكُونُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ
 وَلِلزَّوْجِ مِنَ الثَّانِيَةِ تَسَعٌ مَضْرُوبَةٌ فِي وَفَقَّ سَهْمًا مِثْلَهُ وَهُوَ وَاحِدٌ
 تَكُونُ تَسَعٌ وَالْحَيَّةُ ثَلَاثَةٌ فِي وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ وَالْحَيَّةُ اَرْبَعٌ فِي وَاحِدٍ اَرْبَعٌ
 وَالْاِخْتُ سَهْمَانِ فِي وَاحِدٍ سَهْمَيْنِ فَاجْتَمَعَ لِلْاِخْتِ مِنَ الْمَسْلُوكَيْنِ
 عَشْرُونَ وَالْحَيَّةُ ثَلَاثَةٌ عَشْرًا وَالْحَيَّةُ اِثْنَانِ عَشْرًا فَانْ بَانَ الْمَيْتِ الْاُولِ
 اَمْرًا بِصَحِّهِ مِنَ الْبَنَتَيْنِ وَارْبَعِينَ اَي لَانِ اَبَا الْمَيْتِ الْاُولِ لَمْ يَمُوتْ مِنْ
 الثَّانِيَةِ لِكُونِهِ اَبًا وَحَيِّزًا الْمُسْلَمَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ سِتَّةٍ وَتَحُولُ اِلَى
 سِتَّةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْاِخْتِ ثَلَاثَةٌ وَالْحَيَّةُ سِتَّةٌ وَاحِدٌ وَمَا فِي الْيَدِ

واحد تكون ثلاثة وللبنتين الثلثان ثمانية مضروب في الوقف المذكور
 ثمانية لكل واحد اربع ولا يورى المراء اربع مضروب في الوقف المذكور
 تكون اربع فاجتمع لكل بنت من المسنتين اربع واربعون فان
 لم تمت المراء ولكن ماتت الام وترك زوجا وبنتي ابن اي وها
 البنات في الاولى وابوين تصح من اربع مائة وخمسة اى لان مسلتها
 من اثني عشر وتحول الى خمسة عشر وسهامها اربع ومسلتها وسهامها
 متباينان فاضرب خمسة عشر في سبعة وعشرين تكن اربع مائة وخمسة اقسام
 منها للزوج من الاولى الثلث ثلاثة في المسلم الثانية خصلتها تكون ستين
 وللبنين من الاولى ستة عشر في خمسة عشر تكون مائتين واربعين
 لكل بنت مائة وعشرون وللزوج من الثانية ثلاثة مضروب في سهام
 مورثة وهي اربع تكون اربع اثني عشر ولا بنتي الابن من الثانية
 الثلثان ثمانية في السهام ايضا تكون اثنتين وثلاثين لكل بنت
 اربعة عشر فاجتمع لكل واحد منها من المسنتين مائة وستة وثلاثون
 وللبنين الثلث اربع في السهام تكون ستة عشر لكل واحد ثمانية
 وان ماتت الاب بدل الام وترك امراء وابوين وابنتي ابن
 اي وها البنات في الاولى تصح من سبعة وتسعة وعشرين اى
 لان الاولى من سبعة وعشرين والثانية من سبعة وعشرين ايضا وسهام

الاب اربع لا تصح على مسلمة ولا ذوات اوق فاضرب سبعة وعشرين في سبعة
 وعشرين يكن المبلغ المذكور للام من الاولى السدس اربع في سبعة
 وعشرين تكون مائة وثمانية وللزوج الثلث ثلاثة في سبعة وعشرين تكون
 احدى مائتين وللبنتين الثلثان ستة عشر في سبعة وعشرين يكون
 اربع مائة اثنتين وثلاثين لكل بنت مائتان وستة عشر وللزوج الثانية
 وهي الام في الاولى من الثانية ثلاثون في سهام مورثها اربع تكون
 اثني عشر فكل لها ثلاثة وتسعون وللبنين الثلث ثمانية في السهام
 ايضا تكون اثنتين وثلاثين لكل واحد ستة عشر في السهام ايضا
 تكون اربع وستين فكل لها من المسنتين اربع مائة وستة وتسعون
 لكل واحد مائتان وثمانية واربعون زوج وثلاث بنات وابوان
 ثم ماتت الاب وترك ابويه وامره تصح من تسعين اى لان المسلم
 الاولى امها من اثني عشر وتحول الى خمسة عشر وتصح من خمسة واربعين
 للزوج تسعة وللبنات اربع وعشرون وللبنين اثنا عشر مات
 الاب وسهامه ستة ومسلمة من اربع وبنين سهامه ومسلمة توافق
 بالانصاف فاضرب نصف المسلم الثانية اثنان في المسلم الاولى
 وهي خمسة واربعون تكن تسعين للزوج من الاولى تسعة في وقف
 الثانية وهو اثنان يكون ثمانية عشرون للبنات اربع وعشرون

في اثنين يكون ثمانية واربعين للبنت عشرة وللام ستة في اثنين
 يكون اثني عشر وللأبوين من الثانية ثلاثة مضروبة في وقت التزويج وهو
 ثلاثة يكون تسعة لآب وثلاثة لأم وللزوج سهم في وقت التزويج
 بثلاثة فان ماتت الأم بدل الأب وترك زوجا وأبوين صح
 من خمسة واربعين أي وهي ما صحت منه المسلة الأولى لآب سها م
 ستة وهي نص على مسلة الزوج ثلاثة وللام سهم ولآب سها م أبوان
 وإبنان وبنت ثم مات الأب وترك أمراء وأبوين وإبنين وبنت
 ابن أي وهما الإبنان والبنت في الأولى نص من سبعين وعشرين
 أي لأن المسلة الأولى أصلها من تسعة من ثلاثين لآب خمسة وللام
 مثله ولآب ابن ثمانية وللبنت أربع مات الأب وسها م خمسة وأصل
 مسلة من أربع وعشرين ونص من مائة وعشرين وسها م توافق
 مسلة الخمس فأضرب خمس ما صحت منه المسلة وهو أربع وعشرون
 فيما صحت منه المسلة الأولى وهو ثلاثون تكن سبعين وعشرين للام
 من الأولى خمسة مضروبة في وقت الثانية وهو أربع وعشرون تكن مائة
 وعشرين ولآب ابن ثمانية في أربع وعشرين تكن مائة واثنين
 وتسعين وللبنت أربع في أربع وعشرين يكون ستة وتسعين
 والبراء من الثانية خمسة عشر مضروبة في وقت سها م مورثها وهو

واحد يكون خمسة عشر وللأبوين أربعون في الوق المذكور تكن
 أربعين لكل واحد عشرون ولآب ابن ابن ستة وعشرون في
 الوق المذكور يكون ثلاثين عشر فاجتمع لآب ابن ابن من المسلتين
 مائتان وثمانية عشر ولبت الابن مائة وتسعة وللزوج ان كانت
 هي الأم في الأولى مائة وخمسة وثلاثون فان ماتت الأم بدل الأب
 وترك زوجا وأبوين وإبنين وبنت ابن أي هما الإبنان
 والبت في الأولى نص من ثلاثين مائة وستين أي لأن المسلة الأولى
 صحت من ثلاثين كما سبق والثانية من اثني عشر وسها م المية
 خمسة لا نص على مسلة لها ولا توافق فأضرب اثني عشر وهي المسلة
 الثانية في ثلاثين وهي المسلة الأولى تبلغ ثلاثين وستين لآب من
 الأولى خمسة في اثني عشر تكون ستين وللأولاد عشرون في اثني عشر
 يكون مائتين واربعين لكل ابن ستة وتسعون وللبنت ثمانية
 واربعون وللزوج من الأولى ثمانية ثلاثة مضروبة في سها م مورثه
 وهي خمسة تكن خمسة عشر فان كان هو الأب في الأولى بكل خمسة
 وتسعون وللأبوين أربع في خمسة تكون عشرين وأولاد الابن
 خمسة في خمسة تبلغ خمسة وعشرين لآب ذكر عشرة وللاثنى خمسة فاجتمع
 لآب ابن ابن من المسلتين مائة وستة ولبت الابن ثلاثة وخمسون

ثلاث احوال متفرقات وام ثمانت الاخت من الاب والام وترك
هو لا الورثة ثم مات الام وترك زوجا وبنتا تصح من ثمانية واربعين
اي لان المسألة الاولى من ستة للاخت من الابوين ثلاثة وللأخت من الاب
سهم وللأخت من الام كذلك وللأم سهم ماتت الأخت التي من الابوين
وتركت اخنا من الاب واخنا من الام فمسئلتها ميراث وما في يدها
وهو ثلاثة لا يصح على مسئلتها ويوافق الثلث فاضرب ثلث مسئلتها
وهو اثنان في المسألة الاولى وهو ستة تبلغ اثني عشر وللأخت من الاب
من الاولى سهم في اثنين يكون اثنين وللأخت من الام كذلك وكذا
للأم وللأخت من الاب من الثانية ثلاثة في وفق سهام مورثاتها وهو
واحد يكون ثلاثة وللأخت من الام واحد في واحد هو واحد وللأم
مثالها والباقي وهو واحد للعقاب ماتت الام وترك زوجا وبنتا
مسئلتها ميراث وسهامها ثلاثة لا تصح على مسئلتها ولا توافق فاضرب
اربعة في اثني عشر تبلغ ثمانية واربعين للاخت من الاب من المسائلين
الاوليين خمسة مضروبة في اربعة تكون عشرين وللأخت من الام ثلاثة
مضروبة في اربعة تكون اثني عشر والزوج من الثالثة سهم مضروب
في التركة وهي ثلاثة يكون ثلاثة وللأخت سهمان في ثلاثة يكون ستة والباقي
لبيت المال هذا على تقدير عدم الرد اما على تقدير الرد فتصح المسائل

الثلاثة

المسألة

الثلاث من الثلاثة وثلاثة لان المسألة الثانية تصح من خمسة وما في
بد الميت وهو ثلاثة لا يصح على مسئلة ولا يوافق فاضرب حتم في
ستة يكون ثلثين للاخت من الاب من الاولى سهم مضروب
في خمسة يكون خمسة وللأخت من الام مثاليها وللأم كذلك وللأخت
من الاب من الثانية ثلاثة في ثلاثة يكون تسعة وللأخت من
الام سهم في ثلاثة يكون ثلاثة وللأم مثاليها ماتت الام وسهامها
ثمانية تصح على مسئلتها سهمان للزوج وللأخت تركة ابنتين
وبنتان مات احد الابنتين وترك امراة وابنا ثم مات الآخر
وترك بنتا واخنا تصح من عشرين اي لان المسألة الاولى من خمسة مات
احد الابنتين ومسئلة من ثمانية وسهامه اثنان لا يصحان على
مسئلة ويوافقان بالنقص فاضرب وفق الثانية وهو اربع
في الاولى وهي خمسة تكون عشرين للبت من الاولى سهم مضروب في
اربعة يكون اربعة ولا حظ لها سهمان في المضروب ثمانية وللزوج
من الثانية واحد في وفق سهام مورثاتها وهو واحد هو واحد وللأخت
سبعة في واحد يسبع مات ابن الميت الاول الاخر ومسئلة من
اثنتين وسهامه ثمانية وهي تصح على مسئلة اربع للبت واربعة
للاخت ترك ابنا وبنتا وابوين ثم مات الاب وترك امراة وبنتا

واختا وجدا وجن ثم ماتت الام وتركها اما وزوجا وهو الاب
في الاولى وبنات ابن وهي بنت الميت الثاني يصح من اربع وحسين
اي لان المسلة الاولى من ستة ونص من ثمانية عشر للابوين ستة
والابن ثمانية والبنات اربع ماتت الابن ومسلته من اربعة
وعشرين لا يصح عليهما وهي ثمانية وتوافق بالثمن فاضرب
ثمان المسلة وهو ثلاثة في ثمانية عشر تكن اربعة وخمسين للبنات
في الاولى من الاولى اربعة في وفق الثانية وهو ثلاثة يكون اثني
عشر وللابوين ستة في وفق المذكور ويكون ثمانية عشر لكل
واحد تسعة وللامراء الابن من الثانية ثلاثة في وفق سهام
مورثها وهو واحد يكون ثلاثة للبنات في الثانية من الثانية اثنا
عشر في وفق المذكور باثني عشر وللجد اربعة في وفق
المذكور يكون اربع في كل ثلاثة عشر وكذا الجد وللات ما
فضل واحدا لكل لها ثلاثة عشر ماتت الام ومسلتها من اثني
عشر وتحويل الى ثلاثة عشر وسهامها ثلاثة عشر صحي على الام
الثانية السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة فكل لها من المسائل
سبعة عشر ولبنات الابن النصف كل لها من المسائل تسعة عشر
ولبنات الابن التي اسفل منها السدس فكل الثلثين سهمان

كل

كل لها اربعة عشر سهما وماتت المسلة بل الثلث ترك امراءه وابنتين
وابوين ثم ماتت المرء وترك ابنا وجنتين والبنين ثم ماتت
احدي البنين وترك جنتين وجدا واختا وزوجا ثم ماتت البنات
الاخري وترك زوجا وابنا وجنتين وجدا يصح من ثلاثة اربعة
وعشرين اي لان المسلة الاولى من اربع وعشرين وتحويل الى
سبعة وعشرين وهي المنيرة ماتت المرء ومسلتها من ستة
للجدة ام الام سهم واحد وسقطت للجد الاخري اعني ام الاب
لوجود الابن والبنين اربعة وللاب واحد وسهام المنة ثلاثة
لا يصح علي مسلتها وتوافق بالثالث فاضرب ثلث مسلتها وهو
سهمان في المسلة الاولى مع عولها وذلك سبعة وعشرين تبلغ
اربعة وخمسين فكل من شي من الاولى باخذه مضروبا في المضروب
وهو اثنان وكل من شي من الثانية باخذه مضروبا في وفق الزك
وهو واحد فالبنتين من الاولى اثنتي عشرة في اثنتين يكون اثنتين
وثلاثة بنين وللابوين ثمانية في اثنتين يكون ستة عشر للبنين
من الثانية اربعة في واحد باربعة فكل للبنات ثمانية عشر ولابي
المرء واحد في واحد واحد وكذا الام امها ماتت احدي

الزوجات

الثلثين وصلة ما مر من سبع وثلاثين وسهامها ثمانية
 عشر لا تصح على مسلمها وتوافق كجز من ثمانية عشر فأضرب جز
 الوفق وهو اثنان في اربع وخمسين تبلغ مائة وثمانية فليبت
 التي بقيت من الا ولثنتين ثمانية عشر مضروب في وفق الثانية
 وهو اثنان يكون ستة وثلاثين ولها من الثالثة اربعين واحدا
 وهو وفق الترتد يكون اربع فكل لها من المسائل الثلاث اربعون
 وللجد وهو الادب في الادب من الادب والثانية ثمانية مضروب في
 الوفق ايضا تكون ستة عشر وله من الثالثة ثمانية في واحد ثمانية
 يكمل له اربع وعشرون وللام من الاولتين مثله ومن الثالثة
 ثلاثة في واحد يكون ثلاثة يكمل لها تسعة عشر سهما ولا م المراه
 من الثانية سهم مضروب في اثنتين ومن الثالثة ثلاثة اسهم
 مضروب في واحد ولا م المراه من الثانية سهم في اثنتين بالثلاثين
 والزواج البنت من الثالثة ثمانية عشر في واحد مائة البنت الاخرى
 وتركزت زوجا واثنا وجريلين وجران مسلمتها من اثني عشر
 وسهامها من اربعون لا تصح على تركتها وتوافق بالربع فأضرب
 ربع مسلمتها وهو ثلاثة في مائة وثمانية تبلغ ثلثمائة واربع وعشرون
 للجد من المسائل الاول اربع وعشرون مضروب في ثلاثة يكون اثنين

وسبعين وللجد امه الاب وهي الام في الاولى من المسائل الاول
 تسعة عشر سهما مضروب في ثلاثة تكون تسعة وخمسين وللجد
 الاخرى اعني ام ام الام وهي ام المراه فاحسب المسلم الثانية
 خمسة مضروب في ثلاثة يكون خمسة عشر ولا م المراه سهما من في ثلاثة
 يكون ستة والزواج البنت ثمانية عشر في ثلاثة يكون اربع وخمسين
 وللجد من المسلم الرابع سهما من مضروبان في وفق سهام مودته
 وهو عشر يكون عشرين فكل له من جميع المسائل اثنان وتسعون
 وللجد امه الاب واحد في الوفق ايضا يكون عشرين فكل
 لها من السبع وستون وللجد الاخرى اعني ام ام الام
 كذلك فكل لها خمسة وعشرون وللزواج ثلاثة مضروب في الوفق
 المذكور يكون ثلاثين وللام الباقي خمسة يكون
 خمسين وصح **باب ميراث الختاني** اعلم ان الزوج
 اما معلوم ارثه او معلوم عدم ارثه او غير معلوم واحص منها
 وقد مضى القسطنطيني في بيان الثالث وعدم العلم اما الجهل بذكره
 الوادث وانوته او الجهل بجهل ارثه او الجهل بنسبه او الجهل بوجوده
 وحياته او الجهل بوجوده مع الجهل بذكره وانوته فهذه
 خمسة اسباب توجب التوقف في الادب ذكرها المصنف في خمسة

بيان

ابواب واعلم ان هذه الختمه اشياء لم يجد لها من موانع الاث وهو ما جرى
 عليه اكثر الاصحاب لانهم يفتون بالمانع ما جامع سبب الاث من سبب
 وغيره كالرق واختلاف الدين قال الرافعي وقد تساهل الغزالي في الوسيط
 في تسميتهما ناعا **الباب الاول** في السبب الاول وهو الجهر المذكور
 الوارث وانوته وذلك ميراث الخنثى والخنثى بالثا المثلثة ما عودت
 قولهم خنث الطعام اذا اشتبه امره بالمخلص طعم المقصود وتشارك
 طعم غيره سمي الخنثى بذلك لاشتراك التبرير فيه قال الماوردي في الخنثى
 ضربان احدهما ان لا يكون له فرج رجل ولا فرج امراه بل يكون له
 ثقب يخرج منها البول ولا يشبه فرج واحد منهما وهذا الضرب ذكره
 جماعات منهم صاحب الحاوي والبعوي والرافعي في باب الوضوء في
 الفرائض قال البعوي وحكم هذا انه مشكل بوقوعه من خنث يبلغ مخبر
 عن نفسه مما يميل اليه طبع الثالث ان يكون له فرج المراه وفرج
 الرجل والمشكل من لا يعلم ارجل هو امراه فان علمت ذكوره او انوثته
 فليس بمشكل والخنثى احوال كثيرة واما راه بتلك على انوثته وذكرته
 فمن اراد التخصيص عن ذلك فعليه تايضاح المشكل في احكام الخنثى
 المشكل للشيخ جمال الدين الاسنوي والاصل فيه ما رواه الكلبي عن ابي صالح
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في مولود

له للرجال وما للتساويوت من حيث يقول لكن الحديث المذكور
 ضعيف وقويين اليه في ضعفه بان الكلبي واما صالح هذا ضعيفان
 نعم هذا ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه العلم ان الخنثى يرد من حيث
 يقول فان بال منهما جميعا فالذي رواه المزي عن الشافعي في مختصره
 الاصفهاني يرد بال الذي يسبق من البول وبه قال سعيد ابن المسيب
 وابو حنيفة واحمد ورواه محمد ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه وان استويا
 في السبق خرج البول منهما معا صا مشلا عند الشافعي والي حنيفة
 وقال الاوزاعي وابو يوسف ومحمد بن معين الاكثر فمن ايها خرج اكثر
 ووثقه والمعروف وهو ما جزم به الرافعي وابن الدفوع ان الخنثى
 اما رجل واما امراه وحكي ابن المسلم او جهاضه نوع ثالث ليس برجل
 ولا امراه ويرده قوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
 وقوله تعالى خلق الزوجين الذكر والانثى ونحو ذلك وقال في كتاب
 حقايق الحقايق ان امراه جازت الى شرع فقالت ان ابي قد زوجني
 ولي الرجل والى النساء وقد باشرني الزوج في بيت وقاشرت جاريه
 لي فجلت فحجرت القاضي شرح فقصد عليا رضي الله عنه فسال عنها
 فقال علي عداواهم من الجانب الايسر فان كانت اصلاهما باقر فهو
 رجل وان كانت ثامه فهو امراه قيل ان ابن اخذت هذا قال من قوله

تعالى وخلق من بعده جها فلما خلقت المراه من صلح الرجل وجد النقص
في صلح ولما كانت من الصلح كانت ناقصة العنل والخط وهذا القول
روى عن الحسن وعمر وابي سعيد فقال لا يستدل عليه بعدد الاصلح
واصلح الرجل ستة عشر واصلح المراه سبع **عشر** **فرع** اقام رجل
بنته على ميت ملفوف في كفن انه امراته وهو لا يولد منها واقامت امراته
بنته انه زوجها وهو لا يولد منها فكشوا عنه فاذا هو خنثي له اثنتان
فمن النقص ان المال ينقسم بينهما وكذا لو اقاما بينتين بعد الذن او على
غاييب ولم يظهر حاله ذكر ابن الهائم في فرائفه والذي يتصور ان يكون
خنثي من الورثة ستة الاولاد وللرايين والاخ وولده والعم وولده قال
الصبري ومن اتى عليك ابا خنثي او اما خنثي او جد خنثي او جد
خنثي فقد الفى حاله **قال** الخنثي المشكل يعطى من الميراث ما يتيقن
ويوقف الباقي اذا مات من يرثه الخنثي نظر ان له خلفا ورثه بالذكور
والانثى كولد الام والمعتق ورث ولا اشكال وان اختلف فان
ورث على احد التقديرين دون الاخر لم يرع اليه شيء ووقف ما يرثه
على ذلك التقدير وكذلك في من يرث معه على احد التقديرين دون
الاخر **مثال ذلك** بنتان وولد ابن خنثي واخ للبنتين الثلثان
ويوقف الباقي وان ورث على التقديرين لكنه يرث على احد التقديرين

انل ما يرث على التقديرين الاخر اعطى قدر المنعيق ويوقف الباقي وقد
مثل المصنف لذلك مثل سوردها هذا هو ظاهر المذهب وقال ابو
حنيفة يوقف في حق الخنثي اليقين ولكن لا يوقف الباقي بل يصرف الي
سائر الورثة لان سبب استحقاقه ثابت فلا يحجبون باشكل حال الخنثي
قال الرافعي وبه قال بعض اصحابنا فيما رواه الاستاذ ابو منصور قال
وراثت ابن اللبان نفسه الى الحج ابرس حج وحكي حينئذ انه
هل يوقف من باقي الورثة ضمن وعن مالك او بعض اصحابه انه
يوقف بذكوره الخنثي وقال احمد يصرف اليه نصف نصيب الذكر ونصف
نصيب الانثى لانه اشكل امره فيوقف ما يتردد فيه كالمفقود وقال
قوم من التصويين بعدم ارثه مطلقا بناء على الوجه المارانه لا ذكر
ولا انثى والله عز وجل انما فرض الميراث للذكور والانثى ولم يفرض
لمن ليس بذكر ولا انثى نعم ولو مات اقرب ولم يترك وارثا غير
كان هو احق بماله من الاجانب **قال** فادامات ابوه ولم يخلف
ولدا غير دفع اليه مال البنت وهو النصف اي لانه المتيقن ووقف
الباقي فان بان انه ذكر دفع اليه وان بان انه عصبه انثى دفع اليه العصب
لظهور الحال **قال** وان خلق خنثيين اعطى كل واحد منهما ثلث
المال لجواز ان يكون احدهما ذكر والاخر انثى اي ووقف الثلث

الاصل الى تبين الحال **قال** فان كانوا ثلاثة اعطى كل واحد منهم خمس
 المال الجوار ان يكون احدهما انثى والاخران ذكرين وهذا واضح
قال وان كانوا اربعة اعطى كل واحد سبع المال اي لا حال
 ان يكون احدهم انثى والثلاثة ذكور وانقسم بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين **قال** وان خلق الميت ذكرا وخنثى اي ولد ذكرا وولد
 خنثى اعطى للذكر نصف المال واعطى للخنثى ثلث المال اي لانه ميقن
 ويوقف الباقي بينهما فان بان انه ذكر دفع اليه وان بان انه انثى دفع
 الى الذكر **قال** وان كان مع ذكران اعطينا الذكرين ثلثا المال
 والخنثى خمسة اي لا حال ان يكون انثى ويوقف الباقي في المسألة
 ان كان الخنثى ذكرا من ثلاثة وان كان انثى خمسة وهما متباينان
 فامزج ثلاثة في خمسة يكون خمسة عشر للذكرين الثلثا عشرة للخل
 واحد خمسة والخنثى ثلاثة ويوقف سهران الى البيان **قال** وان
 كان مع اي مع الخنثى ذوفرض كما حد الزوجين اعطينا وقصة
 لانه لا تخلف بالذكر والانثى وان كان مع ابواليت اعطينا
 للاب السدر بالقرض والخنثى النصف ووقف الثلث بينهما
 وما سبق كان حكم الخنثى بنفسه وحكم العصبه مع اما حكم عيس
 من الورثة وهم اصحاب الفروض فلا احد الا ثلاثة اما ان تخلف

بذكرين الخنثى وانوشة او لا تخلف والثاني اما ان تخلف مقدار
 فرضهم لا ولا بد علينا رابع وهو عرس ارثه على كل حال فاولاد الام
 مع ولد الخنثى او ولد ابن ابن الخنثى اد التمسيم للوارث ثم الذي
 لا تخلف مقدار فرضه فانه يعطى ذلك ولا اشكال وذلك كزوج او زوج
 مع ولدا او ولدا بن خنثى فان فرض الزوج الربع وفرض الزوج النصف
 على كل تقدير وقاله مع عم خنثى فان لها النصف على كل تقدير واما
 من تخلف ارثه باختلاف الذكوره والانثى فلا يعطى شيئا اصلا
مثال ذلك ولولدت خنثى وبنت ابن فان بنت الابن على تقدير الذكوره
 لا ترث وترث على تقدير الانثى فتعطي الخنثى النصف ويوقف الباقي
 وللقرضين طرف في تصحيح مسائل الخنثى حرقتها اختصار الكتاب
 وللقلة الحاجة اليها اذ وجود خنثى نادر فضلا عن تصحيح ما حيل
 العاده وفوقه من راجع بذكر ذلك تعليقه بالمطولات في هذا الفن
فروع المال الموقوف بسبب الخنثى لا بد من التوقف فيه مادام
 الخنثى باقيا على اشكاله فان مات فالمدح ان لا بد من الاصطلاح
 عليه وحكي ابو ثور عن الشافعي انه يرد الى ورثة الميت الاول
 ولو اطلق الذين وقف المال عليهم على تساوي او تفاوت جاز
 ولا بد ان يجري بينهم قواهب والا يفي المال على صورته التوقف

وهذه الثواب لا يكون الا عن جبره لا كما تخيل للصورة
ولو اخرج بعضهم نفسه من البين وذهب لهم على جبره بالحال
جاء ايضا كذا ففعل الشيخان عن الامام وامرأة وحمل حواجز
الاصطلاح على الشاذلي والتفاوت اذا لم يكن في الورثة محذور
عليه فان كان فقد ذكر الشيخان في نكاح المشرقات فيما اسلم اذ امر
كان علي **قال** نسوة مثلا واسلم من غير وصات الزوج قبل الاختيار
وفي الزوجات محذور عليها ان لا يجوز لوليها ان يصطليح على
اقلها ما يبرها من عمن الموقوف وقيل لا يصالح على اقل من الربع
ولا يبر من جريان ما قاله ايضا في مسلماتنا ايضا وقياسه لا يخفى
ولو قال الخنثي في اثنا الامر انما جعل او قال اما امرأه في الشرح
والروضة عن الامام من غير اعتراف ان قطع بقبول قوله
ولا نظر الى الله فانه لا الملاح عليه الامن حرة وحكي ابو الفرج
السرخسي هذا عن بعضه هنا قال ونص فيما اذا اجتنى عليه واحتاق
الجاني والخنثي ان القول قول الجاني منهم من قبل وخرج منهم
من فرق باننا عرفنا هناك اصلا ثانيا وهو براه ذمه الجاني فلا
ترفع بقوله وهناك لازم قال الشيخان واذا قلنا بقول جلفناه
عليه **باب ميراث المجوس** هذا هو الباب الثاني

ثانية

في

في السبب الثاني وهو الحمل لجه ارضه وانما اسند الى المجوس
لان ذلك لا يقع الا بينهم غالبا لانهم يجوزون نكاح المجارم وربما
اسلموا بعد ذلك وترا قوا اليها وقد ينقضي المسامحة نادرا
بخلط واشباه **قال** اذا تزوج المجوسي بنته ثم مات وتكاثر اليها
ورثتها بالبنت ولا نورثها بالنكاح اي بلا خلاف لبطانة **قال**
فان ولدت له بنت بنتا فهي بنته وبنت بنته وهي اخت امها من ابيها
واذا ماتت هذه البنت ورثتها امها بالبنت ولم يرث بالاخوة
واذا ماتت الام ورثتها بالبنت اذا اجتمع في الشخص قرابتان
ورث باقواها فقط لانها قرابتان يورث بكل منهما عند
الانفراد فورث باقواها ولم يورث بهما كاللات للاب والام
لا ترت بالقرابتين معا اي لا ترت النصف باخته الاب والجدس
باخته الام اجتماعا والقوة بان محج احدهما الاخرى محجب
حرمان او نقصان او لا محجب اصلا والاخرى قد تحجب او تكون
اقل حجبا اي تحجب كل واحد لكن محجب احدهما اقل فلهذا ثلاث صور
قال اول كبت هي اخت لام بان بطا محج ومسلم بشبهة ام قتله
بنتا بمور فترثه بالبنته وتسقط الاخوة للام لان ولد الام
لا يرث مع البنت فهذه الصور محجب حرمان ومن صور محجب

التفصان ان ينكح الميكي بقتة فتلد بنتا وموت فتلد خلف
بنتين احدهما زوج فلهما قلتما ترك ولا عبرة بالزوج لان
البنت تحب الزوج من الربيع الى الثمن **والثاني** كمثال
المصنف وهي ام واخت لابان يطابقه فتلد بنتا والبنت الثانية
بنت الاولى واختها من ابيها فتتولد الاولى من الثانية بالاسم
دون الاخوة لان الام لا تحب حرم ابان اصلا والاخوة تحب
والثالث كام ام هي اخت لابان يطابقه البنت الثانية فتلد
ولدا فالاولى ام ام الولد واخنة لابيه فيكون الاثر بالجدود
لانها اقل حياء اذ لا تحبها الا الام واما الاخت فيحبها جميعا
كما سبق وقيل يرث بهما لانها سبيان يورث بكل واحد عند
الانفراد فاما اجتماعهما فيسقط احدهما الاخر كما نرى في فواح لام
ففي مثال المصنف ترث البنات بالبنت والباقي بالاخوة وبهذا
قال ابو حنيفة واحمد وصححه ابن ابي عمير في الانتصار والمحرراني
في المعاماة واعرب محكي الخلاف قولين ودرتان الثاني انما هو
من يخرج ابن سرج وهذا اذا ماتت الكبرى او لا فلو ماتت
الصغرى او لا فالكبرى امها واختها لابيهما فلهما الثلث
بالامور وتسقط الاخوة قطعا ولم يخرج ابن سرج هذا الاثر

بها والفرق ان الاخت لم اخذت بالعصوبة وهنا لو اخذت
جحت بين فرسين وهو منقطع وعز احتمال اخر ان لها النصف
مع البنت **قال** واذا تزوج امه ثم مات ورثته بالامور
اي ولا النصف الى الزوج لبطان النكاح **قال** واذا خلى
امها هي اخته واخا اخري كان للام الثلث ولم يحجبها لكونها اخا
مع الاخت الاخري هذه المسلم ان يطابقه فتلد ولدا ثم يموت اعني
الولد فتله البنت هي ام واخنة لابيه وقوله كان للام الثلث اي
اخره يريد ان الام ترث الثلث بتمامه ولا يحجب نفسها بكونها
اخا مع الاخت الاخري من الثلث الى السكس اذا اخب
لا تفسدها زياده في الارث فلا تفسدها نقصا **باب**
ميراث ولد الزنا اي وميراث ولد الملقحة هو امه
الباب الثالث في السبب الثالث وهو الحمل بنسب القريب
قال اذا انت المرأة بولدين توأمين من زنا توأما بقرابه الام
دون قرابه الاب ولد الزنا لا يرث من ابيه ولا الاب منه لعدم ثبوت
النسب شرعا ويرث من امه وترث منه لثبوت النسب
بينهما لان زوجه منها وهو اجماع فادانت بولدين من الزنا توأما
بقوا به الام فيرث كل واحد من الاخر السكس لكونه اخا كامه

ولا يتوارثان من جهة الاب لانقطاع النسب بينهما من جهة
ولا فرق في ذلك بين ان يكونا قومين ام لا لكن فيما اذا كانا
قومين وفيه حكاية الخاطي وصاحب الجاوي انهما يتوارثان
باخوة الابوين قال في رواية الروضة وهذا الوجه غلط فاحش
قال الامام ولو علت بتقومين من واطي بشبهه ثم جهل
الواطى توارثا باخوة الابوين بالاختلاف **قال** وكذلك
اذا كانا قومين في تكاح ونكاحها الزوج باللعان اي يتوارثان
بقرابة الايم دون قرابة الاب لكن لانهما وجه قوي انهما
يتوارثان بقرابة الاب وبه قال مالك لان اللعان انما يؤثر
في حق المثلثين دون غيرهما واذا قلنا بالاول فلا عصبه
للولد المتبني الا من صلبه او من شبهه الولدان يكون عتيقا او
امه عتيقة فيثبت الولد لمولاها عليه **قال** واذا انفرد رجل
ولد باللعان انفرد عنه نسبه لما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي
الله عنهما ان رجلا لعن زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرء **قال**
فاذا مات احدهما لم يرثه الاخر اى لانقطاع النسب بينهما
قال ويرث من الولد اي المتبني باللعان امه الثلث ان لم

يكن له اخوه منها فان كان له اخوة منها فصاعدا ورثت السور
وقال الامويين الثلث لا ينه من الام والباقي لبيت المال الاصل في
ذلك ما رواه مسلم عن سهل بن سعد رضي الله عنهما ان امراء عمر
كانت حاملا حين لا عهدا زوجها وكان ابوها يدعي له ميراثا
السنة ان يرثها وترث ما فرض لها **باب ميراث الغريم**
والهدم اي وما في معناها هذا هو الباب الرابع في السبب الرابع
وهو الحمل بوجوده وحياته وهو على نوعين حمل بوجوب حرمان الارث
وهو ما ذكر المصنف في هذا الباب وحمل بوجوب التوقف في
الارث ولم يتعرض المصنف لهذا القسم وذلك لميراث المفقود
والاسير المنقطع خبره وسنعرض اليه بعد الفراغ من كلام المصنف
قال اذا مات اسنان اي متواتران او اكثر تحت هذه اوقلا
في حرب او غزو فانما يرث ابهامات قبل حاجبه فانها لا يتوارثان بل
يكون ما لكل من الورثة كالرافع رضي الله عنه اذا مات المتوارثان
يعرف او جرح او تحت هدم او في بلاد غريبة او جرحا فقتلوا في معركة
فلم صور خبر **احدهما** ان يعرف نكاحا موتها وعين السابق منهما
وحكمها بين **الثاني** ان يعلم سبق موت احدهما على الثخين لم
يلبس فيوقف الميراث حتى يتبين او يصطحح الورثة لان التذكر غير

ما يورث من **الثالثة** ان يعلم الناحق وان لا يعلم عين السابق منها
الرابعة ان يعلم وقوع الميراثين معا **الخامسة** ان لا يعلم به
 ان لا يختار ما نافع في هذه الصور الثلاثة لا يورث احدها من
 صاحبه بل يجعل مال كل واحد منهما الباقي ورثة لا ما لا يتفق استحقاق
 واحد منهما ولا ان ورثا احدهما فقط فهو حكم وان ورثا كلا
 من صاحبه يتقنا الخطا لانهما ان ما نافع في توريث ميت من
 ميت وان ما نافع في الترتيب فقير توريث من تقدم موته على من تأخر
 موته وقد دخلت هذه الاقسام الثلاثة في كلام المصنف ولم ندر
 ابدا مات قبل صاحبه وخرج القسمان الاولان **قال مثال**
 امراء وزوجا وثلاث بنين لهما غرة فواجهوا الزوج امراء اخرى
 وللزوجة ابن من زوج اخر فللمراء الميراث من زوجها الربع وما يتي
 لعصبة ولابن المراء الميراث جميع ما خلفته المراء وله من ميراث كل
 واحد من اخوته الثلاثة السكس اي لانه اخوه لا ميراثه ويأتي الباقي
 لعصبة وهذا واضح بين **النوع الثاني** الذي لم يتقرر من
 المصنف المفقود اذا انقطع خبره وجعل حاله في سفر او حض
 في قتال او عند اكسار سفينة او غيرها وله مال وفي معناه
 الاسير الذي انقطع خبره فان قامت بليته على موته قسم ميراثه

والانفوجان احدهما انه لا يقسم ما له حتى يتحقق حاله اذا لامده
 معلومه لا خلافا لعمارة الناس وانما ما ورثه قطع الاكثر من
 ارادة امست من يغلب على الظن ان لا يعيدش فوقها بخير
 القاضي وحكم بموته ويقسم ماله وهن المدة ليست مقدرة عند
 الجمهور وفي وجه شاذ تفكر في سبعين سنة وغزالي حنيفة ومالك
 تقديرها بمائة وعشرين سنة والصحيح الاول ويكون ما يغلب على
 الظن ان لا يمتي اليه ولا يشترط القطع بان لا يعيى اكثر منها على
 الصحيح وقيل يشترط ان في الروضة ويجوز ان يراد بهذا القطع
 غلبة الظن ثم انما ننظر الي من يرثه حين الحكم الحاكم بموته ولا
 يرث من مات قبل الحكم ولو لم يكن له جواران يكون موت المفقود
 بين وتبين حكم الحاكم كذا جزم به الشيخان وفي البسيط اذا
 حكم بموته قسمت تركته بين ورثة الاحياء قبل الحكم وهو ظاهر فان
 الحكم بموته يقتضي تقدم الموت على الحكم والادب مرتب على الموت
 فينبغي ان يكون قبله ولو مات من يرثه المفقود قبل الحكم بموته نظر
 ان لم يكن له وارث الا المفقود توقفنا حتى يبين ان كان عند
 موت القريب حيا او ميتا وان كان له وارث غير المفقود توقفنا
 في نصيب المفقود واخرنا في حق كل واحد من الحاضرين بالاسو

من سقط ظهره بالمعقود لا يعطى شيئا حتى يقبض حاله ومن ينقص
 حوزة حياته يقدر في حوزة حياته ومن ينقص حوزة موته يقدر في حوزة
 موته ومن لا يخلق نصيبه في حياته وموته يعطى نصيبه **مثال**
 زوج مقنود واختان لآب وعم حاضرون على نذر حياة الزوج
 المسلم سبعة ولا شيء للعم وعلى نذر موته المسلم ثلاثة واذا ضربت
 ثلاثة في سبعة يكون احرا وعشرون للاختين من مسلم الحياه اربعة
 مضروبة في مسلم الموت وهي ثلاثة تكون اثني عشر والباقي موقوف
 فان ظهر حياه اخذ وان ظهر موته فاضرب نصيب الاختين من
 مسلم الموت وهو اثنان في مسلم الحياه وهي سبعة يكون اربع عشر
 وللعم واحد في سبعة **باب ميراث الحمل**
 هذا هو الباب الخامس في السبب الخامس وهو الشك في وجود
 مع الشك في ذكره وانوته وهذا الباب في غالب النسخ مذكور
 بعد باب الولاء في بعض ما ذكره هنا وهو الاصل **قال**
 اذا مات انسان وخلق حملا ودونه غيره وطلبوا الميراث فظرت
 فان كان الوارث من حجب اي بذلك الحمل ولو على نذر ذكره
 للحمل حجب حرمه كالاح او العم اي مع زوج حامل فان لا يدفع
 الي الاخ او العم شي لانها ان كان الحمل ذكر اكان الاخ والعم ساطعين

موتع السوال انما هو
 موت وهو جنين اول
 يولد وهو ولد والصلوة
 الاول وولد وولد
 حاشا له ان يستقل
 يكون دميا

قال او من لا يحب ولكن لا يتقدر نصيبه كالاس واليت
 فان لا يدفع اليه من الميراث اي لعدم العلم بقدر نصيبه
 على ان اقصى عدد الحمل لا ينضب وهو الاح وهو ولد حرمه في بطن
 والي عشر في بطن كما حكمه الشيخان وحكي ما ورد في انه ولد
 سبعة في بطن وان من اخس ذكر از صار اخدهم قصو عنه فكان
 يعين به ويقال مخرج سبع رجل وفي مطالب ابن الرغز ذكر القاضي
 الحسين عن محمد ابن الهيثم ان بعض السلاطين بغداد اتت
 زوجته باربعين ولدي بطن كل واحد منهم مثل الاصبع وانهم عاشوا
 وركبوا الخيل مع ابائهم في بغداد انهم لم يسعد كل البعد محب
 هذا اذ لو وقع لتوفيت الدواعي على قتلهم وحكاه المؤرخون في
 كتبهم والثاني ان اقصى الحمل اربع فظهر هذا الولد يكن الابن وحمل
 يدفع الي الابن الخمس او خمس الباقي ان كان صاحب فرض وعلي
 هذا ان يمكن صرا لالين صرف اليهم خمسة من النصرة من النصرة
 فيه وجهان اصحهما نعم والام لم يدفع اليهم والثاني المنع كما قد قيل
 بهلك الموقوف للميراث في حاج الى الاسترداد والحاكم وان كان
 يلحق امر الاطفال فلا يملك امر الاجنة فلا يمكن حملها جرم على
 القسمة **قال** وان كان له من امره ولا يحجب عنه كالبوع للزوج

فان قيل اربعة علماء اولاد
 في بطن واحد منهم ما حكمه
 ثم يمددوا سائرهم
 بنوا ارشد الميراث

فان قيل ان كان
 الام وارثه فيكون ما يحجب
 من رزق او غيره ولو لم
 او خمس الباقي اي ان
 كانت الام وارثه فانها
 تاخذ فرضها ثم يحجب الالين
 الموجود خصل كباقي

في عابلا اي ان امكن العول كزوج وابوين وزوج حامل
فبيع الى الزوج الربيع عابلا والى الابوين سدسان عابلا
لاختلاف ان يكون الحمل بنتين فاكثرت **قالت** والتم للزوج عابلا
اي ان امكن العول كزوج حامل وابوين يرفع الى الزوج العن عابلا
والى الابوين سدسان عابلا لان اختلاف ان يكون الحمل بنتين ويوقف
الباقى للحمل واهل المصنف ما اذ لم يكن للميت وارث سوى الحمل
المترقب لو زوج فانه يوقف المال الى ان يفصل **قالت** فان وضعت
لدون ستة اشهر من حين النكاح لم يرث وان كان لست اشهر ثم
نبش كلام المصنف فان فيه بعض ابهام فاقول انما يرث الحمل بشرطين
احدهما ان يعلم وجوده عند الموت فاذا كان الحمل منه وانفصل لما
يعين موته ويبقى اكثر من الحمل وراثته لشبوه فسيبه وهذا هو معنى
قوله وان كان لست اشهر الى تمام اربع سنين الى اخره وان انفصل
لما بعد ذلك لم يرث وان كان من غير اي من غير الميت كما اذا كانت
امه حاملا وابوه ميت او محجوب برق وباني نعتاه وكذا زوج
اثيره او اخيه او جد نظر ان لم يكن لها زوج يطاها فالحكم كما لو كان
الحمل منه وان كان لها زوج يطاها فان انفصل قبل تمام ستة اشهر من
وقت الموت فقد علم وجوده حينئذ وان انفصل لست اشهر فاكثرت

لم يرث لاختلاف ان العول حصل بعد الا ان يخترق جميع الورث
بوجوده عند الموت وينبغي ان يسك الزوج عن الوط حتى يظهر
الحال والاخر الوطى نقل الشبان عن التمام واقراء وقول المصنف
وان وصعته لدون ستة اشهر من حين النكاح لم يرث ظاهر لعدم
لحوق النسب بالميت وقول بعض الشراح انه سهو ومواردان وضعت
لدون ستة اشهر من حين الموت وراثته هو السهو فان كلام المصنف
مصحح كما قد رتاه الكزوبه على كلام المصنف صوره وهي ما اذا اعتنى
موطنه ثم تزوجها ثم ماتت فاثبت بول لدون ستة اشهر من حين
النكاح فان نسب ثابت منه بالقرائن الاول ويرث **قالت** اذا انفصل
وفيه حياة مستقره هذا هو الشرط الثاني وهو ان يفصل حيا فان
انفصل ميتا كان لاهل سو كان يتحرك في البطن ام لا وسواء انفصل
ميتا بنفسه ام بخنايه وان كانت الخنايه توجب الغرم وتعرف الغرم
الى ورثة الجنين لان الحجاب الغرم لا ينبغي تقدير الحياه الا ترى
الى قول الاصحاب الغرم انما وجبت لرفع الحجاب الحياه مع نفو كره
الجنين لها وتقدر بان يكون وجوب الغرم بتقدير الحياه
فالحياه مقدره في حق الحاي فقط تغليبها فنقد في موث
الغرم فقط **قالت** ويتبين ذلك بان يصرح او يتحرك ايا او

يكنى ويعطى او يتقارب او يختص الثدي لولا انها على الحياة وقد
روى ان علي بن ابي طالب اذا استعمل المولود ورث وصلي عليه
والاستعمال هو الصياح وقال جح من العلماء انهم الامام مالك رضي الله عنه
لا ثبت من الاحكام الاله ولا يقوم غيره مقامه **قال** فان خرج بعض
متحركا ثم مات قبل انفعال جميع الميراث على المذهب الذي عليه الجمهور
وعن القفال وغيره ان ميراث **قال** وان مات بعد انفعال ورث
اي ونصيبه لو رثته **باب الولاء** هذا شروع في بيان السبب
الثالث من الاسباب التي تتوارث بها وهو الولاء وهو يقع الواو
والمد مشتق من الولاء يقع الواو والولي وهو القرب لانه
واللمعنة كما حد قرأته او لا ينسب بالاعتناق اليه كانتساب
القريب لغريبه وسرعا عصبه متراخيه عن عصبه النسب فيورث بها
المعنى وبلى امر النكاح ويعقل والمراد به الاعتناق لا غير
وسببه زوال الملك عن رقيق بالحيه فمن اعتنق عبدا او امه
على اي وجه كان من تجميعا وتعليق بعبده او استبداد امرا او كفا
او ملك قد يبره فعن وكذا الوبا عبيد نفسه ثبت له عليه الولاء ولما
كان الولاء موخر اشرعا اخصوا المصنق وضعا **قال** اذا مات العبد
المعنى ولم يترك رجلا اي فاربوا وارتين قال المولاه المعنى للحديث

السالف اول الباب الولاء كالمسب وانما اخذ الولاء عن
النسب لما روي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم ببرجل فتكلم
اشترى نيره واعتقته فقال هو مولاي ان شكرك فهو خير لوان
كرك فهو شر **وقيل** لك قال فما امر ميراثه قال ان ترك عصبه
فالعصبه احق والا فالولاء لك ويرشد اليه حديث الولاء كالمسب
كالمسب النسب شتمه به **والمنشبه** دون المسبب وايضا فان
النسب اقوى من الولاء لانه يخلق المحرمية وجوب
النفقة وسقوط القصاص ورد الشهاده وكجوها خلاف
الولاء فان كان البيت عصبه من النسب لم يرث المعنى لما تقدم
قيل قوله لمولاه المعنى يجوز فيه اي في المعنى الحركات
الثلاث الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو المعنى
والنصب على تقدير اعني والحي على ان عطف بيان للمولاه وانما
قال لمولاه المعنى لا يشترك المولايين العتيق والمعنى
قال ولا فرق بين ان يكون المولى رجلا او امراه لاطلاق
قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتنق ولان الانظام بالاعتناق
موجود من الرجل والمرآه فاستويا في الاثر لانه صلى الله عليه
وسلم وورث بنت حمن من مولي لها رماه ابن ماجة والنساي

وقال ارسال هو الصواب **كالت** ولذلك اذا كان له ذو فرض فابقي
 يكون للمولى **مثاله** ترك بنتا ومولا للبنت للنصف والباقي للمولى
 فان لم يكن للمولى موجودا كان الميراث لعصته المذكور دون الاثلاث
 انما كان كذلك لان الولاء اضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب
 وراث المذكور دون الاثلاث الا نزي ان ابن الاخ والعم وبنيهما يرقون
 دون اخوانهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق او ولي ازل
 ترث لانها بعد منقن وكلام المفسر كالمخرج في ان الولاء بينت للعصبة
 في حياته المعتق بل انما ثبت بحد قوله البليغي وليس كذلك قالوا
 ثابت لهم في حياته الموقوف على المذهب المنصوص في الام في السلام بعقود
 عبدا نصا وبموت في حياة المعتق وله اولاد ذكر ونساء على دين
 المعتق انهم يرثونه ان كان ابو المعتق حيا وهو مذكور في الروضة
 واسلمها في الذريات في باب الرضايا ولو لم يثبت لهم الولاء لان بعد
 موته لم يرقوا وقال السبكي فيلخص للاصحاب فيه وجهان اصحها
 انه لهم معه لكن هو المقدم فيما يمكن جعله له كارت المال وكخوة
 والنائي يكون الابجد موته لا بطريق الانتقال الذي هو الحديث
قال الخ قريب فالأقرب **مثاله** اذا كان المولا ابن وبنت كانت
 الميراث للابن دون البنت وان كان له اب وابن كان الولاء للابن

دون الاب واذا كان له اخ وحده كان الاخ اولى من الجد في اصح
 القولين أي وهذا بخلاف النسب لان الاخ ابن للمعتق والجد ابو
 ابيه والبنوة اقرب في العصبية وانما تركنا هذا القياس في النسب
 لاجتماع الصحابة رضي الله عنهم على ان الاخ لا يقطع الجد والقول الثاني
 انها متساويان كالنسب لا متساويان في القرب والعصبية فان قلنا
 بتساويان فطريقان احدهما فيه وجهان احدهما للجد ما هو
 خير له من المقاسمة وثالث جميع المال على ما سبق في النسب واصحها
 انه بتاسم الاخوة ابدا لانه لا مدخل للفرض والتقدير في الولاء
 والطريق الثاني وهو المذهب وبه تطلع الجمهور والقطع بالمقاسمة
 ابدا واذا قلنا بتقديم الاخ على الجد فابن الاخ مقدم ايضا كابن
 الابن والقولان في الاخ والجد يجريان في العم مع أي الجد ولا خلاف
 انه الجد اولى بالعم **فليس** فثبته بالابن والبنت لا بحسن
 لو حقيق الاول انه قد ذكر اولاً ان الادب لعصبة المولى المذكور
 دون الاثلاث فعلم ان البنت غير وارثة الثاني لا يصح ان يتولى
 ان الابن اقرب بالبنت وانما عصبة اقوى **فليس** واذا كان
 له ابنا عم احدهما اخ رابع فهو اقرب أي على المذهب المنصوص بخلاف
 ما في النسب فان الاصح هناك ان الاخ والحكم ياخذ الشمس والباقي

بينهما بالعصوبة والفرق ان الاخ من الام في النسب يورث فاعلم
 فرضه واستويا في الباقي بالعصوبة وفي الولاء لا يورث بالفرص فيخرج
 من يدلي بقرايني الام ومن المسائل التي خالت الولاء فيها النسب ما لو
 اجتمع مع جد المعتق اخوة لابوين واحوه لاب وقلنا ان
 جد المعتق بقاسم اخوة المعتق فلا نعتد الاخوة من الاب
 على الجد على الاصح بل الجد والاخوة من الابوين يقتسمون
 بخلاف النسب والفرق ان اخوة الاب فداخذوز شي في
 النسب كما اذا كان معهم اخوة لابوين فقط وها هنا لا يمكن
 صرف شي الي ولد الاب اصلا لانه لا يورث بالولاء الى المذكور
 ولا شي للاخ من الاب مع الاخ من الابوين فيعدان يدخل في
 القسمة من لا ياخذ شي بحاله **قال** واذا اعتق رجل عبدا
 ومان الرجل وخلف ابنه ثم مات احد الابوين وخلف ابنه ثم
 مات المعتق كان المال لابن السيد دون ابن خراجه وهذا
 معنى قوله الولاء للكبير في الكاف اي الكبير في الدرجة
 والفرق ادستحيل ارادة كبير السن فانه لا فرق بين الصغير
 والكبير وهذه اللفظة مروية عن جماعة من الصحابة والتابعين
 منهم عمرو وعثمان رضي الله عنهما وفي شرح الرشدكي ما يقتضي

انها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض نسخ المتن وهذا
 معنى قوله صلى الله عليه وسلم والصواب ما ذكرناه **قال** واذا
 اعتق رجل امته فتزوجت بعبد فاولدها كان الولد حرا
 ويكون ولده لولا امه فان اعتق ابوه اخرجوا الى موالى
 ابيه لما بين ولدا المعتق وكيفية ارثه شريح في بيان معتق
 الاصول عند استحقاق المعتق فنقول من لم يحدد رق في بيته
 بل كان حرا الاصل ثبت عليه الولاء لمعتق الاصول وخبيد
 فابواه اما ان يكونا حوين او عبيدين او عتيقين او احدهما
 عتيقا والاخر عبدا او احدهما حرا الاصل والاخر عبدا فله
 خمسة اقسام وقد نبه المصنف عليها ذكرنا مثلها **الاول**
 ما اذا كان الاب عبدا والام معتقة وهو ما ذكره المصنف
 فالولد بينهما حرا الاصل نجاة لانه وولاه لموالي امه لانه
 المنعم عليه فانه اعتق باعتناق امه فاذا اعتق ابوه اخرجوا
 الى موالى ابيه لان الولاء فرع النسب الى الابد ونزولها
 وايضا ثبت لموالي الام لعدم من جمعه الاب فاذا امكن عاده
 الى موضعه وروى ذلك عن عمرو وعثمان وعلي بن مسعود
 رضي الله عنهم ولا يخالف لهم من الصحابة ومعني الاجرار

ان ينتفع من وقت عتق الجارية عن ماله الى الامم فاذا انجز الى ماله
الاب فلم يبرهنهم احد لم يبرهنهم الى ماله بل يكون الميراث
لبيت المال خلافا لما في بعض النسخ فانهم قالوا بوجوبه وقد تضمن
مثال المصنف ما اذا تزوج عتق بعتقه وعتق بامه فان
الولا يكون لمولى الاب يستقر عليهم وينصرون ان يكون
الولد حراً والامم امه فيما اذا غر حرة امه فتكفها وولها
على ظن الحرة او وطى امه الغير على ظن انها زوجته الحرة
قال واذا تزوج عتق بامه فاشت بولد كان مملوكا لمولى الام
فان اعتق المولى الامم وولدها كان له عليهما الولا انما ثبت
الولا على الولد لكونه معتقاً له لا لكونه معتق امه فلو فرضنا
انه باع الولد او وهبه فاعتقه المشتري او المتقبض
كان ولاؤه لمعتقه لانه فان تزوج عتق بامه فالحكم لذلك
لكون الولد رفيقاً ايضا **قال** فاعتق الاب لم يبرهنه
الى مواليه اي لان السيد باشر عتق الولد فلا يجوز
مواليه الى مولى امه بل خلاص والعلة في ذلك انه
ولده الرقيق ثم ناله العتق وقد انعم العتق عليه بالعتق
فكان حق بولايه مكر انعم على امه ونخالته ما قبلها فان

احدهما

انعم على الامم والاخذ انعم على الحب فقدم العتق على الاب لان البت
الزواج والولا من ذلك **قال** وان كانت امه احسن العتق لولده
لدون سدة اشهر من يوم الاعناق تبع الامم اي لتحقق وجوده
عند العتق فكان ولاؤه لمعتق الامم لانه المباشر لعتقه **قال**
ولا يخرج عنه الولا اي لان ولا المباشر مقدم **قال** وان انت به
لاكثر من سدة اشهر من حين العتق اي ولم يمارها الزوج ثبت
الولا عليه لمولى امه فاذا اعتق ابوه اجر الولا الى مواليه لان لم
تتحقق وجوده يوم اعتناق الامم وهذا الحكم نقله الشيخان عن الزهبي
واقراء **قال** فلو كان الزوج ابانها بالطلاق ثم اعتقت وانت بولد
لاربعة سنين من حين الفراق لمعتق به وكان الولا لمولى الامم واذا
اعتق الاب لم يخرج الولا من الصورة احرها في كلامه الرابع ولا غير
وانما ذكر الرابعي ما اذا انت به لاكثر من اربع سنين من يوم الفراق
وجز به بان الولد من مولى عن الزوج وولاؤه لمعتق الامم ابدا وان انت
به لاكثر من اربع سنين فالولد يلحق بالزوج وولاؤه لمعتق الامم
فاذا اعتق الاب ففي الخبر ان الولا الى معتقه قولان احدهما لا يخرج
لانا جعلناه موجوداً يوم الاعناق لشرف النسب من الزوج
فيكون عتقه بالمباشر والثاني ويجعل جاداً بعد عتق الامم ويخالف

النسب فانما نسبته بمجرد الامكان انتهى وجري عليه في الروضة اذا
 علمت ذلك عرفت ان جزء المصنف بجهة الاجراء فيه نظر ظاهر واما
 حقوقه لاربع سنين فهو ما اختلفت الراعي والاصحاب واعتبره مقصور
 النبي فقال اذا حلف الولد الذي انت به لاربع سنين من وقت
 الطلاق لزم ان يكون من الحمل اكثر من اربع سنين لتقديم العلق
 على الطلاق فينبغي ان يقال من وقت امكان العلق الفراق
 قال الراعي وهذا قولهم في الملاحقة فاهل في الصعي ان
 الحق قال في المطالب بعد ايراد كلام الراعي الاول وفي هذا
 تساهل ايضا لان الطلاق قد يقع مع الامتناع بالتمخير اتفاقا
 او بالتعليق وفي هذه الصورة يصح ما قاله الشافعي والاصحاب دون
 ما قاله المعترض فظهر حينئذ ان لما قاله الشافعي محلا صحيحا
 وكذلك لما قاله المعترض وهو ما عدل ما فرموا فليست كل من
 اللامبين المطلقين على ما يقتضي صحة انتهى **قال** واذا كان الاب
 حرا الاصل والام معتقة لم يثبت الولا على الولد اي على الاصح لان
 الانساب الى الاب وهو مستقل لا ولا على بالولد مثلا وايضا فان
 طر بان الحرية على الاب يسقط ولا موالي الام فاما له الحرية اولى
 بالاستقاط والزوج الثاني ثبت عليه وفيه ثلث ان كانت حرية الاب

متيقنه بان كان حرا يعلمه النسب فلا يثبت وان كانت غير متيقنه
 بان كانت مبنية على ظاهر الدار او ان الاصل في الناس الحرية فمهم
 لضعف حرية الاب **قال** واذا كان الاب معتقا والام حرة
 الاصل ففي ثبوت الولا على الولد وجهان اي الصحيح ثبوت عليه
 لموالي الاب لانه يلبس اليه وقيل لا ولا عليه لاحد تغلبا للحرية
 كعكسه قال الراعي وهو ضعيف وهذا التصوير والذي قبله مثالان
 لما اذا كان احدهما حرا والآخر معتقا **قال** واذا تزوج عبد
 بمعتقة فانت بولد فلما بلغ وابس اشترى اياه عتق عليه ولا جى
 نفسه عن موالي امه اذا اشترى الولد في مثال المصنوع اياه عتق
 عليه وثبت لهذا الولد على ابيه الولا لانه معتقة وعلى اخوته ان كان
 له اخوه من ابيه لانه معتق ايدهم لكن لا جى ولا نفسه من موالي الام
 اليه بل يثبت وكلاهما له على الاصح في الشرحين والروضة ونقل عن
 النضر لان الانسان لا يكون له على نفسه ولا الاثري ان العبد اذا
 اشترى نفسه عتق ويكون الولا للمسلم واذا اعتذر الحر في
 في موضع **قال** واذا تزوج عبد بمعتقة فانت بولد اي فانه
 يثبت وكلاهما لموالي الام كما سبق فلما بلغ العبد اساع عبدا
 فاعتقه ثبت له عليه الولا ثم ان هذا العبد اي الذي اعتقه الولد

اشترك ابامعته واعتقه فانه يحوز الولا الذي علي سيدة من موالى امه
 التي تنقسم الي نفس العبد الذي اعتقه الولد فيكون لهذا الولد
 علي عبد الولا اي كما شرته اعتقه ويكون لعبد عليه ولا يولا
 علي ابيه وهما كالشريكين في النسب يورث كل واحد منهما عن صاحبه
 اي كما يورث الاخوة والاحوات في النسب بعضهم من بعض لا يورثون
 في جهة الميراث **قال** واذا تزوج حرة اعتقه فاولادها ولدا وابوا
 الحر معتقان فقد اجتمع في حق هذا الولد موالى امه وموالى ابيه
 ابيه وموالى ابي ابيه فالولا لموالى جده اي ابي ابيه لان جهة
 الابوي مقدمة علي جهة الامومة **قال** ثم لعصبة اي عصبة من
 الولا ثم لبيت المال ولا يرجع لموالى امه ولا الي موالى ام ابيه
 لان بيت المال عصبة لموالى جده اذا لم يكن عصبة من جهة النسب
 والولا هذا مقدر ومبين لمعنى الاجرار وقد سبق بيانه **قال**
 واذا ترك موالى امه وموالى ام ابيه وجده مملوك فالولا لموالى
 امه في انظر الى الوجهين سورة المسار ان عبدا تزوج معتق وابوه
 رقيق وامه معتقة فاولادها ولدا فهل يكون ولاؤه لموالى امه او
 لموالى ام ابيه في المسار وجهان زجج المصنف الاول والآخر علي
 خلاف وهو ان موالى ام الاب اولى لادلاها بالابوة بل تنص كلام

الشخصين

الشخصين الحرين فانها جزا ما ينقسم جهة الابوة في الولا مطلقا
 لكن من المصاغ في الشامل ذكر خلافا في هذه المسئلة وعلا
 الشامل اذا ترك موالى امه وموالى ام ابيه وجده مملوك **قال**
 اصحابنا موالى ام ابيه اولى ثم **قال** وكان بعض اصحابنا يورث
 موالى امه اولى وهذه العبارة مشعره بصحة هذا القول
قال واذا تزوج عبد معتقه فاولادها بنين فاشترتا اباهما
 عتق عليهما وجرت كل واحدة الي نفسها نصف الولا علي
 اخنها اي لانها معتقة نصف ابيها فذلك المصنف هنا سايل
 حسابيه متفرعة علي ثبوت الولا وسنوردها من غير فصل
 يقال وانما فصل بين كلام المصنف وغيره بدائرة صغيرة
 فان غالبها واضح غير محتاج الي زيادة بيان فاقصر علي
 كلام المصنف فيها غالبا من غير زيادة وينبغي لموالى الام علي
 كل واحد نصف الولا اي بناء علي الاصح لان الانسان لا يكون له
 هي نفسه ولا **قال** فان مات الاب اي قبلها كان ماله لهما
 الثلثان بالنبوه والثلث بالولا اي وحيدة يكمل لكل واحد
 نصف المال الثلث بالفرض والثلث من الولا فالمسئلة **اشترى**
 فان ماتت احدهما بعد الاب كان لاختها المصنف بالنسب

والربع بالاول ويكون الربع لوالد الام اي لزوجي بصل الولد بالتميم
 فان مات احدها قبل الاب كان مالهما المهر وهذا اسكال فيه
 فان مات الاب بعد كان للزوجة الباقي المهر والربع بالاول
 اي ولا المباشرة والزوجان مولاهم الاب وبسبب ان لوالد الام مهر
 واضح **وان استوفى** احدهما الى الحد والزوجان لهما الولد
 لهما واخرها ولا احدها وكان على الولد لوالد لهما اي على اسبق ان
 الشخص لا يجوز لانه **ابن** اشترى اباهما فعق عليه فثبت لهما
 عليه الولد بالمباشرة وثبت لكل واحد على اخيهما الولد لانها
 معتق نصف ابها ثم استوفت احدهما والحد الجدي
 فقد ثبت له ولا بنته الولد على الحد فقط بالمباشرة
 فمات الاب كان المال بين ابنتها وابيه اي بالمسلة
 ستة اربعة للزوجة وسهران للاب **فان مات** الحد
 بعد ذلك كان ماله لابنتي **ابيه** لا احدهما وهي التي استوفته
 مع ابها بحد **ابيه** والحد خمس اي لانه اذا مات
 الحد ونزك ابنتي **ابيه** احدهما مولاته معتق نصف
 وهذا مع اختم مولاة ابته المعتق نصفه الا حصر
 فلها الثلثان بالنقص والثلث بالول فالمسلة **ثلاث** ثلثان

لها بقية

بالفرض وسهم بالاول بينهما ارباعا فقد انكسر على مخرج الربع فامر
 اربعة في اصل المسألة وثلاثة تكن اني عشر لكل واحد اربعة بالفرض
 ولعنت نصف سهران بولا المباشرة ولها سهم اخر لكونها مولاة ابنت
 الذي اعتق نصفه فكل لها سبع والآخر سهم بالولا لكونها مولاة
 ابنته فكل لها خمسة وصح ثلاث بنات حواير لهن ابوان واخ
 مائة فاستوفى الكبرى والوسطى اباهما فعق عليها ثم اشترى
 الكبرى والصغرى والاب اخلاها فعق ثلثه على ابته بالملك لكونه
 زوجها ولم يقوم الباقي عليه لاعساره اي والفرض انه معسر
 فاعتقر اخناه اي ثبت لهما وللاب عليه الولد لانها ثم اشترى
 الاب والابن والبنات الام فعق نصيب اولادها ولم يقوم الباقي
 عليهم لكونهم معسرين ثم اعتق نصيبه اي فثبت الولد عليه بجميع
 فاذا مات الاب اولاده وثلاثة اولاده وثمة بالنسب دون امهم لانها
 كانت منه حين ملك حواير منها اي فالام بين الاولاد على خمسة
 للابن سهران ولكل بنت سهم **فاذا مات** الابن بعد ذلك رثت الام
 السكر والاحوات الثلثين بالفرض ويبقى السكر ثلثاه
 للكبرى والصغرى لانها اعتقتا ثلثيه ويبقى ثلث السكر لمولاي
 الاب وهم الكبرى والوسطى وتقع المسألة مرة وثلاثين اي لان

اهل المسلم ستة اسهم للام واربع للاخوات لا يصح عليهن ولا
 موافق والثاني سهم على ثلاثة لا يصح ايضا ولا موافق في ذاك
 الثلاثين واخرها في ستة تبلغ ثمانية عشر للام ثلاثة للاخوات اثني
 عشر بالفرض لكل واحد اربع في ثلاثة للكبرى سهم وللصغرى سهم
 لانها معتقة ثلثية في سهم نصيب الاب لو كان حيا حيث مات يكون
 لمعتقة وها ابتداء الكبرى والوسطى وسلم على اثنين لا يصح ولا موافق
 فاصوب اثنين في ثمانية عشر تكن ستة وثلاثين وسهما مع للام ستة للاخوات
 بالفرض اربع وشهران لكل واحد ثمانية والكبرى والصغرى اربعة
 اسهم لكونها معتقتا ثلثية لكل واحد سهمان فكل لكل واحد عشر
 اسهم والسهمان الباقيان للكبرى والوسطى لكونهما مولا في المولا
 فكل للكبرى احد عشر وسهما ثمانية بالفرض واثنان مولا المباشرة وسلم
 لكونها مولا المولى وكل للصغرى عش ثمانية بالفرض واثنان مولا المباشرة
 وكل للوسطى تسعة ثمانية بالفرض وسلم لكونها مولا المولا فاذا ماتت
 الام فالثلاث الثلثان بالنسب وثلاثة اخماس الثلث الباقي بالولا
 وبقي خمس احدى الموال الى الاب اي وها الكبرى والوسطى وتصح
 المسلم من سبعين اي لان اصلها من ثلاثة سهمان للثبات وثلثة
 لا يصح ولا موافق والباقي وهو سهم لمعتقها واهم خمسة لا يصح ولا

موافق

موافق واصوب ثلاثة في خمسة تكن خمسة عشر ثم اصوب الى اصل المسلم
 تبلغ خمسة واربعين للثبات ثلاثون بالفرض لكل واحد عشر وللصغرى
 بالولا لكونها معتقة ثلثية ثلثة اخماسها فخذ ثلثة اخماس الباقي
 وهي تسعة فكل لكل واحد ثلاثة عشر بالفرض والولا والخمس الباقيان
 وها ستة للابن والاب لو كانا حيين تحت ما فليكون لمعتقها او معتق
 الاب الكبرى والوسطى تنصير لهما ومعتق الابن الكبرى والصغرى
 والاب فنصيب الاب ثلاثة للوسطى والكبرى وها اثنان لا يصح عليهما
 ولا موافق فاصوب اثنين في خمسة واربعين تبلغ تسعين وسهما تسع
 للثبات بالفرض سنون لكل واحد عشرون وللمن مولا المباشرة ثمانية
 عشر لكل واحد سنة وللوسطى مثاها والكبرى سهمان ايضا لكونها
 معتقة ثلث الابن الذي هو معتق خمس الام وللصغرى سهمان كذلك
 فكل للكبرى احد وثلاثون وللصغرى ثمانية وعشرون وبقي سهمان
 نصيب الاب لو كان حيا لكونه معتق ثلث الابن وحيث هو ميت
 فينتقل الى معتقة وها الكبرى والوسطى للكبرى سهم وللوسطى سهم فكل
 للكبرى اثنان وثلاثون وسهما عشرون بالفرض وستة مولا المباشرة
 وخمس لكونها معتقة المعتق وسلم لكونها معتقة معتق المعتق وكل
 للوسطى ثلاثون وسهما عشرون بالفرض وستة مولا المباشرة وثلاثة لكونها

معتق المعتق وسلم واحد لكونها معتق معتق المعتق وكل للصغرى
ثمانية وعشرون عشر وثلاثون ولا المباشرة وسرمان لكونها
معتق المعتق ابن بنت اشترى اياها اي فحق عليها ما اشترى
الاب عبد واعتقه اي فقد ثبت لكل واحد من الابن والبنت
على الاب ولا المباشرة وتثبت لكل منهما على الاخر الولا لكونه معتق
نصف ابيه وتثبت لهما الولا على العبد ايضا لكونها معتقا معتق
ومات الاب كان ماله لهما اي لابن والبنت بالنسبة اي فالمسلم
من ثلاثة سرمان لابن وسلم للبنت ثم مات العبد كان ولا
مال لابن مولا دون ابنته لانه عصبة المعتق اي انما احضر الاب
به لان ارثه من جهة كونه عصبة المعتق لا لكونه معتق المعتق لانه
مع وجود عصبة المعتق لا ارث لمعتق المعتق فلهذا احسب البنت
من الميراث وان مات الاب قبل الاب وترك بنتا فللبنت
النصف والباقي للاب اي فالمسلم من اثنين فان مات الاب
بعد فقد خلق منها بنت ابن وللبنت النصف بالنسبة
لابن السدس وينبغي ثلث المال يكون نصفه للبنت مالا ولا نصف
لاخيه اي ان لو كان حيا وهي مولا اخيه في النصف لان الولا
الذي ثبت على الاب ثبت على ابنه فنصف بذلك نص الباقي لهما

مولا المولا ويكون الباقي للبنت المال ونص المسلم من اثني عشر اي
لان اصلها المسلم من ثلاثة للبنت وسلم للبنت الابن بالفرض يعني
سرمان لمعتق واما البنت والابن لو كان حيا فخذ البنت سهمان
اخر وينبغي السدس الاخر الذي هو نصيب الابن فيعود الى البنت نصه
لكونها معتق نصف ابيه فانكسر على خرج النصف فاضرب اثنين في
اصل المسلم وهو ستة ثلث اثني عشر ومنها نص للبنت بالفرض وللبنت
الابن سرمان بالفرض وتثبت الاخر سرمان بالنسبة ايضا للبنت
سرمان ايضا لكونها معتق نصه وسلم اخر لكونها معتق نص ابي معتق
الاخر والباقي وهو سلم لبنت المال فكل للبنت تسعة اسلم وللبنت الابن
سرمان وليت المال سهم وصح وقول المصنف لانها مولا المولا ليس
نجيد وصواب لانها مولا نص ابيه اخان حران من اب وام
وابوها مسلم كان فاشترى احدها الاب والاخرى الام مات
الاب والام اي تعاو على النعاق ولم يكن بينهما زوجة كان
لها الثلثان بالنسبة من مال كل واحد من الابوين والباقي من مال
كل واحد منهما للمعتق فان مالا على النعاق والزوجة فابنه فان مات
الام ولا فالمسلم من اثني عشر ثلاثة للزوج وثمانية لابنتين لكل واحد
اربعة يعني سلم واحد لمعتقها فكل لباخرة اسلم وان مات الاب ولا

فالم من اربع وعشرين ثلاثة للزوج وعشر للبشير والباقي وهو
 خمس اسلم لمحنة الاب فيكمل لها ثلاثة عشر سهما فان مات احدي
 البشيرين الاخيرين ورثت الاخرى جميع مالها النصف بالنسب والباقي بالولا
 اذ ماتت معنة الام ورثت اخوها جميع مالها النصف بالفرق والباقي
 لكونها معتقة ايها وهذا لا خلاف فان ماتت معنة الاب قبل معنة الام
 ورثتها اخوها النصف بالفرق والنصف بالولا على الصحيح بناء على الاصح في
 ان من علمه الولا لم يولد له اذ اشترى اياه بغير ولا نفسه لم يولد له
 على حال ولا يستقط فان قلنا بالنافي ان يستقط فلا ولا لها على مشريه
 الاب **باب** ما ذكر ان اياكوز ان لو تقدم مشري الام على مشري
 الاب اما لو اشترى احدهما الاب ثم اشترى الاخرى الام
 بعد عشق الاب لا يثبت لها الولا على اختمها لان من كان ابوه حرا او
 معتقا لا يثبت عليه الولا لم يولد له الام وان اشترى اياه ثم اشترى
 الام اياه واعنته فماتت الام ثم مات الاب ثم احراها كان للباقية
 نصف مال الميرة بالنسب ونصف الباقي بالولا لانها مولا نصف
 مولا فها وذلك لان الام عليها الولا باعنا فها اياهما فكل واحد
 مولى مولا للاخرى في النصف والباقي لبيت المال في كلام المصنف
 اجمال وبيان ان لما اشترى الاختان اياهما عنت عليها وثبت لها

الولا

الولا عليها مباشرة فاذا اشترى الام اياهما واعنته فقد ثبت لها
 باعنا فها اياه الولا على ابنتها وحفيد فاذا ماتت الام ورثها الاختان
 بالفرق والولا فالألم بينهما نصيبين ولا توارث بين الابوين لا ينفاع
 النكاح عليك اليهين فاذا مات الاب بعد ما ورثه ابنتا ايضا بالفرق
 والولا لانها معتقة معتقة فالألم بينهما نصيبين فان مات الاب والولا
 كان للبشيرين الثلثان والباقي للام واما الاختان فكل واحد واحد منها
 الولا على الاخرى لانها معتقة معتقة ايها فماتت منها بعد الابوين
 ورثت الاخرى النصف بالفرق ونصف الباقي بالولا لانها مولا نصف
 مولا فها وذلك لان الام عليها الولا باعنا فها اياهما فكل واحد واحد
 مولا الاخرى في النصف والباقي لبيت المال فانما على اربع اسلم
 ثلاثة للاخت وواحد لبيت المال وان اشترى الام مع اخيه اياهما
 ثم اعتقا اي فعتق للاختين الولا على ايهما ولاختيه والام على الاب
 وعليها ثم مات الاب والام اي معا وعلى النعاق فان ماتت الام
 او كلاهما للبشيرين ثلثاه بالنسبة فاقم بالولا فان مات الاب فلهما ثلثاه
 مال بالنسبة وباقي للاختين نصف ولها نصفه ثم ماتت احدهما ورثت
 الاخرى النصف بالنسب والربع للاختين والربع الاخر كاتر الام
 تسعة بولايها اياهما وهن الباقي مولا نصف الام فتأخذ نصف ذلك

والباقي لبيت المال إذا مات أحري البشير بعد أبيهما ورثت
الاخت الباقي النصف بالفرس والاجنبي الربع بالولا لانه معتنق بصلها
يبقى الربع الآخر وهو الامم لو كانت حرة بعد موتها يعود الي معتقها وهما
البنتان فيعود نصف الربع وهو النصف الي هذه الباقي وحصص الميته
الي منزله ولا وهما وهو الاجنبي والامم وما للام يرجع الي البنتين وحصص
الميته الي الاجنبي والامم وهكذا في دور ولا ينقطع قال في الروضة وفيها
يقولان وجرمان قال ابن الجراد يجعل في بيت المال لانه لا يمكن صرفه
بنسب ولا ولا وقد ابرأه الطبري عن أكثر الاصحاب واليه عمل
كلام ابن اللبان والثاني ينقطع السهم الدابر وهو النصف فجعل كان
لم يكن وينقسم المال علي باقي السهام وهو سبع خصة للاخت الباقي
وسهمان للاجنبي ونصف الامام الرجيس وقال الوجوه ان نفوذ
ولا يدخل في حساب الولا ونظر في المستحق بالولا فيقدر نصف الامم
ونصف للاجنبي فصار ان للاجنبي ما ضعف ما للاخت فحصل المال علي
سبعة اسلم ثلاثة للاخت بالفرس وبقي للاخت سهم وللاجنبي سهمان
فحصل له الثلث ولها الثلثان من الجمل وبهذا قطع الغرض الي انه هو
يقضي جميع ما حرم بالمصنف من جعل بيت المال علي ما قاله الامام
والغرض الي خلع المسلم فنقول هي ثلاثة سهمان للاخت وسهم للاجنبي

وان

وان اشترى ذمي عبدا ذميا فاسلم العبد واعتقه سيده ثم لحق الذي
بدار الحرب فسيب واسترق فاشتراه العبد المعتق واعتقه ثبت
لحل واحد منهما بالولا علي الآخر فان اسلم الذي ومات ورثه العبد المعتق
وان مات العبد ورثه الذي كان ذميا اي كل واحد منهما صار مولا
للآخر فيتوارثان كتوارث الاخوين والذي في كلام المصنف للتصوير
لالتفصيل فلو كانا حريين او السيد حرياً والعبد ذميا او بالعكس
فالحكم كذلك ولو لم يلحق الذي بدار الحرب ولكن نقص العهد فاسترقه
الامام لنقص العهد واشتراه العبد المعتق كان الحكم كذلك وان
اشتراه العبد واخر مع ابي وان اشترى الكافر المسترق العبد المعتق
مع رجل اخره واعتقاه واسلم اي الكافر المحترق ومات اي
من غير عصبة نسب ولا صاحب فرض فمال للعبد وشريكه اي نصفين
لانها اعتقاه فان مات العبد بعد ذلك كان نصف مال الشريك
لان مولي نصف مولا وكان الباقي لبيت المال وقوله بعد ذلك اي
بعد موت معتقه فان مات العبد الغنيق قبل موت معتقه كان مال
لمعتقه خالصه واذا ترك بنت مولا ومولي ابنه كان مال لبيت المال
اي لان المرأة لا تترك بالولا الا من اعتقت او اعتقت من اعتقت كما
ثبت لمعتق الامل علي فرع عتيقه لان الانعام علي الاصل انعام علي نسله

علاوة على ذلك وفي بعض النسخ بدل عن مولى ابنة مولى ابيه والحكم صحيح لان
من سرة الرق لا ولا عليه لمعنى الاصول كما سبق ومن تركت معتد
معلوم انه كان رقيقا واعتق واذا كان كذلك لا يبرأ معتق ابيه
بل يكون ميراثه لبيت **قريع** اشتركت ابنت امراه اباها فحق
ثم اعتق الاب عبدا ومات عتيد بعد موته نظر ان لم يكن لاب عصبة
من النسب بميراث العتيق للبيت لانها بنت معتد فحق سبق ان
بنت المعتق لا ترث ولكن لانها معتد المعتق وان كان اعصبة من
اخ او عم او ابن عم قريب او بعيد بميراث العتيق لانه عصبة المعتق
من النسب ولا شيء للبيت لانها معتد المعتق فتنازع عن عصبة
النسب وقد علم في هذه المسألة اربعاً قاضي فقالوا ان الميراث
للبيت ووجه الغلط ان المقدم في الولا المعتق ثم عصبة ثم معتد
ثم عصبة ثم معتق معتد ثم عصبة وهكذا ووارث العبد
عصبة فكان مقدماً على معتق معتد ولا شيء لهما مع وجوده ونسبه
غلط القضاء في هذه الصورة حكاه الرافعي عن داود السجستاني على
قال الزركشي والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى اخ
واخت اباها فعتق عليه ما فاعتق الاب عبدا ومات ثم مات العتيق
فقالوا ميراثه بين الاخ والاخت لانها معتد معتد وهو غلط فاما

باب قسم التركة

الميراث للزوج وحده وهو القصد من عمل مسائل الفرائض ليصل كل الحق من التركة والقسمة
عبارة عن طلب مقدار النسبة الى المقتسم لنفسه الواحد الى المقتسم
عليه كما اذا اردت قسمه عشرين على خمسة فانظر نسبة الواحد الى الخمسة فخذ
حصة كل واحد خمس العشرين وهو اربع ومرتبطاً صحتها انك اذا ضربت
الخارج من القسمة وهو اربع في المقتسم عليه وهو خمسة يبلغ الحاصل
من العدد المقتسم وهو عشرون والقسمة طرق كثيرة ذكر المصنف وهو
الاكثر منها **ت** اذا اختلف الميت شيئا نحو قسمة ديار او زنا
اي اوعدا وادعت قسمة منقحة الفرائض على الورثة ثم اضرب سهام
كل وارث في عدد التركة فما اجتمع قسمة على الفرض فما خرج فهو نصيب
الذي ضربت سهام **مثال** زوج وام واخوان من ام واختان من
اب وام وترك الميت خمسة عشر درهماً فالمساكنة من عشرة اي يعولها
للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأختين سهمان وللأختين اربع فأضرب
سهام الزوج في التركة وهو خمسة عشر تكثر خمسة واربعين واقسم ذلك
على المسألة وهي عشرة يخرج الاربع دراهم ونصف وللأم سهم مضمون في
التركة مكن خمسة عشر فاقسم ذلك على المسألة يخرج لها درهم ونصف
والأختين اربع مضمون في التركة تبلغ ستين يخرج لها ستة دراهم اذا

خلق الميت تركه فلا تخلوا اما ان يمكن قسمتها بالاجزاء المكملات والمورثات
 والمعدودات ولا يمكن ذلك بالاجزاء بالنسبة كالعبد والشياب والعقار
 والردوب فان كان الاول فلا تخلوا اما ان يكون عددا صحيحا او كسرا
 او كليهما فان كان الاول وادعت النسبة فلك في ذلك طريقتان كما ذكره
 المصنف احدهما ان يجمع المسألة ولا تقسم على الورثة سهامهم من المسألة
 ثم انظر الى التركة فان ما تلت سهامهم او دخلها فلا اشكال كزوج
 واختين شقيقتين والتركة سبعه دنانير او اربع عشر دينا وان كانا
 متباينين او متوافقين فاضرب سهام كل وارث ما صح من المسألة في عدد
 التركة مما يبلغ فاقسم على ما صح من المسألة فما خرج بالنسبة فهو نصيب ذلك
 الوارث كما ذكره المصنف ولكن في التوافق طريقتان اخرى وهما ان تضرب
 سهام كل وارث في وفق التركة مما يبلغ فاقسم على وفق المسألة فما الكاب
 مثال للتوافق لان المسألة مائة وعشرون والتركة خمس عشر والتركة متوافق
 السهام بالمعنى واذا كان كذلك فان شئت قسمت كما تقدم في كلام
 المصنف وان شئت ضربت سهامهم في وفق التركة وقسمت الحاصل
 على وفق المسألة فالزوج ثلاثة مضرور في وفق التركة وهو ثلاثة تكتسب
 واذا قسمت التسعة على وفق المسألة وهو اثنان يبلغ الخارج اربعة ونصف
 وللام سلم مضرور في ثلاثة يكون ثلاثة واذا اقسمتها على وفق المسألة

كان الخارج واحدا ونصفا والاخوين سهران مضروران في ثلاثة
 يكون سهرانا فاقسمها على الوفق يخرج ثلاثة والاختين اربعة في
 ثلاثة يكون اثني عشر فاقسمها على الوفق يكن الخارج ستة فان
 كانت المسألة خالها والتركة سبعه عشر درهما فاقسمها المسألة اذن
 تبين التركة وحيد ليس لك الا الطريق الاول الذي ذكره
 المصنف فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في التركة يكن الحاصل
 احدا وخمسين فاقسمه على عشر يخرج بالقسم خمسة دراهم وعشر
 درهم واضرب سهم الام في سبعه عشر واقسم الحاصل على عشره يخرج
 بالقسم درهما وسبعة اعشار درهم واضرب سهمي الاخوين في سبعه
 عشر واقسم الحاصل وهو اربع وثلاثون على عشره يخرج بالقسم ثلثة
 دراهم واربع اعشار درهم واضرب سهام الاختين وهي اربع
 في سبعه عشر واقسم الحاصل وهو ثمانية وستون على عشره يكن الخارج
 ستة دراهم وثمانية اعشار درهم ومتى كان بدل الزوج زوجة سادت
 السهام التركة التي ذكرناها ومتى كان بدل الزوج زوجة ولم تكن
 ام سادت السهام التركة التي ذكرها المصنف فاذا قسمت وادعت
 صح امتحان عملك فاجمع نصيب كل وارث فان بلغت النصاب ولم
 يجمع التركة فقد اصبت والافاعا **القسم الثالث** وان شئت قسمت

التركة على المسلم يخرج القسم درهم ونصف ثم اضرب كل ذكبي سهام
 كل واحد بما اجتمع له ونصيبه فاذا ضربته في سهام الزوج كان اربع
 ونصف وان ضربته في سهام الام كان درهما ونصف وان ضربته في سهام
 الاخوين كان ثلاثة وان ضربته في سهام الاختين كان ستة هذا هو الطريق
 الثاني في قسم المتبايعين والمتواقفين ولكن في كل قسم المتواقفين طريق
 اخرى وهو ان تقسم وفق التركة على وفق المسلم ففي مثال المصنف
 وفق التركة ثلاثة ووفق المسلم اثنان فاقسم ثلاثة على اثنين يخرج
 بالقسم واحد ونصف ايضا واذا ضربت الخارج في سهام الزوج
 كان الحاصل اربع ونصف وكذلك تفعل في سهام باقي الورثة
 على ما يليه المصنف **طريق ثالث** وهي طريقة النسبة وهي مقدر على
 سائر الطرق لانها تدخل في جميع **الزكاف** سواء كانت معدومة
 او غير معدومة وقد قيل ان الحساب النسبة وهذا لان جملة
 الطرق متلفا منها قال امام الحرمين رضي الله عنه من اطلع على
 سر النسبة لم يخج الى الجبر والمائا بالنفود في النسبة بطول
 المردود والردوب والجبر من النسبة كعلم العروض مع الردوين
 تطبع في النسبة في ما دبرها اغتته عما عداها ومن يلد فيها
 الحق مدرج الجبر دبرها اليها انتهى فاهل المصنف لها ليس

بل في

بل في وهي ان تقسب سهام كل وادث من المسلم وتأخذ بذلك
 النسب من التركة **مثال ذلك** في مسلم القاب نسبة سلم الام من
 المسلم العشر فخذ عشر الخمسة وهو درهم ونصف ونصيب الزوج
 ثلاثة اعشار فخذ ثلث اعشار الخمسة وذلك اربع ونصف ونصيب
 الاخوين الخمس فخذ خمس الخمسة وهو ثلاثة احواح درهم ونصف
 ونصيب الاختين الخمسين فخذ خمسين الخمسة وهو اقل
 اثنان **ثلاثة** وان كان في التركة كسر فترت الصحاح على
 ذلك الكسر ثم علمت المسلم على نحو ما مضى **مثال** اذا كانت المسلم
 محالها والتركة خمسة عشر درهما ونصف فترت الدراهم ايضا فان
 فيكون احدا وثلاثين فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في
 احدا وثلاثين تكون ثلاثة وتسعين واقسم ذلك على المسلم وهي عشر
 يخرج اربع وثلاثان الاحد وعليه من اقسام الباقي فترت الصحاح
 اي سبعة فاقول على ذلك الكسر اي كسر ذلك بان تضرب
 مخرج ذلك الكسر ان كان واحدا في العدد الصحيح فما بلغ فزد
 عليه بمقدار عدد جز الكسر فان كان نصف او ربعا او ثلثا زد
 واحدا وان كان ثلثين او خمسين زد اثنان فان كان ثلثة
 ارباع زد ثلاثة وان كان اربع اخماس زد اربع وعلى

هكذا وان كان مع الصحاح كسران فمعا عدد أربع وسكر او ككث
ونصف اخذ مخرج المجموع وهو اثني عشر في المثال الاول وسكر
في المثال الثاني وضربته في الصحاح فابالغ زدت عليه بمقدار
عدد جزء كل كسر كما سبق في مسلم الكتاب حيث ان كل خمسة عشر
دورها ونصف درهم قدر مخرج النصف وهو اثنان فاضربه في العدد
الصحيح وهو خمسة عشر يكون الحاصل ثلاثين فزد عليه جزء الكسر
واذا يبلغ احدا وثلاثين وجبيل بين العدد الحاصل وسهام
المسلم مائة فان شئت اخذت سهام كل وارث وضربته في احدا
وثلاثين فابالغ قسمته على العشرة وان شئت قسمته الاحد
والثلاثين على العشرة ثم ضربت الخارج من القسمة في سهام كل
وارث فابالغ فلهو نصيبه واعلم ان قول المصنف في نصيب الزوج
تخرج له اربعة وثلاثين الاخير موقوف على معروض الحية وقول
اختلف الحساب في الدرهم كمن هو جبر قال ابن كامل الحساب الدرهم
في اصطلاح اهل مصر والشام ستون حبة وهو ستة دنانير واثني
والدراهم عشرين حبة وفي مصر اصطلاح اهل بغداد الدرهم
ثمانية واربعون حبة والدراهم ثمان حبات لان الدرهم ستة
دنانير في جميع الاسماء قال فاذا اوردت عليك مسلم فصحها

ما نصيبها

واقسما على حبات الدرهم عند البغداديين وهي ثمانية واربعين حبة
واقسم الحبات على الورثة ما خسر كل قريب فله نصيبه انتهى اذا انقرض
ذلك علمت ان ما قاله المصنف منى على حساب اهل مصر والشام ان الدرهم
ستون حبة لان الثلاثة وتسعين نصفها اذا قسمتها على عشرين كان
الخارج تسعة اقسام وثلاثة اعشار ونصف ثمانية اقسام باربع دراهم
بقي نصف وثلاثة اعشار ونصف اربعة اقسام يكون تسعة وثلاثين
حبة وذلك ثلثي درهم الاحبة وكان الاولى ان يقول تخرج اربعة
دراهم وثلاثة اعشار درهم وربع خمسة درهم او اربعة ونصف وعشرين
عشر لان الاستئنا عند الحساب مكروه قوله وعلي هو اقسمة اليقين
اي فلان سهم في احد وثلاثين يكون كذلك اقسمة على عشرين يخرج
بالقسمة ثلاثة وعشرون وهي درهم ونصف ونصف وعشرين درهم ولا حولين
سهمان في احد وثلاثين يكون اثنين وستين واذا اقسمة على عشرة
كان الخارج ستة وعشرين وذلك ثلاثة دراهم وعشرين درهم ولا حولين
اربعة في احد وثلاثين تكون مائة واربع وعشرين فاقسمة على عشرين يخرج
بالقسمة اثني عشر واربعة اعشار ونصف وذلك درهم وخمس درهم
اذا انقرضت لك فاعلم ان مقدار الدرهم عند اهل الحساب ستة دنانير
واثني عشر قيراطا واربعة وعشرون طسوقا وثمانية واربعون حبة

هذا اهل بخداد وستون عسرا وستة وتسعون فلسا فاللحاق
 قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة فلسان وكل
 حبة عشرين وربع عشرين والقيراط اربعة اجناس الحبة والفلس نصف الحبة
فصل الاطلاق الجاري في مصر والشام وما واقعا ان القيراط جزء
 من اربعة وعشرين جزءا من الواحد اي ثلث ثمنه فخرج اربعة وعشرون
 وان الحبة ثلث القيراط والباقي جزء من اثنين وسبعين جزءا من الواحد اي
 ثمن تسع مخرجها اثنان وسبعون وان اللواتي نصف الحبة وسدس القيراط
 وان جزء من مائة واربع واربعون والطريق في تحويل المسألة الى اسم
 القيراط ان تقسم ما صحت من على اربعة وعشرين ابدا فما خرج فهو قيراطها
 فانقسم عليه كل نصيب منها حصل المطلوب وان شئت فخذ نصيب كل واحد
 من المسألة قسم منها وخذ بتلك النسبة من مخرج القيراط فاذا حصل معل في
 بعض الانصاف اقل من قيراط واددت التعبير عنه بالحبة او اللواتي فلك
 ذلك والامتحان بالجميع ومثاله المخرج بالاربعة والعشرين ففي مسله
 جزئين وثلاث احوالام وخمس اقسام املها من ستة وتسع من مائة
 وتماثلين فلما اردت تحويل سهامها الى اسم القيراط قال ج الاول اقسام
 المائة والثمانين على الاربعة والعشرين فخرج سهم ونصفا وهو قيراط
 المسألة فانقسم عليه نصيب كل واحد منها فخرج لكل واحد قيراطان ولكل اخ

محمل
 ذكر القيراط

في القيراط

قيراطان وثلثان ولكل عم قيراطان وخمسان وبالوجه الثاني سم نصيب
 الجزء من المائة والثمانين يكن نصيب سدر سدر سدر سدر سدر الاربعة
 والعشرين وذلك قيراطان وسم نصيب كل اخ منها يكن تسعا فخذ
 تسع الاربعة والعشرين يكن قيراطان وتماثلين وسم نصيب كل عم
 منها يكن عشرين فخذ عشرين الاربعة والعشرين يكن قيراطان وخمسين
كاتب وان كانت التركة ما لا ينقسم مثالا او ثوب وعقد جعلته
 بين الورثة على قدر سهامهم هذا هو القسم الثاني وهو ما لا يمكن قسمته
 بالاجزاء لكن بالقيمة وقوله على قدر سهامهم اي نظرت الى سهامهم
 كل وارث واعطيتهم جزءا من التركة فسميته الى جميع التركة كسهمه
 من المسألة الى مجموعها **مثال** بنت وبنتان واخت من الاجوين
 والترك عبد اصل المسلم ستة للبنات ثلاثة ونسبتها الى المسألة نصف
 فلها نصف العبد ولبنات الابن سهم ونسبتها الى الستة سدر فلها
 سدر من العبد وللأخت سهمان ونسبتها الى الستة ثلث فلها
 ثلث العبد واما المصنف بالتمثيل الى ان محل المسألة اذا كانت التركة
 عينا واحدا كعبد فلو تحددت كعبد وجوار ودواب فتقوم
 ثم ينقسم بينهم بالقيمة فما اصاب كل واحد من القيمة فله قدرها من
 المقوم كذا في الشرح والروضة ولم يظهر لي فايده التقويم **كاتب**

فان صولح بعض الورثة على شيء من التركة بعينه فاستقطسها من
المسلم ثم اقسى باقي التركة بين من بقي من الورثة على قدر سهامهم **مثال**
اذا كانت المسلمة الحرة اي وهي زوج وام واخوان مرام واختان من
اب وام والتركة اربع عشرة درهما وتوب فاخذ الزوج الثوب
جميع ميراثه فاستقطسها وهي ثلاثة من المسلم وهي عشرة يعني
فاقسم الاربعة عشرة درهما على سبع تاكل مسلم اثنان فلزوج ثلاثة في
اثنين نصيب ستة وهي قيم الثوب جميع ما خلف الميت عشرون درهما
بقية الثوب في هذه المسلم ونظايرها طرق الطريق الاول ما ذكره
المصنف الثاني ان تصرب سهام الاحد في مبلغ الباقي من التركة
فما بلغ حصل تقسيم على باقي سهام المسلم في مثال المصنف للزوج
ثلاثة مضروب في اربع عشرون اثنى واربعين فاقسمها
على سبع خرج بالقسم في قيم الثوب **الثالث** ان تقسم
سهام الاحد الى باقي السهام فتنتظر ما يبلغها من النسبة ثم تأخذ
من المبلغ المعلوم من التركة مقدار النسبة الى المبلغ كنسبة
سهام الاحد الى باقي السهام وذلك قيم العرق في المثال المذكور
للزوج ثلاثة فنسبتها الى السبعة ثلاثة اسباع فخذ ثلاثة اسباع
الاربعة عشرة وهي ثمانية قيم الثوب فان قيل في مثال المصنف

اخذ الاخوان الثوب حقهما فحلي طريق المصنف استقطسها
واقسم الاربعة عشر على ثمانية خرج بالنسبة واحد وثلاثة ارباع واحد
فاضرب الحاج في اثنين يكن ثلاثة دراهم ونصف ذلك قيم الثوب
وعلى الطريق الثاني فالاخوين سهران مضروب في اربع عشرون
ثمانية وعشرين فاقسمها على ثلاثة ثمانية خرج بالنسبة ثلاثة ونصف
وعلى الطريق الثالث نصيب الاخوين سهران ونسبتها الى ثمانية
الربيع فخرج الاربعة عشر وذلك ثلاثة ونصف وذلك قيم الثوب وعلى
هذا قياس باقي الورثة **فصل** فان قيل اخذ بعض الورثة بنصيبه كذاكم
كانت التركة فانظر كم سهام الاحد فان كان سهرما واحدا فاضرب جميع
ما اخذ في المسلم فما اجتمع فهو مبلغ التركة وان كان نصيبه سهرمين
فاضرب نصف ما اخذ في المسلم وان كان نصيبه ثلاثة اسهم فاضرب
ثلاث ما اخذ في المسلم وعلى هذا **مثال** امرأه وبن وخت لابوين
واين عم فاخذ ابن العم حصته عش واددت ان تعرف مبلغ التركة
فانه اخذ مسلم واحد فاضرب ما اخذ وهو عش في المسلم وهي
اثناعشر تكن مائة وعشرين وهو جميع التركة فان اخذت لحن
حصتها عش وقد اخذت سهرمين فاضرب نصف ما اخذت وهو خمسة
في المسلم يكن ميتين وان اخذت الاخ حصتها عش فقد اخذت

بسة فاضرب سروس ما اخذته وهو درهم وثلاثان في المساء بكن عشرين
وان شئت ضربت ما اخذ كل واحد منهم في المساء فابالغ قسمته على
سهماه **مثال** زوج وثلاث اخوات منفقات فاخذ الزوج ميراثه
ستين درهما فاضرب الستين في المساء وهي ثمانية ثلث اربعا
وثمانين فاقسمها على سهماه وفي ثلاث خرج السهم مائة وستين
فذلك جميع التركة اذ اخذ بعض الورثة فخذ المعلوم القدر
من تركه جهول والمأخوذ قدر نصيب الاخر من التركة فقط فلك
في معرفة حصة التركة طريقتان ذكرهما المصنف وذكر لكل طريق طائرا
مستغنيا عن زياده بيان في ذلك غير اننا قد ذكر الطريقة الثانية بالمثال
الاول والطريقة الاولى بالمثال الثاني لينفع ان كلام الطريقتين موصل
المثال الاول في كلام المصنف امراء ورجل واحد وامرأة وابن عم
للأمراء الربع والحصة السدس والاخت النصف وما بقي لابن العم
اصل المساء من اثني عشر ومنها تقع للمراثة ثلاثة والرجل سهران والاخت
سبعة في سهم واحد لابن العم اخذ ابن العم خمسة عشر واثني عشر
عشر في اثني عشر فلك الحاصل مائة وخمسين واذا قسمت الحاصل
على سهم الجدة كان الخارج بالقسمتين واذا قسمت على سهماه الأمراء
وهي ثلاثة كان الخارج اربعين واذا قسمت على سهماه الاخت

وهي سكران الخارج عشرين **المثال الثاني** في كلام المصنف زوج وثلاث
اخوات منفقات للزوج النصف والاخت الثلثين مثل والاخت من الاب
السدس والاخت من الام السدس فالمسألة من ستة تعول الى ثمانية
فاذا اخذ الزوج ميراثه مستند بهما فاضرب ثلث المأخوذ وهو عشرين
في المساء بعولها وهو ثمانية فكن مائة وستين وهو حصة التركة وحصة منها ستون
او هي ربع التركة ومنها فان اخذت الاخت من الاب ستين فاضرب
جميع ما اخذت اذ لها سهم فقط في اصل التركة بعولها وهو ثمانية تسبع
اربعا وثمانين فليبلغ التركة فاستوا الطريقتان **طريق ثالث**
وهو ان تستخرج حصة التركة بطريق النسبة فنقل النسبة بين سهماه
الاخذ وسهماه الباقيين من النسبة فنزول على المأخوذ بمثل نسبة
سهماههم من سهماه فليخرج التركة ففي المثال الاول من كلام المصنف
لو قيل اخذت الجدة حصتها ثلاثة فقسها مائة في الورثة خمسة امثال
سهماه الجدة فنزول على المأخوذ خمسة امثال مائة وثمانين وذلك
حصة التركة فان قيل اخذت الاخت حصتها عشرين فقسها مائة في الورثة
مثل سهماهها فنزول على المأخوذ مثله ثلث اربعين فهو حصة التركة **قال**
فان قيل اخذ احد الورثة بنصيبه وبدين كان له علي مورثة كذا اي من
نصف او ثلث او ربع او غير ذلك من الاجزاء الاية كم كانت التركة

فصح الفريضة على الورثة ثم التي منها نصيب صاحب الدين وانظر شيئا
 يكون له الجز الذي نعلم ان اخذه من المال فان قال قضا فاضرب شيئا
 لنصف وهو اثنان فيما بقي من الفريضة فدينه ما زاد على الفريضة وكذلك
 تفعل في الثلث والارباع والاخماس وجميع الاجزاء **مثلا** ابتنان
 وابوان فاخذت احدي البنين نصيبها من الفريضة ودين كان
 لها على ابها نصف المال قالو نصيبها من الفريضة يعني اربع ثم اضرب
 شيئا لنصف وهو اثنان في اربع تكن ثمانية وهو المال فتوزع نصيبها في
 وتبلغ من الاثنين واحدا ونصف واحدا في الفريضة وهي ستة فما زاد
 على الستة فهو الدين فدينها سهران قوله فانظر شيئا يكون له الجز
 الذي نعلم ان اخذه من المال اي فخذ خرج ان كان نصيبا فخرج
 النصف وهو اثنان وان كان ثلثا فخرج الثلث وهو ثلاثة وان كان
 خسا فخرج الخمس وهو خمسة ونصيبه فيما بقي من سهام المسام بعد
 سهام الاخوة فما بلغ فهو جمل التركة ثم اذا اردت ان تعلم ان مقدار
 الدين من جمل التركة ومن مقدار الميراث منها فاستقط من مخرج
 الكسر مثل الكسر المأخوذ ثم تضرب الباقي من مخرج الكسر فيما تحت
 منه السمل لاني الباقي من السهام فما بلغ فهو الميراث وما زاد فهو
 الدين وهذا هو المراد بقوله ثم يرجع الي نصيب صاحب الدين فترد

علي

على حاله اي ترجع الي نصيب صاحب الدين الذي استقط من
 سهام المسام فتعيد اليها حتى تعالج ما كنت اولاهم تسقط من
 الاثنين الذين هما مخرج النصف نصيبها وهو واحد وتضرب الباقي
 من المخرج في مجموع المسام فالدين ما زاد على الفريضة قوله وكذلك
 افعل في الثلث والارباع والاخماس وجميع الاجزاء اي فان كان
 المأخوذ ثلثا التركة استقطت من مخرج الثلثين وهو ثلاثة ثلثيها
 وضربت الباقي في المسام وعلى هذا **قال** فان قيل اخذت احدي
 البنين خمسي المال فاضرب خمسة اي وهو مخرج الخمس في اربع
 تكن عشرين ثم الدين من الخمس خمسة يعني ثلاثة فاضربها في ستة
 اي وهو مجموع المسام تكن ثمانية عشر وهي الفريضة والدين ما زاد
 عليها وهو سهران ونصيبها ستة وذلك ثمانية وهو خمسا العشر
 اي فالماصل هو المسام من عشرين ثمانية للاخت التي لها الدين
 ستة بالفرض وسهران بالدين وكذا لاختها وثلاثة للاب وثلاثة
 للام **ومع قال** فان قيل اخذت ثلاثة اخماس المال فاضرب خمسة
 في اربع تبلغ عشرين اي وهو مجموع التركة ويبقى سهام من الخمسة
 اضر بها في ستة تبلغ اثني عشر اي وذلك مقدار الارث وهو ثلاثة
 اخماس العشر اي فما اخذه الثلث اذن اثني عشر ثمانية قدر الدين

واربع قدر نصيب الاخز من ثمانيه للاخت الاخرى اربع ولعل واحد
 من الابوين سمان **قال** فان قيل اخذت الام اربع اسباع
 لئلا قال نصيبها وهو واحد واضرب بسبع اي وهي مخج السبع
 في خمسة اي وهي الباقي بعد نصيب الفانصيب الام تبلغ خمسة وثلاثين
 اي وذلك المجموع التركة ثم ان من السبع اي وهو مخج السبع اربع
 اي وهي الاربعة الاسباع الماخوذة واضرب بثلاثة اي وهي الباقية
 من مخج السبع بعد الاربعة الاسباع في الزبيرة اي وهي ستة
 تبلغ ثمانين نصيبها ثلاثة والدين سبع عشر فذلك عشر وهي
 اربع اسباع خمسة وثلاثين اي والباقي للاختين اثني عشر وللاب
 ثلاثة **قال** فان قيل تركت عشرين درهما وثوب اي والمسلم بخارها
 والثوب مجهول القيمة فاخترت احدي الاختين الثوب ودفعت درهما
 على الورثة اي اخذت ذلك بنصيبها ودفعت الورثة فادادوا
 ان تعرف كم قيمة الثوب وجعل التركة فلك في ذلك طرق ايسرها
 ما ذكره المصنف وهو قولنا في العشرين درهما واضرب نصيبها
 اي نصيب بنت الاخز من النسبة اي التي هي اصل المسألة وهو اثنتان
 في أحد وعشرين اي وهي الدرهم الموجودة فذلك اثنا عشر واربعون
 فاقسمها على اربع وهو باقي من الزبيرة اي وهي باقية سهام الورثة

بعد اخز نصيب البنت فذلك عشر ونصف اي فالحاج عشر
 ونصف وهو نصيب كل بنت مشردها على الواحد والعشرين تبلغ احد
 وثلاثين ونصف فقيمة الثوب احد عشر درهما ونصف ولها من ذلك
 عشر ونصف ودفعت من قيمة الثوب درهما اي فله من هذا ان قيمة
 الثوب احد عشر درهما ونصف والدرهم المخلط عشرون درهما والحاصل
 احد وثلاثون درهما ونصف لعل بنت عشر ونصف وللاب خمسة وربع
 وللمثل **قال** فان قيل اخذت الام الثوب ودفعت درهمين فزدي على
 العشرين درهمين ثم اضرب نصيبها وهو واحد في اثنين وعشرين
 واقسمها على باقي الزبيرة وهي خمسة فذلك اربع وخمسان فزدها على
 الدرهمين الذين زيدوا على العشرين اولا فذلك ستة وعشرون وخمسان
 فلهما من اربع وعشرين اربع ولها من درهمين وخمسين حساد درهم
 اي لان نصيبها السدس فسدس اربع وعشرين اربع يعني درهما
 وخمسا درهم اسبقها اخماسا تكن اثني عشر وثلثها اثنا
 وهاخمسان **قال** ودفعت اي الام من قيمة الثوب درهمين
 لان قيمته كانت ستة وخمسين اي ونصيبها اربع وخمسين
 فلهذا دفعت الدرهمين وهو ما زاد على العشرين اي معناه ان
 الستة والخمسين قيمة الثوب فزيد على العشرين المخلط **قال**

فان قيل اخذت احدي البثنين الثوب وزادوها درهمين فانقص
 من العشرين درهمين ثم اضرب نصيبها اي وهو اثنان في ثمانية
 عشراي وهي قيمة العشرين مبلغ الحاصل من الربك وثلاثين وانسها
 اي الستة والثلاثين على اربع اي وهي الباقي من سهام المسلم بعد
 نصيب البنت الخارج تسعة وصهرها الي ثمانية عشر فما زاد على العشرين
 فهو قيمة الثوب وهو سبع دراهم فاليها من سبع وعشرين تسعة وقيل
 زادوها درهمين اي على قيمة الثوب لاكمال نصيبها وهو سبع **قال**
 فان اخذت الام وزادوها ثلاثة دراهم فالف ثلاثة من عشرين واضرب
 نصيبها وهو واحد في سبع وعشر وانسها على ما بقي من الربك اي وهو
 العدد الباقي من سهام المسلم بعد نصيب الام وهو خمسة فذلك ثلاثة
 دراهم وخمسان اي خرج بالقيمة ثلاثة دراهم وخمسان فزدها على
 على سبع عشر فذلك عشرون وخمسان فالقيمة ما زاد على العشرين
 وهو خمسا درهم فاليها من ثمانية عشر ثلاثة ولها من درهمين وخمسين
 خمسان وقد زادوها ثلاثة دراهم على قيمة الثوب اي ثلاثة
 دراهم وخمسان وذلك سدس التركة اخذت الثوب بخمسة درهم ومن
 الدرهم ثلاثة والباقي من التركة ثلاثة وخمسان للاب وللنبت ستة
 واربع اخماس **قال** فان اخذت الثوب البنات كل واحدة كانت

الترك

التركة ثلاثين وزادوها ثمانية دراهم فاستقط الثمانية من الثلاثين يبقى
 اثنان وعشرون فاضرب في نصيبها وهو اربع يكون الحاصل ثمانية وثلاثين
 انسها على اثنين يكن الخارج اربعة واربعين اصبها الي اثنين وعشرين
 يكن نصيب البنتين فقيمة الثوب ستة وثلاثون ونصيبها اربعة واربعون
 فقد بقي لهما الي تمام حصة ثمانية دراهم وهو ذلك القدر المراد وعلى
 هذا التماس والله اعلم **باب الوصايا** هي حج وصية كعرايا وعمره
 وهذا يادهرية يقال وصية لفلان بكذا وصيت واوصى اليه اذا
 جعل وصية واللفظة كما ذكره الازهري مشتقة من قولهم وصي الشيء بكذا
 نصيبه اذا وصله وارضى واصبر اذا ماتت متصلا بالمات وشرعا
 عبارة عن تبرع مضاف الي ما بعد الموت بالقرابات الحاصلة في الحياة
 وهي فدية مندوب اليها وقد ثبت في الحديث ما حق امر مسلم ان يوصي
 فيه بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند منفق عليه كالشافعي
 رضي الله عنه كمال ان يكون المراد ما الحزمة والاحياء الا هذا وذلك
 لان قد نجاء الموت وما ينبغي ان يعقل الموت والاستعداد
 له والانا الي دار الاخرى فاحتمل ان يكون المراد ما المعروف من مكاد
 الاخلاق الا هذا وهو مثل ما روي انه صلى الله عليه وسلم قال حق المسلم
 على كل مسلم ان يغتسل في الاسبوع مرة والاجماع قائم على مشروعيةها

ومن عمن ودعوا وفي مرضه حق الله تعالى كتابه ورجع اودين لادمي حجب
 عليه ان يوصي به اذا لم يعلم من يثب بقوله واذا انا ان موثق بالاهل
 ان يقدم من لا يرف من قرابة ويقدم منهم المحارم ثم غيب المحارم
 ثم يقدم بالوفاة ثم بالمعاش ثم بالولاية بالجواري كما في الصدقة المخرج
 وقد ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يهي عن الوصية
 بما زاد على الثلث واجاز فيه فالوصية بالثلث فما دونه لغير الوارث
 صحيح مطلقا سواء اجاز الوارث ام لم يجزوا وما زاد على الثلث باطل
 ان لم يجزها الوارث ما قل ان اجازها وسواء كان الوارث غنيا او فقرا
 وقال الشافعي والفاضلان الحنفين والمالكية والزيدية على التلخيص
 وقال المنطوي ومالك الطائي وابن ابي عمير انهما مكرهه وقال ابن
 حزم في مراتب الاجتماع اتفقوا على انه لا يجوز لمن ترك وارثا ان يوصي
 بأكثر من الثلث لابي حنيفة ولا في مرضه واختلفوا هل يجوز الوصية لمن ترك
 وارثا بالثلث ام انما يجوز اقل من الثلث الاصل في الوصية ان ينقص
 من الثلث شيئا وقيل ان كان ورثته اغنيا استوفى الثلث والا ينقص
 النقص وباب يوم يعتبر المال وجهان احدهما يوم الوصية والآخرها
 يوم الموت فعلى هذا الوارث مال بعد الوصية تعلقت الوصية وكذا
 لو ملك ثم كسب ما لا تعلقت به فاذا استخرج ما بل الوصية تخلت

اختلاف مقدار الوصية به وطرق متشعبة متباينة بلبان الاحوال من
 الاحياء والرد **قال** اذا اوصى بأكثر من الثلث ولم يجز الوارث
 ما زاد على الثلث اذا اوصى بأكثر من الثلث فينظر ان كانت الوصية
 لشخص او جماعة مشقة كون في اما لم يجز كالنصف واما لم يجز كالنصف
 والربع فذلك المسألة في اجازة الوارث ودم فان اجاز الوارث اعطي
 كل واحد ما سمي له وقسم اليه من الوارث وطريق التمسك ان تأخذ
 مخرج الجوز بالطريق المذكور في اصولات يل الزايف ويصح مسألة
 الجوز غايلا او غير غايلا وتطري في مخرج جز الوصية ومخرج منه
 جز الوصية ثم ان انقسم الباقي على سلة الوارث تحت المسائلان
 وذكر تكم اوصي بنصف ماله لزيد وشقيقة لعمه وترك ابنا
 فقط فالسلة من منه لزيد ثلاثة ولعمه سهمان وللان سهم وان
 لم ينقسم فلكل طرفان احدهما ان تطري في الباقي وفي
 سلة الوارث فان تبين ان من سلة الوارث في مخرج الوصية
 وان تراقتا من سلة الوارث في مخرج الوصية فمالم تحت
 منه الوصية الستة ثم من له شيء من مخرج الوصية لعمه معزوبا
 في ما مر منه مخرج الوصية ومن له شيء من سلة الوارث لعمه معزوبا
 في ما مر منه مخرج الوصية لعمه معزوبا في ما مر منه مخرج الوصية لعمه معزوبا

الورثة متباينين وان كانوا اثنين ففي وفق الباقي **الشأن** ان
 ينسب جزا الوصية الى الباقي من خرج بها بعد المير ونزول مثل تلك النسبة
 على مساهلة الورثة فاباح قسمه القسمة فان كان فيه كسر فتمت في خرج الكسر
 فاباح تحت منه القسمة **شأن** ايدان وابنان واوصي لزيد بنصف
 مال ولعمرو ثلثه واجاروها فمساهلة الورثة من ستة وكذا يخرج الوصيتين
 والباقي بعد اخراج حيزي الوصيتين لا ينقسم على سبعة فحلي الطريق
 الادوية تضرب الستة في مخرج الوصيتين وهو ستة ايضا تبلغ ستة
 وثلاثين ومنها تخرج القسمة لزيد ثلاثة مضروبة في ستة تبلغ ثمانية
 عشر ولعمرو سهران في ستة تبلغ اثني عشر وللأبوين سهران في ما
 بقي من مخرج الوصية بعد اخراج حيزي الوصية وهو واحد يكون
 اثنين للأب سهم وللأم سهم وللأبنتين اربعة في واحد باربعة
 لعمرو ابن سهران وعلى الطريق الباقي نقول جزا الوصيتين خمسة
 امثال الباقي من خرج بها فنزاد على مساهلة الورثة خمسة امثالها تبلغ
 ستة وثلاثين ومنها تخرج كما سبق وان ددوا الوصيتين وهي
 مساهلة الكتاب **قال** فاقسم الثلث على قدر الوصايا اي اقسمة الثلث
 من مساهلة الوصايا على سهران الموصي لهم منها وذلك ان تنظر الى سهران
 الموصي لهم من مساهلة الوصية على تقدير الاجارة وتنقسم الثلث على قدر

تلك

تلك السهام والباقي اي وهو الثلثان على الورثة صح اي وذلك فيما اذا
 اوصي لرجل واحد بثلثي مال وترك اثنا او ابنتين والمساكن مثلاً
 سهم للموصي او سهران للأب والابنتين ولا ينقسم سوى هذا
 المثال **قال** وان لم ينقسم ولم يوافق فاقرب مخرج الثلث في قدر
 الوصايا فاباح فانه في ثلثه على الموصي لهم والثلثان على
 الورثة فقد تحت المساهلة **شأن** اوصي لرجل بثلث مال ولا خير بربعه
 وخلق ابنتين فاقبل شي اربع وثلث اثني عشر ربع وثلثه سبعة
 وثلثه اي ثلث الاثني عشر وهو اربع على سبعة لا ينقسم فاقرب مخرج
 الثلث وهو ثلثه في قدر الوصيتين وهو سبعة يبلغ احد وعشرين
 ومنها تخرج اي فاقسم الثلث وهو سبعة بين الموصي لها اسباعاً ثلاثة
 لذي الاربعة واربع لكل الثلث يكن الباقي اربع عشر صحيح
 على الابنتين وكذلك في مثل هذا طريق اخر وهو ان تطلب في المثال
 المذكور ما لثلثة سبع فنضرب مخرج الثلث في مخرج السبع يبلغ
 احد وعشرين للموصي (بالثلث اربعة والموصي لاربعة ثلاثة
 واربع عشر للابنتين **قال** وان انكسر سهام احد الوصيتين عليهم
 اي اذا لم يبع الباقي على الورثة ولم يوافق فاقرب ذلك اي عدد
 رومن انكسر عليهم في مساهلة الورثة اي فيما تحت منه فاباح تحت

منة المسألة **قال** اذا كانت المسألة خالها اي الوصية بالثلث والربع
 وثلث خمس بنين فقد علمت ان المسلم من احد وعشرين للموصي لها
 سبع صحبة عليها واربع عشر لاصح على الورثة اي ولا توافق فاضرب
 عددهم وهو خمسة في احد وعشرين يبلغ مائة وخمسة ومنها تصح اي
 للموصي اربعة بالربع ثلاثة مضروب في خمسة يكون عشرين وللبنتين
 اربع عشر مضروب في خمسة يكون سبعين لكل ابن اربع عشر **قال**
 فان قيل امرامعات وترك ابوين وابنتين واوصت لرجل
 بثلث ماله ولاخمس ماله اي واجاز الورثة كما سيذكره المصنف
 فاصل الذرية من ستة اي للابوين الثلث اثنان وللبنين الثلثان
 اربع واقل بالثلث وخمس خمسة عشر وثلث وخمس ثمانية والباقي سبع
 على منكر اي صح ولا توافق فاضرب ستة اي وهي مسلم الورثة
 في خمسة عشر اي وهي مسلم الوصية تكن تسعين ومنها تصح لكل
 من ابني من خمسة عشر اي وهي مسلم الوصية اخذ مضروباً في ستة
 اي وهي مسلم الورثة وكل من ابني من ستة اي وهي مسلم الورثة
 اخذ مضروباً في سبع اي وهي ما بقي من مسلم الوصية بعد اخراج
 سهم الوصية فلصاحب الثلث خمسة مضروب في ستة فذلك ثلاثون
 وهو ثلث التركة ولصاحب الخمس ثلاثة مضروب في ستة فذلك ثمانية

وهو خمس التركة وللبنين من الستة اربعة مضروب في ستة
 فذلك ثمانية وعشرون اي لكل بنت اربعة عشر وللبنين سهمان
 في سبع فذلك اربع عشر اي للاب سبع وللأم سبع **قال**
 هن اذا اجاز الورثة الوصية اي ما تقدم بحكم ما اذا اجاز
 الورثة الوصية كما ذكرناه **قال** فاما اذا لم يجيزوا فاقول شي
 ثلث ثلاثة وكان سهامها اي الموصي لها من خمسة عشر لو اجازوا
 ثمانية ولها من ثلاثة سهم وهو على التمان اي سهام الوصية ان
 لو اجازوا منكرس اي لا يصح ولا توافق وللبنين والبنات
 سهمان على ستة اي وهي مسلم الورثة منكرس عشرين بين الستة
 والاثنتين وفق بالانصاف فاضرب ثلاثة اي وهي وفق
 مسلم الورثة في جميع الاخر وهما ثمانية اي وهي سهام الوصية
 يكون اربع وعشرين ثم اضرب ذلك في الذرية وهي ثلاثة
 تثنان اثنتين وسبعين فكل من ابني من ثلاثة مضروب في اربع
 وعشرين فذلك جليل اي الموصي لهما سهم مضروب في اربع
 وعشرين يكون اربع وعشرين فاقسمها على ثمانية ثلث
 ثلاثة فلصاحب الثلث لو اجازوا من خمسة عشر خمسة فاضرب
 ثلاثة في خمسة تثنان عشر ولصاحب الخمس من ثلاثة فاضربها

في ثلاثة تكن تسعة والباقي ثمانية واربعون فاقسم على ستة للابن
سبعة عشر وللانثيين اثنتان وثلاثون اي لكل بنت ستة عشر ولك
طريق اخر في القسم جعل النصيب على ما تقدم وهو من رشي من
مسلم الوصية على تقدير الاجازة اخذ مضمونا في وقوف مسلم الورثة
وهو ثلاثة فلزبد من خمسة عشر بتقدير الاجازة خمسة في ثلاثة
تبلغ خمسة عشر ولجرو ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة وذلك اربعة
وعشرون وهي ثلث التركة ومن رشي من مسلم الورثة اخذ
مضمونا في ثمانية **قال** الوصية فلاب سهم في ثمانية ثمانية وللام
مثله ولكل بنت سهمان في ثمانية يكون ستة عشر فلكل اثنا
وثلاثون ومع **قال** واذا اوصي لرجل بمثل نصيب ابنة وله ابن
وبنت فان اجازوا فالمسلم من خمسة للابن سهمان والموهي لسهمان
وللبنت سهم اذ اوصي بمثل نصيب وارث معين من ورثة اعتبر
نصيبه بجعل الوصية لاقربها وجعل الموهي لوارثا اخر ويقسم المال
على ذلك فلو اوصي بمثل نصيب ابنة ولا وارث لسواه كان الوصية
بالنفس اذ الموهي لم يمتز ابنا اخر فكان مات عن ابنتين فان
كان لابن الوصية بالثلث وان كانوا ثلاثة فالوصية بالربع وان
كانوا اربع فبالخمس وعلى هذا فان اوصي بمثل نصيب ابنة وله

ابن وبنت فالمسلم من خمسة كما ذكر المصنف فكانه اوصي بخمسة المال
والضابط ان يصح فريضة الميراث وتزبد عليها مثل نصيب الموهي
بمثل نصيبه فلو ترك ابنتين فالمسلم من اثنتين تزبد عليها واحدا ولو
ترك ثلاث بنات واخالا اب اوصي بمثل نصيب بنت من البنات
فالمسلم من تسعة ونصيب البنت سهمان فزدها على التسعة
فالموهي لسهمان من احد عشر **قال** وان لم يجزوا فالمسلم من تسعة
اي لا تخرج الى ثلث المال شرعا فتأخذ سهمان من ثلاثة بنتي سهمان
لا ينقسمان على الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين فأضرب
ثلاثة عدد الورث في اصل المسلم الوصية تبلغ تسعة الموهي له بالثلث
ثلاثة وللابن اربعة وللبنات سهمان ومع **قال** فان اجازوا
اي الابن والبنت في المثال المتقدم في كلامه ومنع الاخر فأضرب
مسلم الاجازة وهي خمسة في مسلم الود وفي تسعة تكن خمسة واربعين
فمن اجاز صوبت نصيبه من مسلم الاجازة في مسلم المنع ومن لم
يجز صوبت نصيبه من مسلم المنع في مسلم الاجازة فاذا كان
الابن اجاز فنصيبه من مسلم الاجازة سهمان مصر وبن في
مسلم المنع وهي تسعة فيكون له ثمانية عشر ونصيب البنت من التسعة
اي وهي مسلم المنع سهمان مصر وبن في مسلم الاجازة وهي خمسة

فتكون عشرون قصير ليدان ثمانية وعشرون وبقي سبعة عشرون
للموصي له اي قلو اجازت البنت وضع الابن ضربت نصيبها
من مسال الاجان وهو سبعة واحدا في مسال المنع وهي تسعة تكون
تسعة والابن من مسال المنع اربع اسهم مضروبة في مسال الاجان
تكون عشرين فلها تسعة وعشرون يبقى سبعة عشرها للموصي
له ذلك طريق اخر في العمل وهو اذا اجاز احدها ورد الاخر ضرب
مسال الاجان في مسال المنع ففي مثال المصنف يبلغ خمسة واربعين
فنقول للموصي اعلى تقدير الرد المطلق خمسة عشر سبعة والابن عشرون
سبعة والبنت عشرون اسهم وعلى تقدير الاجان المطلق للموصي له
ثمانية عشر سبعة والابن ثلثه والبنت تسعة فالنفاوت في نصيب الابن
والبنت العشر فمن اجاز منهما فقد ساهم بعش ماله وقوله فاضرب
مسال الاجان في مسال المنع اي لانها متباينتين قلو كانا متوافقتين
ضربت الوفاق لولو كانا متساويتين اختلفت بالاكثرو لو كانا
متساويتين اختلفت باحدها وامثلة ذلك فظنر بالناسل عند عمل
الكنك ولا تظنر بذكرها **قال** وكذلك تفعل فيما ورد من اجان
بعض الورثة وضع بعض اذا الوصي يمايز يد على الثلث فالورثة
اما ان يجيز جميعهم كل الوصايا التي يجوز لهم ردها او يردها جميعهم كلها

او يجيز بعضهم كلها ويردها بعضهم وقد علم فيما مر حكم هذه الحالات
الثلاث وبقيت دراهم اربع حالات احدها ان يجيز جميعهم بعضها
دون بعض والثانية ان يجيز بعضهم كلها وبعضهم بعضها دون
بعض والثالثة ان يردها بعضهم كلها وبعضهم بعضها دون بعض
والرابعة ان يجيز بعضهم بعضها وبعضهم البعض الاخر وطريق
الصح في هذه الأحوال ان تضع المسال بتقدير اجازة كلهم الكل
ورد كلهم الكل فان تماثلت المسالتان اختلفت بواحد منهما وان
تفاوتتا اختلفت الاكثر منهما وان تباينتا ضربت احدهما في الاخرى
وان توافقا ضربت وفق احدهما في الاخرى ثم تقسم بينهما المثل
او الاكثر او مضروب احدهما في الاخر او مضروب وفق احدهما
في الاخر على تقدير يري الاجان المطلق والرد وتنظر الحاصل لكل
مجيز على التقديرين فقدر التفاوت بين الحاملين لكل مجيز يكون
لمن اجاز له ويظهر ذلك بالمثال فنقول لو خلق ابلين واوصى لزيد
بشخص ماله ولعمرو بالثلث كانت المسال بتقدير الاجان من اثني عشر
وبتقدير الرد من خمسة عشر اذ هي اول عدد لثلاثة خمس صحيح وهما متوافقان
بالثلث فتضرب ثلث احدهما في الاخر يبلغ ستين لزيد منها على
تقدير الاجان المطلق ثلثون ولعمرو عشرون ولكل ابن خمسة وعلي

تدبر الرد المطلق لزبد اثني عشر ولعمرو ثمانية ولكل ابن عشرون
فقدرة التفاوت بين المائتين لكل ابن خمسة عشر فان اجاز جميعا
وصير زيد فقط فقد سماح كل منها بفسخ قيمته لثلاثين وببني لكل
منها احد عشر وان اجاز او صير عمر فقط فقد سماح كل منها
بسته قيمته لعشرون وببني لكل منها اربع عشر وان اجاز احدهما الوصيتين
والاخر وصير زيد فقط فقد تم لزبد لثلاثين ولعمرو اربعة عشر
ولجئيه وصيرها خمسة ولجئيه وصير زيد احد عشر ولعمرو اربعة عشر
وصير زيد واجاز احدهما وصير عمر فلزبد اثني عشر ولعمرو اربع
عشر لان المجئيه قد سماح بستة ورا داد الوصيتين عشرون
ولجئيه وصير عمر واربع عشر وان اجاز الاخر وصير عمر فقط
تم لعشرون وان اجاز احدهما وصير زيد والاخر وصير عمر فهذا
سماح زيد بفسخ وذاك سماح عمر بستة فيكون لزبد احد وعشرون
ولجئيه وصير احد عشر ولعمرو احد عشر ولجئيه وصير مثل ذلك
وعلي هذا يقياس غير من الصور **قال** واذا اوصى لرجل بجميع
ماله والاخر نصف ماله فان اجازت الودعة ذلك قسم المالك بينهما
على ثلثة للوصي الجميع مهران والاخر قسم اي والعامل في هذه المسألة
ونفايهما كالقول في المال المذكور عاثة المسلم مثل نصيبه ولو اوصى

لجميع ماله قسم المالك بينهما ان اجاز الودعة وان ردوا قسم الثلث
يلزم على نسبة انصافهم بتقدير الاجازة **قال** ولو اوصى لرجل بجميع
وبالثلث لآخر كانت القيمة من خمسة اي لا تملك نظرا الى الكسر الموصي به مع
الكلام بنسبة الكل من مجموع ذلك الكسر فزيد عليه مثل ذلك الكسر
في المثال الاول بنسبة الجميع اذ انما تم زيد على الثلثة مثل ثلثها فيكون
اربعة وقسم المالك بينهما اربعا لصاحب الجميع ثلاثة ارباعه ولصاحب
الثلث ربعه وفي المثال الثاني بنسبة اربعا وتزيد عليه مثل ربعه فيكون
خمس لصاحب الجميع اربعا وخمس لصاحب الربع خمسة وعلي هذا ابدا
قال وان لم يجز الودعة فالثلث في هذا الحكم كالحكم ما تقدم فيما اذا اجاز
الودعة فان لم يجز فاصحت المسلم بتقدير الاجاز كما تقدم ثم تقول الوصية
المسلم ثلثة الوصية منها واحد على سهمي الوصية لا يصح فاجعل سهمي
الوصية ثلثة مال والباقي ان انقسم على الودعة فقد صحت المسلم وان لم
ينقسم فاضرب مسلم الودعة في مال الوصية واقسم بينهما **قال** ذلك اوصى
بكل ماله لزبد ولعمرو بنصف وهو المثال الاول في كلام المصنف وخلف
ابن قتيبة فان اجاز فعلى ما تقدم من ثلثة وان ردوا فاجعل الثلثة مائة
مال فيكون تسع لزبد اثنان ولعمرو واحد وللمل ثلثة فلو اوصى
بكل والثلث وهو المثال الثاني في كلامه وخلق ثلثة فيقسم فان

اجازوا من اربعة ارباعا جعل الادب ثلثا او هو اثني عشر زيدا
ثلثه ارباع الثلث والعمود ربع والباقي ثمانية على ثلاثة بئس لا يصح ولا
يوافق فاضرب ثلثه في اثني عشر تبلغ ستة وثلاثين ثم اقسّم منها الزيد
ثلاثة ارباع الثلث تسعة والعمود اربعة ثلثها واحد ثلاثة وامل ان
ثمانية وان شئت قلت المسلم بعد الرد من ثلاثة ثلثها واحد على
سرها الموصي لهما لا يصح ولا يوافق والباقي سهاض على ثلاثة بئس
لا يصح ايضا ولا يوافق فاضرب ثلثه وهي مسلم الرد في اربعة وهي
مسلم الاجازة يكن اثني عشر في ثلاثة وهي دوس الوردية لان سهاضهم
وهي ثمانية **مكتسرة** عليهم ثلث ستة وثلاثين واقسم كما تقدم **قال**
واذا اوصي بثلث مال زيد وعام من الثلث للعمود وعام في محل المال من
من الثلث ليكره جعل الموصي له بالثلث جزءا والآخر جزءا بيان هذه
المسلم مقتصر الى معرفة شيبين **قال** اذا اوصي بخمسة مائة الزيد ثم
اوصي بها للعمود ولم يكن رجوعا على المذهب المشهور لانه يجوز ان
تمل الجميع والتشريك دون الرجوع فيشترك بينهما وتنزل
الوصية ان منزلها بالوفاء دفع واحد اوصيت بها لهما في
وجه ان الوصية الثانية رجوع عن الاولى كما لو ذهب مالا من زيد
ثم وهبه من عمره وقبل القسمة لرافعي وليس كما ذكره من جوار

فصل التشريك من جهة انفس اللفظ التشريك كما يقتضيه قول اوصيت
به لكا لا يرى ان اللفظ كالموا اذا اوصيت لهما بهذا الحد فزاد
احدهما لم يكن للآخر الا نصيب لانه لا يوجب الا النصف وما هنا اذا زاد
احدهما كان للآخر اخذ المال فله ان اللفظ لا يقتضي التشريك ولكن
وجهه انه لا اوصي لهما اجمالا اوصي لكا وكذا اذا اوصيت لكا وبشر بثلثها لانه
ملك كل واحد جميع الحد عند الموت ولا يمكن ان يكون جميع لكل واحد منهما
فيستفاد بان فيه كمال اوصي بجميع مال زيد ثم اوصي بجميع اوقية للعمود وعلى
هذا فنقول الغرض من تشريك بثلثها معناه ان حكمها في التشريك كالموا
قال اوصيت به لهما لان قصير اللفظ التشريك انتهى **قال** نصح الوصية
بالجملتين كاحد الجدين وذكر المعلوم وما لا يذكر على الصحيح اذا فتر
ذلك ما ذكر المصنف فانه لا اوصي بثلث مال زيد وبما من الثلث للعمود
وعام في الثلث بعد الماية ليكره ما كان يشترك بين زيد وعمود وبكر
في الثلث فيدفع الى زيد نصف الثلث للعمود والنصف الثاني مائة وما
بقي فهو ليكره هذا على المذهب وعلى الوجه الثاني يكون رجوعا عن
وصية زيد فيدفع للعمود من الثلث مائة والباقي ليكره **قال** لا يخلو
حال الثلث من ثلثة اقسام اما ان يكون مائة او عشرين او ثلاثة مائة
فان كان مائة كانت بين زيد وعمود نصفين ولا شيء ليكره وان كان

الثالث ما تم جعلت لزيد جراً اي وهو ما به ولاخبرين جراً وهو ما به شهر
 اعطيت لزيد ما به ولاخبرين ما به غير ان يكمل لا يستحق شيئاً لان وصيته
 بعد الما به اي لان حقه فيما بعد الما به فلا يأخذ شيئاً قبل ان يستوفي الموصي
 له بالما به حقه هذا هو الاصح وفي وجه ان الموصي له بالما به والموصي له بالباقي
 يقتسمان نصف الثلث على قدر وصيتهما من الثلث فان الثلث ثلثين
 اقتسما نصف الثلث نصفين لكل واحد خمسون وان كان ما به وخمسين
 اقتسما الثلث والسبعين اثلاثاً للموصي له بالما به خمسون والموصي له بالباقي
 خمسة وعشرون وعلى هذا القياس لانه انما ادعى الما به من الثلث لانه
 بعضه فالحجوان يأخذ نصف الثلث ما كان يأخذ من جميعه كما صاحب
 المواريث اذا ادعى من رقبته او وصيه **قال** واذا كان الثلث
 ثلثاً فاعطه زيدا ما به وخمسين وهموما به وبكر اخمسين اي وهذا
 تقرب على الاصح اما على الوجه الثاني لغيره وخمسون وبكر ما به وتقتصر
 المصنف على هذا الفرد اليسير من مسائل الوصايا ولم يتعمد الى المسائل
 التي تحتاج فيها الى الجهد والمقابل وغيرها ونحن قد انقصرنا على شرح ما
 ذكره لان اشاع القول فيها خرج الى ما يطول الخطب فيه وهو من مبراسه
 انما احسن البسط فذا التردد واكثر مقتصراً **باب مسائل المثلثات**
 هذا الباب ظاهر مستغنى عن زياده بيان مع ان معظم مسائله قد ذكرناها

فيما

فيما تقدم لكن يشير الى ما قد يشكل على الطالب معناه **قال** المسلم
 الذي تسمى المشرك والحماير وهو زوج وام واخوان لام واخ لآب تبيت
 المشرك لان الاخ من الاب والام يشترك الاخوين من الام ولتثبت
 بالحماير لان الاخ من الاب والام لما اسقط اى لما اسقط عمره وفي الله
 قال احد الاخوة الامويين هب ان ابانا كان حمداً اللبس امنا واحد
 فاشرك بينهما والمشركا اربعة اركان الاول ان يكون فيها زوج الثاني
 ان يكون فيها صاحب ميسر من ام اجدته الثالث ان يكون فيها
 اثنان فصاعداً من الام الرابع ان يكون فيها من اولاد الاب
 والام ذكر الاما وحده صحيح ذكره اومع اثاث وان شئت قلت ان
 يكون من اولاد الاب والام عصبة فاي مسلم اشملت على هذه الاركان
 الاربعة فهي مشركة اما اذا لم يكن عصبة بل كان في المسلم زوج وام واثنان
 من اولاد الام واخ من الابوين او من الاب فيفرض لهما النصف
 ولو كانتا اثنتين فيفرض لهن الثلثين وتعال المسلم وما قاله
 المصنف من التشريك هو مذهب الشافعي وزكاه عمرو وعثمان وشريح
 وابن المسيب والتخمي والزهري وطاووس وعمرو بن عبد العزيز وابن
 سيرين واهل المدينة واهل البصرة واهل الشام ودوي غزالي والحنيني
 كعب واي موسى رضي الله عنهم انهم لم يشركوا بينهم واسقطوا اولاد الابوين

لا نغصبه وقد تم المال بالقرض وبه قال ابو حنيفة واصحابه والامام
احمد ودويق بن دبل وابن عباس وابن مسعود القولان جميعا
اذا اخذ ذلك فاحمل مسارا الكتاب من سنة ونصف من ثمانية عشر
المزوج النصف تسعة واللام السدس ثلاثة وللأخوين للام وللأخ للأخوين
الثالث سنة لكل واحد اثنان **قال** فان قيل امراء خلقت ابني عم
احدهما اخ من ام والآخر زوج وثلاث اخوة متقربات وجده قيل
هذه المشرك لان الجد قائم مقام الام هذا يعرف مما نقلناه ولا شيء
للأخ من الاب لانه ليس له قرار بالامومة من اولاد الام
قال المسألة الثانية المأهله وهي زوج وام بنت لاب وام حوت
هذه في ايام عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فشا وروى فيها الصحابة رضي الله عنهم
فقال العباس اتسبوا المال على مبالغ مبالغ الورد فصوروا رايه
فما تبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه انكر بن عباس ذلك فبطل اهلا
ذكرت هذا العروا بن الخطاب فقال عيسى وكان امرا مهيبا فقبل هذا
لا يخفى على كل شيء فقال من شاء باهله ان الله عز وجل يجعل في المال
نصف ونصف وثلاث وان النصفين قد ذهب بالمال فابن موضع الثالث
فالله انبت بالمأهله المأهله على هذه القصة ومذهب بن عباس في
ذلك والرد عليه قد تقدم في مسائل العول فليراجع وقول بن عباس

باهله

باهله اي لا يختص به البهال اللعن والمأهله المأهله واصل المسألة من
سنة وتقول الي ثمانية ومنها تصح المزوج النصف ثلاثة واللام اثنان وللأخ
النصف ثلاثة **قال** المسألة الثالثة العروا والمروا نبيه وهي زوج وست
اخوات متقربات وقامت المراء من بني امية وزوجها من بني مروان
فأراد الزوج ان يأخذ نصف المال فسالوا عنها فقروا بالحج وقالوا
لا الثالث فسميت العروا لاشتدادها بغيره وقيل كان اسم المنيعة عروا
فسميت المسألة اليها فان قيل العروا الي زوجها ثمانية فقيل المروا نبيه
اي وقيل كان اسمها العروا وقيل كل مسالة تعول الي تسعة فسميت العروا
والمسألة اصلها من سنة وتقول الي تسعة ونصف منها المزوج ثلاثة
والأخوين للأخوين اربعة وللأخوين للام سهران وتسقط الأخوان
للأب وفي الملقبات موطنة اخري وهي زوجة ورثت من زوجها دينارا
ودرها والنزاع عشرة ودينارا وعشرون درهما فقال ابن عبد الملك
بن مروان سئل عنها فقال صرنا اختان لأجدوا وأختان لأم وأرج
زوجات للمزوجات خمس المال لكانن العول والخمس ربع دينارين
واربع دراهم لكل واحد دينار ودرهم **قال** المسألة الرابعة المزوج
والشريحة وهي زوج وام وأختان من ابوام وأختان من ام سميت
ام المزوج لكثرة السهام العايلة فيها وسميت الشريحة لانها كانت في الم

شرح ففقي فيها الزوج ثلث من عشر فكان الزوج يلقى النقبه
فيقول ما تقول في رجل ماتت امراه ولم يترك ولدا ولا ولداين
فيقول النصف فيقول والله ما اعطيت نصفا ولا ثلثا فخلق الخبير
شرحا فلقب الرجل ذات يوم اذا رايتني ذكرك لي حكما جيرا وادرا
رايتك ذات رجلا فاجرا لا لك بلع الشكوي وتكلم الفتوى اصل هذا
المسلم من زرع وتعود الى عشر للزوج النصف ثلاثة وللام السادس
واحد ولا اخوين من الام الثلث اثنان لكل واحد سهم والاخوات من
الاخوين الثلثان اربع لكل واحد سهمان **المسلم الخامس**
ام الام والدينا ربه اي والسبع عشر ربه وفي ثلاث درجات
واربع اخوات لام ثمان اخوات لاب وام سميت ام الارامل لان
الودثا نانا كلهم وسميت الدينا ربه لان يقال في المعلمات مات
وخلق سبعه عشر امراه من اخناس مختلفه وترك سبعه عشر دينارا
صار لكل امراه دينارا واحدا اصل المسلم من اثني عشر وتعود الى سبعه
عشر ومنها تفصح **المسلم السادس** المعتبر به وهي امراه ولها
واثنتان سميت المنبر لان عليها رضي الله عن ميل عنها وهو خطب
بالكونه فقال صار عنها تسعا ومضى في خطبة اصل هذا المسلم من اربع
وعشرين وتعود الى سبعه وعشرين ومنها تفصح للزوج الثمن ثلثه

والاخيوت الثلث ثمانية والبنات الثلثان ستة عشر **المسلم السابع**
الدينا ربه وهي امراه وام اي اوجدوا اثنتان واثناعشر
اخا واخت من اب وام قيل ان امراه ماتت لعل رضي الله عن ان اخي
من اي وام مات وترك ستين دينارا فذرع اليها دينارا واحدا
فقال لها علي العرا اخا اخا اخا من امراه وامها والبنات اثني عشر اخا واختا
فقال نعم فقال قل ستين حقك اصل هذا المسلم من اربع وعشرين
للزوج الثمن ثلاثة وللام والجد السادس اربع والبنات الثلثان ستة
عشر وفي سهم لا يتعد على خمسة وعشرين اخا واختا فاصوب خمسة وعشرين
في اربع وعشرين **المسلم الثامن** تفصح للزوج الثلث ثلاثة وفي خمس
وعشرين تكون خمسة وسبعين وللام والجد السادس اربع وفي خمس
وعشرين تكون مائة والبنات الثلثان ستة عشر وفي خمس وعشرين تكون
اربعا والباقي خمسة وعشرون لكل اخ ديناران وللأخت دينارا وذكر
الشيخ نصر المقدسي انها تسمى العامه فان الأخت سالت علقه الشعبي
عنها فاجاب بما تقدم حكاه في زياده الروقه **المسلم التاسع**
مسلم الامتحان اي وتسمى ايضا الصا والعشور وهي اربع نسوة وخمس
جارات وسبع بنات وتسعة اخوة سميت مسلم الامتحان لان يقال في المعلمات
مات رجل وخلق ورثه عدد كل فريق منهم اقل من عشر فافصح مسلم من اقل

من ثلاثين الفا ومائتين واربعين سهما اي لان اصل المسلم اربع
وعشرين الزوجات الثمن ثلاثة على اربع لا يصح ولا يوافق والجدات
السدس اربع على خمسة لا يصح ولا يوافق والبنات الثلثان ستة
عشر على سبعة لا يصح ولا يوافق والاخوة سهم على تسعة لا يصح ولا يوافق
فقد انكسر على اربع فرق متباينة فاصرف عدد الزوجات وهو اربع
في خمسة عدد الجدات تبلغ عشرين اصرف بها في سبعة عدد البنات تكون
مائة واربعين اصرف بها في تسعة عدد الاخوة يترك الفا ومائتين وستين
وذلك جزو السهم فاصرفه في اصل المسلم وهو اربع وعشرون تكون ثلاثين
الفا ومائتين واربعين فله زوجات الثمن ثلاثة في جزو السهم تكون ثلثة
الان وسبع مائة وثمانين لكل زوجة تسعة وخمسة واربعون والجدات
السدس اربع في جزو السهم تكون خمسة الان واربعين لكل جيل
الف ومائتين والبنات الثلثان ستة عشر في جزو السهم يكون
عشرون الفا ومائة وستين لكل بنت الفان وثمان مائة وثمانون
والاخوات سهم في جزو السهم يكون الفا ومائتين وستين لكل
اخ مائة واربعون **فصل** المسلم النافذة الحرة وهي ام وخت
وجدة سميت الحرة لكثرة اخلائها الناس بها فعلى قول الجاهلي يكون وهي
الله عزه ومن تابعه المسلم من ثلاثة للامة الثلث والباقي للمجد وسقط

الاخت

الاخت وعلى قول عمر رضي الله عنه ومن تابعه المسلم من ثلاثة للاخت ثلاثة
وللام سهم اي ويجوز عنه بثلاث ما بقي ولا يجوز عنه بالسدر تادبا والجد
سهران وعلى قول عثمان رضي الله عنه ومن تابعه المسلم من ثلاثة للامة
الثلث والباقي بين الجدة والاخت نصفان فلهذا سميت مثلثة عثمان
وفي قول علي رضي الله عنه ومن تابعه المسلم من ثلاثة للامة الثلث والاخت
النصف والباقي للجد وفي قول زيد رضي الله عنه ومن تابعه المسلم من ثلاثة
وتصح من تسعة للامة الثلث والباقي بين الجدة والاخت للذكر مثل حظ
الانثيين وفي قول ابن مسعود رضي الله عنه في احد الروايتين عن المسلم
مراثنتين ونصف من اربعة للاخت النصف والباقي بين الجدة والام نصفان
هذه المسألة تسمى الحرة لان اقوال الصحابة خرقوها بكثرة فيها وتسمى السبعة
لان فيها سبعة اقوال صرح للمنفق بسبعة منها واثار الى السابع بقوله
وفي قول ابن مسعود في احدي الروايتين عن لانه قد حكى عن ابن مسعود
روايات احدها ما ذكره المنفق الثانية ان مذهبه في ذلك كذهب
به عمر رضي الله عنه وقد يقع في بعض النسخ ذكر الروايتين عن ابن مسعود
وفي الحقيقة ترجع الاقوال الى ستة كما ذكره المنفق ولهذا تسمى هذه المسألة
بالسدس لرجوع اقوال الصحابة فيها الى ستة وتسمى عمر بن عبد الله بن
مسعود وتسمى الخمسة ايضا لان الشعبي قال ردعاني الحاج فقال ما تقول

في ام واخت وجد فقلت قد اختلف فيها خمسة من الصحابة فقال ما قال
 فيها بن عباس فاخبرته فقال ما قال فيها بن مسعود فاخبرته قال ما قال
 فيها بن عمر من ثابت فاخبرته وكان الشعبي عن ابن عباس ما قال فيها
 ابو تراب فاخبرته قال ما قال فيها زيد بن ثابت فاخبرته وكان الشعبي
 لا يثبت الرواية عن غير هؤلاء الخمسة وتسمى ايضا الخمسة والحاجبة والمثلة
 والي قول زيد ذهب الشافعي ومالك والحمد رضي الله عنهم **قال**
 المسلم العاشر مريد بن مسعود رضي الله عنه وفي ابن واخت وجد في
 قول ابي بكر رضي الله عنه للثب النص والباقي للجد وفي قول علي رضي الله
 عنه للثب النص والجد السادس والباقي للاخت وفي قول بن مسعود
 رضي الله عنه للثب النص والباقي بين الجد والاخت نصان وفي قول
 زيد رضي الله عنه للثب النص والباقي بين الجد والاخت للذكر
 مثل خط الانثيين وفي قول من المسلمين المعايير فيقال ثلاثة من الورثة
 اختلفوا في ميراثهم على ثلاثة اوجه وافقوا على ان المسلم من اربعة
 ولذلك سميت الميراث اربعة اوجه لانها تنح في قول الجماعة من
 اربعة والتفريع على مذهب زيد رضي الله عنه **قال** المسلم الثالث
 عشر الاكبر وهي ام وزوج واخت وجد في قول ابي بكر رضي الله عنه
 المسلم من ستة للزوج النص والام الثلث والباقي للجد وفي قول عمر
 رضي الله عنه المسلم تنح من ثمانية للزوج النص والاخت النص والجد

الشافعي

قال زيد جوا علي قاعدته **قال** المسلم الحادي عشر ايضا مريد بن
 مسعود وهي ام واخ وجد جعل بن مسعود للزوج الربع وللام
 ثلث الباقي والباقي بين الجد والاح نصان وهذه تلي في المعايير
 فيقال ميت خلق اربعة من الورثة ذكرين وانثيين فانقسموا ما له
 بينهم بالسوية على اربعة اسهم لكل واحد سهم وهذا علي قول بن مسعود
 اما علي مذهب الشافعي فيقال زيد رضي الله عنهم فالمسلم من اثني عشر
 ونحو من اربعة وعشرين **قال** المسلم الثاني عشر المريد
 واخت وجد في قول ابي بكر رضي الله عنه للمراة الربع والباقي للجد
 وفي قول عمر رضي الله عنه للمراة الربع وللأخت النص والباقي للجد
 وفي قول زيد رضي الله عنه للمراة الربع والباقي بين الجد والأخت للذكر
 مثل خط الانثيين وهذه تلي في المعايير فيقال ثلاثة من الورثة
 اختلفوا في ميراثهم على ثلاثة اوجه وافقوا على ان المسلم من اربعة
 ولذلك سميت الميراث اربعة اوجه لانها تنح في قول الجماعة من
 اربعة والتفريع على مذهب زيد رضي الله عنه **قال** المسلم الثالث
 عشر الاكبر وهي ام وزوج واخت وجد في قول ابي بكر رضي الله عنه
 المسلم من ستة للزوج النص والام الثلث والباقي للجد وفي قول عمر
 رضي الله عنه المسلم تنح من ثمانية للزوج النص والاخت النص والجد

السدس ولله السدس وفي قول علي رضي الله عنه المسلم تصح من
 تسعة للزوج النصف ولله الثلث وللأخت النصف وللجد السدس
 وفي قول زيد رضي الله عنه يصح من سبع وعشرين بوافق عليها
 في القسمة ثم تحج نصيب الجد ونصيب الأخت وهو أربع فيقسمه
 بينهم المذكور مثل حظ الأنثيين وأربع على ثلاث لا يصح ولا بوافق فتعبر
 ثلاث في تسعة تكون سبع وعشرين للزوج تسعة ولله ستة وللجد ثمانية
 وللأخت أربع وهذا المسلم تابعي في المعايير فيقال عدد من الورثة أربع
 أخذ أحدهم ثلث المال واحد الثاني ثلث الباقي وأخذ الثالث ثلث
 الباقي وأخذ الرابع ما بقي وهذا على قول زيد لأن الفقهاء من
 سبع وعشرين للزوج تسعة وهو ثلث الجميع ولله ستة وهو
 ثلث الباقي وللأخت أربع وهو ثلث الباقي وللجد ثمانية وهو
 الباقي وسبب الأكدور لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها
 رجلا يقال له كور فأخطأ فيها فسميت اليه وقيل كانت الميرة أمهرا
 أكون وقيل سميت بذلك لأنها كوردت على زيد وهو هذا أصل الأثر لا
 يفرض للأخت مع الجد إلا في هذه المسألة أي ولا تدرى لا يجعل مسائل الجد
 وإعلاء هذه وأيضا فجميع سهام الفرض فيقسمها على التعميم فقد
 ذكرنا مذهب من هذه الثلاث أوجه قبل وبيننا وعليه من ينبغي تسميتها

مكره لا أكدور وقد تقدم الكلام على هذه المسألة مستوفى في باب الجد
 والأخوة وبجائبا بها من وجوه أخرى ما ذكره المحقق وهو أربع من
 الورثة أحدهم جزء من المال وأخذ الثاني نصف ذلك للجد وأخذ
 الثالث نصف ذلك للجد وبين وأخذ الرابع نصف الآخر فإن للجد
 أخذ ثمانية والأخت أربع وأخذت الأم ستة وهي نصف ما حصل للم
 ولم سميت المسلم أكدور في سبع أقوال ذكر للمحقق منها ثلاث والرابع
 الماسية باسم السابك والخامس باسم زوج الميرة والسادس أن
 زيد كره على الأخت ميراثها فأعطاهما النصف ثم استخرج منها
 السابعة لتكرر أقوال الصحابة فيها وكثرة اختلافهم المسألة الرابعة
 عشر المأمونين وهي ابوان وابنتان لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى
 الأبتنتين وخلفت من في المسلم سميت بذلك مأمونين لأن المأمون
 أراد أن يولي رجلا على النفس فوصف له يحيى بن أكنة فاستخضر فلما
 دخل عليه يحيى بن أكنة وكان ذميمة الخلق استخوه المأمون فعلم ذلك يحيى
 فقال يا أمير المؤمنين سألني أن كان الفهر عالمي لا خلمي فسال عن
 هذه المسلم فقال يحيى يا أمير المؤمنين الميت الأول رجل أو امرأة
 فعلم المأمون أنه قد عرف المسلم فقلده الفقه وهذا المسلم كان
 الميت الأول رجلا فتح المسألة من أربع وخمسين وإن كان امرأة

إذا انفصلت النساء والمال
 في وقت النكاح
 في وقت النكاح
 في وقت النكاح

الميراث في الميراث الثاني لانه ابوام فتصح الميراثان من ثمانية عشر سهرا
اي على مذهب زيد اذهو مذهب الشافعي لا زاد اكان الميت الاول رجلا
فالميراث من ثمانية عشر سهرا ولكل واحد من الابوين سهم فاذا ماتت
احدى البنتين من سهمين فتوزع ثلث اخا ووجه ووجه وهو ابو ابيها
فاصل مسلتها من ثلثي الميراث والباقي وهو حصة بين الخوة والاخت على
ثلاثة اصباع ولا يوافق فاضرب ثلاثة في ستة تكن ثمانية عشر وسهامها
توافق مسلتها بالانصاف فاضرب نصف مسلتها في المسألة الاولى تكن
اربعة وخمسين للميراث تسعة عشر وثلث ثلاثة وعشرون وللأم
اثنى عشر وان كان الميت الاول امراة فتوزع ثلث ثمانية
اختام جد وجر الام وهو خمس واربع فبقى الوتره حرة واخا
فتصح الميراثان من ثمانية عشر لان المسألة الاولى محسنة لكانت
سهرا ولكل واحد من الابوين سهم والمسألة الثانية اصلها من
وسهامها اثنان وبين سهمها مواضعها بالانصاف فامسح
وفق مسلتها في المسألة الاولى اضرب ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر
فلاخت من الاولى سهرا مضروبان في وفق المسألة الاولى وهو
ثلاثة يكون ستة ولها من الثانية ثلاثة مضروب في وفق سهام الميت
وهو واحد تكون ثلاثة فيكمل لها تسعة والجد من الاولى سهم

مضروب في ثلاثة يكون ثلاثة ولها من الثانية واحد في واحد واحد
يكمل لها اربعة والجد من الاولى سهم مضروب في ثلاثة يكون ثلاثة في
سهرا من لبيت المال وقد انصهر للمضرب على هذه المسائل والفرق بين
ملفات اخر لا من ثلث الشهور منها وقد اختلف الفرضون في كثير من
هذه الباب بالنظم والسير في السؤال والجواب **في الملقاة** كملت
العريقتين ويسمى الغاوين وهو زوج وابوان او زوج وابوان
وانما القيا بالعريقتين لان اود من قضى فيها غير رضی الله عنه **ومنها**
المثناة وهي زوج وام واختان لاب وام واختان وولد لايت
لحق او قتل لا فيها ثمانية مذهب اخرها وهو قول الجمهور وهي من اثني
عشر وتعود الى تسعة عشر الثاني قول من عساه رضي الله عنه بانقرضا
على انكاد العول ان الفاضل عن فرض الزوج والام ولدي الام
وهو ثلاثة لولد كره الابوين فتصح من اربعة وعشرين الثالث
عشر من عباس ايضا ان الفاضل عن فرض الزوج والام بين ولدي
الابوين ولدي الام ثلاثة فتصح من اثنين وسبعين الرابع
من معاذ بن جبل رضي الله عنه ان للام الثلث تغربعا على انها لا
تجب الا بالاخوة فتعود الى تسعة عشر الخامس عشر من عروة بن مسعود
رضي الله عنه استطاء ولدي الام وتعود الى ثلاثة عشر السادس

عن ابن مسعود وسقوط ولدي **الابوين** السابع عنه ايضا سقط
الصغير جميعا والباقي للعصبة **الثامن** عنه ايضا قال الرازي وهو الاشهر
ان الميراث القس يقرب على ان ميراث من الاولاد يخرج الزوج والام فتكون
المساكن اربع وعشرين وتعود الى احد وثلاثين ولذلك تسمى **بلايين**
مسعود رضي الله عنه ومهرها الناقصة وهي زوج وام واخوان لام لانها تنقص
احدا على ابن عباس رضي الله عنهما لانه ان اعطاها الثلث لزم العول وان
اعطاها السدس لزم الحجب ياخوين ولم تخوف هذه المسألة في ايام بن عباس
وانما حدثت بعد وفاته والباقي للاخوين الى غير ذلك من المسائل وفي هذا
القدر **باب العويص** معنى العويص المشكل يقال كلام عويص اي شديد
وكلام عوصا اي شديد ويقال صابت القوم عوصا اي شدة واعتماص عليه
الشيء يعتماصا اذا الشكك لم يعد الى جهة الصواب فيه واعوص فلان
لخصه اذا ادخل عليه من الخ ماعز عليه المخرج منه ولذلك سمي هذا الباب
باب العويص لما فيه من المسائل المشككة الشارة وقد نسم المصنف رحمه الله
ابوابا ثلاثة لان الاشكال ما في جهة الادب وبيان مقدار او في جهة
الانساب والقربات او في جهة جعل كل قسم من الاقسام في باب من الابواب
الباب الاول في المسائل العويصة من جهة الميراث ونحن نقصر
على حل الفاظها وتبيين شكلها وزيادتها معناه وظاهر نحوه **قال**

قال صحيح الميراث اوصي قال عا ومي عا يري جديناك وزوجناك واختناك
وعمتناك وقالناك ففذان الرجلان تزوج كل واحد منهما جديناك لاحد
ام امه وام امه وقد كان ابو الميراث تزوج ام العجيج فاولدها ابنتين
وهما اختنا العجيج من امه واختنا الميراث من امه وقد اولد الميراث كل واحد
من جدينا صحيح ابنتين فالتان من ام امه هما عمتاه والتان من ام امه
خالته واصل الفريض اربع وعشرين ونحو من ثمانية واربعين اي لان في
المسلم زوجتان وجديتان واربع بنات واخنتان لاب فلهن وجبت الثمن
ثلاثة لا يصح ولا يوافق وللمنتان الثلثان ستة عشر سهما صحيح عليهن وللجديتين
السدس اربع صحيح عليهما يعني سهم للاختين لا يصح عليهما ولا يوافق فقد
انكسر على فريضتين متانين فاكنتي واحدها واضرم في اصل المسألة ثمانية
واربعين للزوجتين ستة لكل واحد ثلاثة وللبنات اثنا عشر وثلاثون
لكل بنت ثمانية وللجديتين ثمانية لكل جد اربع وللأختين سهمان لكل
واحد سهم ومنه **ولو كان** انا يري بنت واخوك وابوك وعمك
بالصحيح اخو الميراث لامه وابن عمه واخو اخو الميراث لامه واموا عمه
الميراث وامه وعماه عم الميراث فالج صلي المسلم ثلاثة اخوة لامه وام
وثلاثة اعمام فاصل المسلم من ستة ونحو من ثمانية عشر فلو كان انا يري
جديناك واختناك وزوجناك وبنتناك جدينا العجيج زوجنا الميراث واختنا

من قبل الام اخنا المريض من قبل الاب ووجنا الصحيح احداهما المريض
والاخرى اخنا من الاب ومينا الصحيح اخنا المريض من الام ولدتهما
ام المريض والحاصل في المسار دجنان وثلاث اخوات لاب واخنان
لام وام فاصل المسار اثني عشر وتحويل الى سبعة عشر ويصح من مائة
وانفيس فلو كان ثمانية عشر والوك وعماك وحالا كفا الصحيح ابن اخي المريض
لايم وابن اخنا لامة ولا اخوان اخوان لاب واخوان اخوان لام والحاصل
الحاصل في المسار ثلاثة اوجه واخوان واخنا لامة فاصل المسار
ثلاثة ويصح من تسعة لطل واحد من الاخوة لامة سهم ولكل واحد من الاخوة
لاب سمان **قال** اوصي مريض فقال لي اربع بنين اعطوا ابني الاكبر
دينارا وخمس الباقي والذي يليه دينارين وخمس الباقي والذي يليه
ثلاثة دنانير وخمس الباقي واعطوا ابني الرابع مائة ففعل ذلك بعد
موتهم فخرج الملائكة بهم على فرايض الله عز وجل والتمسوا عشر
دينارا فان كان الخمس بنين فقال للاول دينار وسدس الباقي والثاني
دينارين وسدس الباقي والثالث ثلثة دنانير وسدس الباقي والرابع
اربع دنانير وسدس الباقي والخامس مائة فبقي كانت التركة خمسة وعشرين
دينارا اي اذا سلمت عن مثله لك واردي ان تعرف كم التركة دينارا
فلذلك في ذلك طريقتان الاول وهو اقرب ان تضرب عدد البنين من نفسه

في

فما خرج وهو عدد التركة ففي مثال المصنف الاول تضرب اربع في اربع تكن
سنة عشر فبقي التركة وفي المثال الثاني تضرب خمسة في خمسة تكن خمسة
وعشرين فبقي التركة الطريق الثاني ان تسقط من عدد البنين واحدا ابدا
وتضرب الباقي في يخرج الكسر المذكور فما خرج زد عليه الواحد الذي
كنت اسقطه ولا ففي مثال المصنف الاول تسقط من البنين واحدا يبقى
خمسة ثلثة تضربها في يخرج الكسر وهو خمسة تبلغ خمسة عشر ثم تزد عليها
واحدا تكون ستة عشر وهي عدد التركة وفي المثال الثاني تسقط
من البنين واحدا وتضرب اربع في يخرج الكسر وهو ستة تبلغ اربع
وعشرين زد عليها واحدا تكن خمسة وعشرين وهي التركة وعلى
هذا ففسر نص ان شا الله تعالى **قال** مريض لصيحه انت
ابن عمي ترك من مائة عشرة دنانير ولو كنت ابني لم ترك اكثر من
دينارين فهذا المريض له ثمانية وعشرون دينارا وثلاثة دنانير
والفقير على ما كان هذا بين في غارة الاصلاح **قال** قيل المراه وركت
من ثلثة اخوة اذ واجهاها من مال كل واحد الربع فحصل لها ثلث
اموالهم ففقد امراه تركت اخوة واحد بعد واحد وكان مجموع
اموالهم سبع وعشرين دينارا الاول ثمانية والثاني واحد والثالث
ثمانية عشر اي مات الاول عن الزوج وعن اخويه ولم تمانه دنانير

وثلث منه الزوج دينارين وكل اخ ثلاثة دنانير صاير مع الثاني اربع
ومع الثالث اربعة وعشرين ثم مات الثاني عن الزوج وعن اخيه وولده
اربع دنانير وثلث الزوج دينار او وثلث اخوه ثلاثة دنانير صاير
مع الزوج ثلاثة صاير مع الاخ الثالث اربعة وعشرين فلما مات حصل
لها من ميراث الزوج ستة صاير معها تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين
فلو قبل كافوا ثلاثة وحصل لها من ميراثهم نصف جميع اموالهم كما ان مال
كل واحد منهم الجواب مال الاول اربعون ومائة كل واحد من اخويه
دينار واحد فلما مات الاول وثلث منه الزوج عشرة وورث كل اخ
خمس عشرة فصاير كل اخ ستة عشر ديناراً فلما مات الثاني وثلث منه
الزوج اربع دنانير صاير معها اربع عشرة ديناراً ومع الثالث ثمانية
وعشرين ديناراً مات عنها فوثلث منه سبع صاير معها اربعة وعشرين
وهي نصف جميع اموالهم **قال** فان قبل كافوا اربع وثلث نصف اموالهم
فان المال ثمانية عشر ديناراً الاول ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة
وللرابع واحد اي فلما مات الاول وبقي ثمانية وثلث منه دينارين
وورث كل اخ دينارين صاير مع الثاني ثمانية ومع الثالث خمسة ومع
الرابع ثلثه فلما مات الثاني وثلث منه دينارين وورث كل اخ ثلاثة
دنانير صاير معها اربع صاير مع الثالث ثمانية ومع الرابع ستة فلما

مات الثالث وثلث منه دينارين وورث اخوه الباقي وهو ستة صاير
معها ستة صاير مع الاخ اثني عشر فلما مات وثلث منه ثلاثة صاير معها
تسعة وهي نصف الثمانية عشر **قال** وان كافوا خمسة اي وورث نصف
اموالهم كان المال ثمانية واربعين للاول ستة عشر وللثاني ثلثه عشر
وللثالث تسعة وللرابع ثلاثة وللخامس سبعة اي فلما مات الاول وثلث
منه اربع وورث كل اخ ثلاثة صاير مع الثاني ستة عشر ومع الثالث اثني
عشر ومع الرابع سبعة ومع الخامس عشرة فلما مات الثاني ومع ثمانية عشر
وثلث منه اربع وورث كل اخ اربع صاير معها ثمانية ومع الثالث ستة
عشر ومع الرابع عشرة ومع الخامس اربع عشرة فلما مات الثالث ومع
سبعة عشر وثلث منه اربع وورث كل اخ ستة صاير معها اثني عشر
وصاير مع الرابع ستة عشر ومع الخامس عشرين فلما مات الرابع وثلث
منه اربع وورث الخامس الباقي صاير معها ستة عشر وصاير مع الخامس
اثني عشر وثلاثين فلما مات وثلث منه ثمانية صاير معها اربع وعشرين
وهي جميع نصف اموالهم **قال** وان كافوا ستة اي وورث نصف
اموالهم كان المال ثمانية ديناراً للاول ثمانية وللثاني ثمانية وستون
وللثالث ثلثه وخمسون وللرابع ثلاثة وثلاثون وللخامس ثلثه والسادس
ثلاثة وستون اي فان فلما مات الاول وبقي ثمانية وثلث منه اربع وعشرين

وورث كل اخ من الخمسة اثني عشر ما مع الثاني ثمانين ومع الثالث خمسة
 وستين ومع الرابع خمسة واربعين ومع الخامس عشرة ومع السادس
 خمسة وعشرين فللمات الثاني وورث من عشرين وورث كل اخ من الاربع
 الباقي خمسة عشر ما معها اربعين ومع الثالث ثمانين ومع الرابع تسعين
 ومع الخامس ثمانين ومع السادس تسعين فللمات الثالث وورث من
 عشرين وورث كل اخ من الثلاثة عشرين ما معها ستين ومع الرابع
 ثمانين ومع الخامس سبعة وعشرين ومع السادس ثمانين فللمات الرابع
 وورث من عشرين وورث كل اخ من الاثنين ثلاثين ما معها ثمانين
 ومع الخامس ثمانين ومع السادس مائة واربعين فللمات الخامس وورث
 من عشرين والباقي وهو ستون للاخ السادس ما معها مائة ومع الاخ
 ثمانين فللمات السادس وورث من خمسين ما معها مائة وخمسين
 وهي جميع نضن اموالهم **ك** امواتهم نالت لقوم يقسمون
 ميراثا لا يعجلوا في القسمة حتى يدفان كان ذكر الميراث وان كان انثى
 وورث فقد امراء الى الميت وقد تركت الميتة زوجها واما واخوين من
 ام والاميركا على ما ذكرت اي لا زان كان انثى فهي اخ لاب فلها
 النصف وان كان ذكر انفواخ لاب فلا ميراث الاربعين وقيل
 استكلت امها بالزوج المار بالمس امرسة فان كان الحمل انثى عال

الى

مكتفي بغير

الى تسعة للزوج النصف ثلاث وللأم السدس سبعة للاخوين للام الثلث
 سهران وللحمل ان كان انثى النصف ثلاث وان كان ذكر اسقط **ك**
 فان مات بالعكس اي قالت ان كان حمل انثى لم تترك وان كان ذكر
 وورث فالميت رجل وخلق اختين من اب وام وعماء والمراء للحامل زوج
 اخيه اي فالحمل تقدير ان لا يحمل للاختين الثمان وللعم الباقي وعلى تقدير
 الحمل وان يكون انثى فهي ابنة اخيه ولا تنسب لها لانها من ذوي الارحام وعلى
 تقدير ان يكون ذكر انفواخ من اخيه وابن الاخ مقدم على العم وتقع ايضا
 من ثلثة **ك** فان ماتت ان الذكور الميراث وان الدوائن لم تترك وان
 الذكور او انثى وذا جميعا فله امراء الى الميت وقد خلق الميت اما
 واختا من اب وام وجدا اي لا ان ولدت ذكورا انفواخ من اب فالمس
 من ستة للام السدس سبعة وللجد سهران وللأخ من الاب سهران وللأخت
 سهران ثم ترجع الأخت من الابوين على الاخ عما اخذ ليكمل لها تمام النصف
 فلم تترك شيئا وان ولدت انثى فالمس ايضا من ستة للام السدس سبعة
 يعني خمسة للجد والاختين وحملة على اربعة لا يسع ولا يوافق فافضوا ربع
 في ستة باربع وعشرين للام اربعة وللجد عشرين ولكل اخت خمسة ثم تسترجع
 الأخت من الابوين على الأخت من الاب ما قبضته لان لم تستكمل النصف
 وان ولدت ذكورا او انثى فهي مختصر زيد ابن ثابت المتقدم في مسابيل الجد

والاخر فتخرج من اربعة وخمسين لادم السدس تسعة والحمد لله
 ما يبقى لاربعين وهو خمسة عشر وللاخت الشقيقة سبعة وعشرون
 يبقى ثلاثة للاخت من الاب سهران وللاخت من الاب سهران **قال**
 قالت ان الذكور الميراث ولم ارث وان الدائني ودنيا جميعا فلهذه
 ابنة ابن من الميتة وهو حامل من ابن من لها اخو اي وهي حامل من ابن
 بن اخو للميتة والودثة زوج وبنت وابوان اي فالمسلم من اثني عشر
 وتقول اني ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللميتة النصف تسعة وللاديين
 السدسان اربعة فان ولدت المرأة القابلة ذكر الميراث ثلاثة وعصبة وسقط
 امره بوجوده لانه في دجتها فعصبتها وان ولدت انثى اخذت هي بنتها
 السدس تكمل الثلثين لانه في دجتها اذ هي ابنة ابن من الميتة وبنتها
 بنت بنت ابن ابن الميتة وتقول اني خمسة عشر **قال** فان كانت بالعكس
 اي ان الدائني لم يرث ولم ارث وان الذكور اودت وورثت معكم كان
 كالميتة رجلا وقد خلق ابنتين واخا صوره المسلمات رجل وخلق
 ابنتين واخا وبنت ابن ابن وهي حامل من ابن من لم اخو فان ولدت
 انثى فلا ميراث لها الاستكمال البنات الثلثين والاح حق بالباقي وان
 ولدت ذكر اثار ابن ابن الميت وهو احق من الباقي من الاخ ويجب
 امر لانها بنت عم ابيه وبها اخذ ان الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين

وتخرج

وتخرج من تسعة للبنتين الثلثان ستة واربعين ولاثم سهران **قال**
 فان قالت ان الذكور اكان لادنيا وان الذكور اوانثى فان لها دينار
 وان الدائني كان لها اربعة دنائير فلهذه امراء ابن الميت والودثة
 امراء وبنت وابوان لم يذكر المصنف مقدار كخلق من الدائنين ولم
 اجد احدا قد ذكرها هذه المسألة غير ولعل السؤال غير صحيح وكان
 صوابه ان تقول ان الذكور اكان لاسهم وان الذكور اوانثى كان لها
 سهم وان الدائني كان لها اربع اسهم فيصع ما ذكره فان المسلم من اربعة
 وعشرين للبنات النصف اثنا عشر سهران وللزوج الثمن ثلاثة اسهم
 وللاديين السدسان ثمانية اسهم يبقى سهم فان ولدت ذكرا او ذكرا
 وانثى كان له اولها بالانصيب وان ولدت انثى فرض لها السدس كله
 الثلثين اربعة فتقول المسلم الى سبعة وعشرين وقد وقع للرشيد
 في شرحه هنا علة فاحسن فاحذر **قال** امراء حاملات ذواتهم فان
 ولدت ذكر اكان لها الثمن ولم الباقي وان ولدت انثى كان لكل واحد منها
 النصف وان ولدت ميثا كان لها جميع المال فلهذه امراء الغنم عبد
 واعنتهم ثم تزوجت به ثم ماتت وهي حامل منه ولا وارث لغيرها هذه من
 مسائل الوكلاء فان ولدت ذكر اكان لها الثمن فمساو له بقية المال انصيب
 وان ولدت انثى كان لها الثمن فمساو الزوج وللميتة النصف فمساو الباقي هو

الربع والثلث للزوج المحض بالوكلاء وان ولدته ميتا كان جميع المال لها
 الربع فرضا بالزوج والباقي بالوكلاء **قال** رجل مات وامرأته اي
 في نكاحه وورثوا مال ميت بينهم اثلاثا فهذا رجل روج ابنتي ابنته من اب
 اخير ثم مات ولا وارث لغيرهم فلا يثبت ابنته الثلثان اي بالنقص **قال**
 والباقي وهو الثلث لابن اخيه اي بالنقص وهذا بين واضح
قال رجل وابنته وثمان مائة ميت بينهما نصيبان فهذه امرأه بابن عمها
 وابوزوجها حي ولا وارث لها غيرهما اي فلزوجها النصف ولا يورثها
 غيرها النصف الباقي ولو لم يكن عمرها موجودا كان النصف الاخر لزوجها
قال رجل وابنته وثمان مائة ابنتها نصيبان فهذه امرأته تزوجت بابن
 عمها ما ولد لها بنتا ثم مات وتركها اي فالمسلم من اربع للثلاث النصف
 سهان فرضا وللزوج الربع سهم بالنقص وللمرأة الباقي بالنقص
 وترجع المسلم بالاختصاص الى اثنين **قال** رجل وبنتاه وثمان مائة
 ابنته اثلاثا فهذه امرأته تزوجت بابن عمها ما ولد لها بنتان ثم ماتت
 ولا وارث لها غيرهم اي فالمسلم من اثني عشر للبنتين الثلثان ثمانية
 وللزوج الربع ثلثه بالنقص بالزوجية والنقص السدس هو سهم
 بالنقص يتعمد العم وترجع المسلم بالاختصاص الى ثلثة لاهل واحد
 سهم **قال** امرأه وابنتها وابنتها وثمان مائة ابنتهم اثلاثا فهذا

رجل

روج ابنته من ابنته ابنته لاهلها بنتا فهذا الابنة هي بنت
 ابن ابن الرجل وهي في درجة امها ثم مات الزوج فزوجها الخدم
 ابن ابن ابن لاهلها ابنتها ابنتها ابنتها الابن هو ابن ابن ابن
 الرجل ثم مات الزوج الثاني ايضا ثم مات هذا الرجل ولا وارث له
 عجبها لمكراه وابنتها وابنتها اي للمكراه وابنتها الثلثان فرضا لاهلها
 في درجة واحد لان المكراه بنت ابن ابن الرجل الميت وابنتها ايضا
 بنت ابن ابن ابنة والثلث الباقي لابنتها بالعصية لان ابنها ابنة
 لابن ابن ابن ابن الرجل **قال** اخوان من اب وام وورث احدهما ربع
 المال والاخر ما بقي ففقد امرأه ماتت وخلفت ابنتي عم احدهما زوجها
 اي وللزوج النصف بالنقص والنقص الباقي لبنته وبنت اخيه بالنقص
 لكونهما ابنتي عم فتصح من اربع للزوج ثلثه ولاخيه واحد **قال** اخوان
 من امة وورث احدهما ثلثي المال والاخر الثلث ففقد امرأه ماتت
 وخلفت ابنتي عم احدهما لاهلها والاخر زوجها اي فتصح المسلم
 من ستة للزوج النصف بالنقص ثلثه وللأخ من امة السدس سهم
 بالنقص يبقى سهان بينهما لكونهما ابنتي عم فالزوج اربع وللأخ لاهل
 اثنان وترجع بالاختصاص الى ثلثة **قال** ثلاثة اخوة من اب وام وورث
 احدهم ثلثي المال وورث الاخران الثلث فهذه امرأه لها ثلثة بنين

عم احدهم زوجها ماتت ولا وادث لها غيرهم اي فاصلاها من انكس
 للزوج النصف بالفرس ولمع اخوة النصف الاخر بالتعصيب يبنون
 لهم وواحد على ثلاثة لا يبيع ولا يوافق فاضرب ثلثه في اثنين
 تكن ستة للزوج النصف ثلثه وبنو العم ثلثه لكل واحد سهم صابر الفرز
 هو الزوج اربع وللأخوين سهران **قال** ثلثة اخوة من اب وام و
 احدهم خمسة اسداس المال وودث الاخوان السدس فلهن امه
 ابناهما ابو الاخوة وواحد منهم اي من الاخوة ببنه ما اي بنت
 الاب ثم ماتت الام وولدت زوجها المعق اي لتعصمها وان تعقها
 الاخر اي معتق النصف الاخر للزوج النصف بالادث ونصف
 النصف بالولا والباقي بينهم بالتعصيب اي فاصل المسلمين اربعة
 للزوج النصف سهران بالفرس والنصف الباقي سهمهم بالولا يعني
 سهم بطن الاخر الثلاثة لكونهم اولاد معتق وواحد على ثلثة
 لا يبيع ولا يوافق فاضرب ثلثه في اربع تكن اثني عشر للزوج النصف
 ستة والنصف الباقي ثلثة يعني ثلاثة لكل واحد سهم فقد كل
 للزوج الذي هو زوج ومعتق النصف عشر اسهم ولكل اخ من
 الاخوين سهم وصح ان خمسة اسداس ولها سدس وقبولهم
 ماتت الام فزوجوا لانها عند الموت ليس بام وانما هي باعتبار

ما كانت

ما كانت عليه **قال** اخوان من اب وام وودث احدها سبع اثمان
 المال والاخر الثمن فهذا رجل استري هو وابوه امه علي ما تقدم
 اي استري رجل وابوه امه ببنه نصفين واعتقاها فزوجها
 الابن المعق لنصفها ثم مات الاب وخلق ابنا اخر ثم ماتت المعتقة
 فالزوج النصف بالفرس ولا ايضا نصف الباقي بالولا والباقي ببنه وبين
 اخيه نصفين بما الجرا اليه من حرمه ابيلها فاصلاها من اربع للزوج
 النصف اثنان والنصف الباقي واحد والواحد الباقي ببنه نصفين
 منكسر عليها فاضرب اثنين واربع تبلغ ثمانية للزوج النصف اربع
 ولا ايضا نصف الباقي سهران ويشترك اخاه في الاثنين الباقيين
 فله سبع واخيه سهران **قال** سبع اخوة واخوت وودوا ما لا بينهم
 بالسوية لكل واحد ثمن المال فلهذا رجل تزوج بام امراة بيرة فاولوها
 سبع بنين ثم ماتت وامه رجل وخلق امراه بيرة ببنه
 وهم اخوة امراة لاهما والحكم على ما ذكر اي لانه مات وخلق زوج
 واخوه لاهما وهم بنوا ابنة فالها الثمن فزوجها بالزوج والباقي
 لاولاد ابنة بالتعصيب فيكون نصيب كل واحد منهم كنصيب اخيه
 فصحت المسلم من ثمانية **قال** هذا باب ثان في المسائل
 الحربية من جهة القرايات والاسات وهي طاهية لفظا ومعنى

لكنها لا تعلم الا بالفكر وطول التأمل والشرح لا يعنى طائلا في معرفتها فمن
داس حقيقته كما فعلت بامعان النظر ونحن نساعد في توضيح مشكل الحارات
قالت امرأتان التقيا برجلين فقالتا مرحبا بابنينا وزوجينا وابني
زوجنا فقالا ان الرجلان تزوج كل واحد منهما بامه الاخر وهما انا
المراةان اي امرأتان مات زوجها حياها ولها واحد من زوجها
ابن فتزوجت كل واحدة بابن الاخرى فاقبالا ابناهما عليهما وهما
زوجاهما وابنا زوجها **قالت** امرأتان وجدت مع رجل فانكر عليهما
فقالا لا تشكرا واعلي فان امي ولدت امه وابو ابن حماء بنت اخي خالي
فهذا المراه ام هذا الرجل قولها فان امي ولدت امه تخفي ان امها جده
ام امه وقولها وابو ابن حماء بنت اخي خالي معناه ان ابا الرجل
زوجها لانها اكدت عن نفسها بنت اخي خالي وقدر حكمي ان
شخصا خالما هو واخر الى عند بعض القضاة فامر المدعي عليه فلما
اراد القاضي الحكم عليه قال له الحكم علي من غير بدنه فقال له قد شهد
عندي من يقبل شهادته عليك فقال من هو فقال خال ابن اخك فقلت
ولم يرد ما يقول **قالت** وكذلك لو قال امي ولدت امه وابني
حماء امي قولها امي ولدت امه فقدم قولها وامه بنت حماء امي معناه
ان امه زوجة امي وامها حماء امي كذا في بعض النسخ وهو ما في شرح

الرشيدري

الرشيدري وفي بعضها وامه بنت حماء بنت ابن خال ابن عمه امي
والمعنى لا يخلو غير ان ما في هذه النسخ اصعب من الاولى فليس صحيح ذلك
بالمثال فنقول اسم ولدا المراه النبي وجد معها ذيل واسم امي عمه وعمه
عمر تسمى هند ولها ابن يسمى بكر فعمه وابن خال بكر وبكر ابن عمه اي ذيل
وهذا المراه القابله زوجة عمه وامها حماء وحاصلا انها اكدت عن زوجها
بابن خال ابن عمه اي ابنيها وهو صحيح **قالت** فان قالت امي ولدت امه
وابو ابن حماء بنت اخي خالي فهذه جده ام امي قولها امي
ولدت ام امه واضح وقولها وابو ابن حماء بنت اخي خالي معناه
ان ابا الرجل الموجود معها ابن حماء بنتها واكدت عن نفسها بانها اخي
ابن اخي خالها وهذا هو صحيح ومعناه انها اخيها واخوها ابن
اخي خالها وهذا واضح يظهر بالتأمل **قالت** فان قالت امي ولدت
ام امي وابو ابن حماء ام ابن ابن بنت اخي خالي فهي جده ام امي
اي فقد اكدت عن نفسها بقولها امي ولدت ام امي لان ام المخطبة
قد ولدتها وهي ولدت ابا الرجل الذي قل وجد معها وقولها وابو
ابن حماء الى اخر معناه ان ابا هذا الرجل الموجود معها ابنيها وهي
حماء ام ابن ابنيها لانها هي بنت اخي خالها وهذا بطريق التماسل
قالت فان قالت ام امي ولدت امه وابو ابن حماء بنت اخي خالي

أخت خالي فهي أخته لأنها قالت أم أبي ولدت أمي تغني إن أمها
جد لها وتقولها وأبو ابن حماء أخت خالت بنت أخت خالي
تغني أن الرجل الموجود هو أبوها وهو ابن حماء أمها وأمها هي
أخت خالتها وأنت عن نفسها بأنها بنت أخت خالتها **قالت**
وجدني في باب قوم فخرج إليهم صبي فقال الرجل مرحبا يا أخي وابن أمي
قل لأبيك وأبي زوج أمك بالباب صوب المسار أن الرجل الذي
دق الباب تزوج بأم صاحب الدار وكان مجهول النسب فاستحق
صاحب الدار فبطل نكاحه لأن تبين أن الزوج جدته أم أبي ثم أن
الرجل المذكور تزوج بأميرة صاحب وغاب عنها فبقيت مورو يمين
فقتت زوجة عدتها ثم تزوجها صاحب الدار من غير أن يعلم أنها
تزوجت بآبته وكذلك لم يعلم هي أنه أبود زوجها ثم قد علم زوجها فسأل
عنها فقيل تزوجت فقال من فقيل فلان ابن فلان فقال ذلك لي
أي فقيل لقد أولدها هذا الغلام وأساءوا إلى ابنها من الزوج
فلا دق الباب خرج إليهم الصبي فقال مرحبا يا أخي وابن أمي
قل لأبيك وأبي زوج أمك بالباب وقول ابن أمي مجازا
باعتبار ما كانت عليه والأفهي لأن لم تكن زوجته لأنفسها نكاح
عنها بوطي إليه لها بالشبه وتبين فساد نكاح أبيه لها لكونها زوجة

ابنه

ابنه وتقول زوج أمك مجازا أيضا **قالت** وجد مات وترك خال ابن عمه
بنت أم أخيه وترك عم ابن حماء أبيه فها أمواه ومجودان يكون
عمه وخالته وهذا واضح لأن بنت أم أخيه هي أخته وابن عمها هو ابن
عمته وخال ابن عمها هو أبوه وعمه وبنت حماء أبيه هي أمه أو خالته وهي
عم ابن أخيه **قالت** وجدان كل واحد منهما عم الآخر الجواب أن
هذين الرجلين تزوج كل واحد منهما بأم الآخر فزاد كل واحد منهما
ابنا فالابنان كل واحد منهما عم الآخر وهذا بين لا يحتاج إلى زيادة
إيضاح **قالت** وجدان كل واحد منهما خال الآخر جواب أن الرجلين
تزوج كل واحد منهما بآبته الأخوي تزوج زيد بآبته عمه وعمه تزوج
بآبته زيد فولد لها ولوان فابن زيد خال ابن عمه ولأنه أخو أمه
لآبته وكذلك ابن عمه **قالت** وجدان كل واحد منهما ابن خال الآخر
جواب أن رجلين تزوج كل واحد منهما بآبته الأخوي تزوج زيد بآبته
عمه وتزوج عمر وبآبته زيد فولد لها ولدين فابن زيد ابن خال
ابن حماء ولأن عمر وخال ابن زيد وكذلك ابن عمه **قالت**
وجدان كل واحد منهما عم أي الآخر جواب أن رجلين تزوج كل
واحد منهما بأم أي الأخوي تزوج زيد بأم أي عمه وتزوج عمر بأم
أي زيد فولد لها ابنان فابن زيد عم عمر ولأن أخو أي عمه ومن

امه وكذلك ابن عمرو **قال** رجلان كل واحد منهما حال ابي
الاخر جوابه ان رجلين تزوج كل واحد منهما بام ام الاخوي
تزوج زيد بام ام عمرو وتزوج عمرو بام ام زيد فولد لهما ابنان فابن
زيد خال عمرو ولان اخو امه وكذلك ابن عمرو وهو واضح **قال**
رجلان كل واحد منهما عم ام الاخر جوابه ان رجلين تزوج كل واحد
منها بابنه ابن الاخوي تزوج زيد بابنه ابن عمرو وتزوج عمرو بابنه
ابن زيد فولد لهما ابنان فابن زيد عم ابن عمرو ولان اخو
ابن عمرو **قال** رجلان كل واحد منهما خال ام الاخر جوابه ان
رجلين تزوج كل واحد منهما بابنه بنت الاخوي تزوج زيد بنت
بنت عمرو وكذلك عمرو وفولد لهما ابنان فابن زيد خال ام بن عمرو
لان اخو امها من ابيها وكذلك ابن عمرو **قال** رجلان احدهما
عم الاخر والاخر خال الجوابه ان رجلا تزوج امواه وزوج ابنة امها
فولد لكل واحد منهما ابن اي فابن الابن عم ابن الابن لان اخو
ابيه لابييه وابن الابن خال ابن الابن لان اخو امه لامها **قال**
رجلان احدهما عم الاخر والاخر عم ابيه جوابه ان رجلين تزوج احدهما
بام الاخر وتزوج الاخر بام ابيه فولد لكل واحد منهما ابن اي تزوج
زيد بام عمرو وتزوج عمرو بام زيد فولد لكل واحد منهما ابن فابن زيد

عم ابن عمرو ولان اخو ابيه لامه وابن عمرو عم ابي زيد لان اخو ابي ابيه
لامه وهو واضح يظهر بالتامل **قال** رجلان احدهما خال الاخر والاخر
خال ابيه جوابه ان رجلين تزوج احدهما ام الاخر وتزوج الاخر
بام امه فولد لكل منهما ابن كذا هو في بعض النسخ وعليه ما جرى الترتيب
في شرحه ثم كذا هن مقرر على الذي قبلها الا انك في تلك تقول عمرو
وعمر اب وبني هن خال وخال اب انتهى والظاهر ان هن الجواب
غير صحيح وانما يظهر ان لو قال رجلان احدهما عم الاخر والاخر
خال ابيه وصورة ان يتزوج زيد بام عمرو ويتزوج عمرو بام ام زيد
فولد لهما ابنان فابن زيد عم ابن عمرو ولان اخو ابيه لامه وابن عمرو خال
ابي ابن زيد لان اخو امه ابيه وقد جوت هذه المسألة في شرح معتدل
وقد ضرب عليها **قال** رجلان احدهما خال الاخر والاخر عم امه
جوابه ان رجلين تزوج احدهما ابنة الاخر وتزوج الاخر ابنة ابيه
فولد لكل واحد منهما ابن اي تزوج زيد بابنه عمرو وتزوج عمرو بابنه
ابن زيد فابن زيد عم ام ابن عمرو ولان اخو ابي امه لا يبرها وابن عمرو
خال ابن زيد لان اخو امه من ابيها **قال** رجلان احدهما خال
الاخر الجوابه ان رجلين تزوج احدهما بنت الاخر وتزوج
الاخر بنت بنته فولد لكل واحد منهما ابن اي تزوج زيد بابنه عمرو

وتزوج عمرو بابنة بنت ريد فولد لها ابنان فابن ريد خال ابن
عمرو ولا اخوانه ابنة من ابيها وابن عمرو خال ابن ريد ولا اخوانه
من ابيها **قال** رجلان احدهما عم الاخ وخال هذا الرجل اخ من اب
واخت من ام فزوجها منه فاولدها ابنا فالرجل عم الابن وخاله فان كان
بدل الرجل اموا فمهي غنمه وخاله وهذا واضح **قال** رجلان احدهما
جد ام الآخر وجد ابيه فهذا رجل زوج بنت ابنه من ابنه له اخ
فولدت له ابنا فالرجل جد ام الابن وجد ابيه اي لانه ابوا بى امه وابوا
ابى ابيه وهو بين **قال** رجلان احدهما جد ابى ام الآخر وجد امه
وجد ابى ابيه وجد امه ابيه فهذا رجل زوج بنت ابنه من ابنه له اخ
فولدت له ابن ثم زوج ايضا ابن ابنه اخرا ابنه ابنه له اخ فولدت له بنتا
ثم زوج هذا البنت من ذلك الابن فولد لها ابن فالرجل من الابن جد
ابى امه وجد امه وجد ابى ابيه وجد امه ابيه وهذا ما يظهر بالتأمل
وعمل الفكر ولعل تشبه بذكر الاسماء ما يزيد صعوبة فالرجل اقتصر
على ما ذكره المصنف **باب اخ** هذا باب ثالث من ابواب الجواب
في المسائل المشككة من جملة الميراث والنسب ايضا على معنى ان تشبه
الظاهر تقتضي عدم ارثه لكنه وارث او تقتضي ارثه وهو غير وارث
كأنراه في المسائل المذكورة **قال** جد ابوام اخو الام ليس بابن

الملاعة فهذا رجل زوج ابن اخيه ابنته فولدت له ابنا فخاله الام بعد
ابويه وترك اباه امه فالام لا لانه عم ابيه قول الرشيد في شرحه قول
الشيخ ابن الملاعة يعني ان ابن الملاعة يصير جد عصبه له وليس هذا
من ذاك وما وردت بكونه جد انما وردت بكونه عم ابيه انتهى وما ذكر من
ان ابن الملاعة يصير جد عصبه كلام عجيب وقد حكى الراغب في
الكلام على ميراث ولد ولد الملاعة وجهين فيما اذا ماتت الملاعة
بولدين قومين هل يتوارثان باخو الام فقط او باخو الاب والام
وصح الاول ثم قال واذا قلنا بالاول يعني قوارثها باخو الام فقط
فلا عصبه للولد المنبئ الامن صلبه او من جهة الوالدين يكون عتيقا او امه
عتيقة فيثبت الوالدة لها عليه انتهى ولم اذكر ما احتج به المصنف بقول
الشيخ بان الملاعة وينفع في بعض النسخ جد ورت مال ابن بنته ولعله
اولي **قال** اب وجد فوريته جد دون ابيه فهذا الميت قتل ابو فلم
يورثه اي لما تقدم من ان القاتل لا يرث وهذا لا يختص بالقاتل بل حيث قام
بالاب من ادق او اخلاق دين فانه يكون كذلك **قال** رجل خلق بين
وثبات واخو واخوات فلم يرثه الا خال ولد فهذا رجل زوج اختر من
عبد له فولد له منها اولاد ثم مات فماله السيد وهو خال ولد ما ذكر
فيه يجوز لان ما في يد العبد ملك لسيد فلا ارث **قال** رجل حر مات

هذه المسئلة نقول من القائل كنفية الشيخ العالم العلامة عبد الجبار الشنقي

هذه

هذه المسئلة

١٤١١

سئلة ان قيل ان اسراة جات وبعها خمسة فقلت ان قرأنا قدمات وان سيرة لوليت
والابن فافق اسراة لكل واحد من قرات بخط الذي شيخ الاسلام ابي الفضل محمد بن
ابن الشحنة اخفى وجه الله رحمة واسعة لما قدمت القاهرة المحمدية وديار الرعية في سنة
ست واربعين وثمانمائة فشدني بعض علماءها بطني شعرا لسي الوالد رحمه الله رحمة من
لفظم وكتب لي بخطه باصرفة سال العلامة محمد بن الدين ابن الشحنة اخفى اكلبي في سنة ثلاث عشرة
وثمانمائة اجماعة العلماء المصريين الشيخ طلال الدين البليقي وحين تقدم الله رحمة عن قوله
يد التواني اسراة مع خمسة ورثوا قرابة فقلت يا ايها الناس لا ينبغي وبالله المال ان اجيب
دايني واسمي واقتى هو اسداس فلم يجبه احد منهم ثم بعد مدة طويلة اجاب الشيخ زين الدين
الابونجج هذا الجواب زيد وطلحي جدته ام امه وطلحي شته فاولدها بنين ثم تلح احداهما غير وان
عم زيد لاتبنا واربعا بنات ثم زيد هذه المشقة وطلحي شته فاولدها بنين ثم ان عمر قتل زيدا
عدا في اهل ما تركه يد من الورثة هدمه واربعة بنات وابن عم لاتب والامانة وهي زوجة عمه
وابنهما ابن ابن عم الميت واسمها اكلجة ام الام الموطوعة وافتها هاتين اربع بنات للميت وصدق
انهم ودفنوا المال اسداسا لان للبنات الثلثان وهن اربع والجدته اسداس والعم صبياتي وهو اسداس
فقطسم هذا الجواب قاضي القضا الشربابي بن حجر فقال بننان من ام ام شته واتي
ابوها الايب وطلانيه الباس اتت بيفتين سنة ثم من عصب بابن قات اب فالمال اسداس
وصح ذلك في عاشر رجب الفرد من السنة المذكورة بالقاهرة المحمدية قال والذي رحمه الله اقول
والبيان اللسان نظرها شيخنا ان حجر لا يفيان بالمعصود واه اعلم ثم انني دفعت على خط ابن حجر
وقد انشد بيتي الوالد فقال فاجبه ام واخنان منها ارش من عدا ثلثا وسداسا من غير الباس
وبالاولاد رشت ام الرضا كذا اخت وابن فهد الارش اسداس قال ثم نقطت في صورة اخرى
لاجل قوله قرابة فذكر البيتين الاولين ثم قال وذكر لي الشا واليه انه طهارة في نسخة ونظم الجواب عنها
قال ابن حجر ولا يضرني الآن قال والذي رحمه الله تعالى قلت واقول ان هذين البيتين
مع ما فيهما من الاتقال لابنيان بالمعصود بل يقصران عن الاولين واه اعلم والذي عذرني ان الشيخ انما
نظم ما فيه الباس ولكنه عند الكتابة سبق فله فقال في غير الباس والله اعلم قلت وقد